الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المرأة والرجل في فلسطين "اتجاهات وإحصاءات"

(العدد الثاني)

تموز/ يوليو، 2003

ثمن النسخة ؟؟ دولار أمريكي

© جمادى الأولى، 1424هـ - تموز، 2003
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. *المرأة والرجل في فلسطين "اتجاهات وإحصاءات" (العدد الثاني).* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 2 (970/972)
فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

كلمة شكر

قـــام فـــريق موظفي برنامج احصاءات المرأة والرجل بإعداد مواد التقرير. تولى الزميل محمد المصري إعداد فصل المـــرأة والـــرجل والأســـرة، وفاتن أبو قرع فصل التعليم، وسناء العاصي فصل الصحة، وأشرف حمدان فصل القوى العاملة، كما قام الزميل رامي بركات بإعداد فصلي المرأة والحياة العامة، والمرأة والنزاع المسلح – انتفاضة الأقصى. تولـــى الـــزملاء رامـــي بركات وسناء العاصي قيادة الجهود الرامية إلى اختيار مؤشرات التقرير وإعداد الإطار العام لفصـــوله ومـــراجعة المســـودات الأولـــى للتقرير. تولى الزملاء محمود جرادات (مدير عام الإحصاءات الاجتماعية والســـكانية)، محمـــد العمري، د. حمدي الخواجا، ولؤي شبانه (مساعد رئيس الجهاز للشؤون الإحصائية) مراجعة مـــادة الـــتقرير وتقديـــم الملاحظـــات التي ساهمت في إغناء المادة. قام د. حسن أبو لبده (رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) بالإشراف الفني على هذا التقرير، وتوجيه فريق العمل والمراجعة النهائية للتقرير.

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والعرفان إلى جميع المساهمين في اعداد هذا التقرير وإخراجه إلى النور.

تقديم

سـعى الجهـاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني ومنذ نشأته إلى توفير الإحصاءات الوطنية في مختلف جوانب الحياة السـكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بهدف توفيرها وإتاحتها لصانعي السياسات ومتخذي القرار لاستخدامها في عملـيات التخطـيط ورسم السياسات وخدمة برامج تطوير وتنمية الأهداف الوطنية للمجتمع وتلبية الإحتياجات الدولية. وتحقـيقاً لمفهـوم التنمية الشاملة وشمول عناصرها، والتي تعتبر المرأة أحد عناصرها الهامة؛ ركز الجهاز على توفير كافة المؤشرات على مستوى الجنس بهدف التخطيط ورسم السياسات في مجال تفعيل دور المرأة وتمكينها في المجتمع.

يسـر الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسطيني أن يقدم العدد الثاني من التقرير الوطني "المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات"، والذي يتضمن البيانات والتحليلات الضرورية لبيان التغيرات الحاصلة بالنسبة إلى كل من المرأة والرجل. كما يزود المهتمين بمعلومات عن مدى إسهام المرأة في الحياة الاقتصادية والحياة السياسية والحياة الأسرية، وغيرها من القضايا. ويمكن للمعلومات أن تساند النداءات الموجهة إلى صانعي القرار بهدف تعديل السياسات التي لا تنصف المرأة.

ويأتـي عـرض القضايا في هذا التقرير منسجما مع المسائل والأهداف المثارة في المحافل العالمية التي تنظمها الأمم المـتحدة، كتلك التي وردت في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

يعـرض هـذا التقرير مجموعة مختارة من المؤشرات الأساسية الخاصة بواقع المرأة والرجل والتي يمكن من خلالها دراسـة هـذا الواقـع، ويحمل التقرير بين طياته ستة فصول، حيث يتناول الفصل الأول المؤشرات الديمغرافية للمرأة والـرجل وتكوين الأسرة، والفصل الثاني يتناول الواقع التعليمي، ويستعرض التقرير في الفصلين الثالث والرابع الواقع الصـحي، ومؤشـرات القوى العاملة، فيما تناول التقرير في الفصلين الخامس والسادس مؤشرات حول المرأة والحياة العامة، ومؤشرات حول واقع المرأة والنزاع المسلح الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني.

نـأمل أن يشـكل هذا التقرير أداة فاعلة وقيمة، للمشرع وصانع القرار ولكافة المستفيدين، لفهم واقع المرأة الفلسطينية واحتـياجاتها ويساعد في عمليات صنع السياسات وإعداد الخطط والبرامج، وتعزيز ومراقبة التغيرات في هذا المضمار بما يخدم تعزيز مكانة المرأة ودورها في عملية التنمية.

تموز، 2003

د. حسن أبو لبده
رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
تقديم	
ملخص تنفيذي	**9**
الفصل الأول: المرأة والرجل والأسرة	**15**
1.1 مقدمة	15
2.1 التركيب العمري والنوعي	15
3.1 الزواج	18
4.1 الخصوبة	22
5.1 نوع وحجم الأسرة	24
الفصل الثاني: التعليم	**29**
1.2 مقدمة	29
2.2 الانتهاكات الإسرائيلية للمسيرة التعليمية	29
3.2 الأمية	30
4.2 رياض الأطفال	31
5.2 قيد الإناث مقابل الذكور	32
6.2 الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي	34
7.2 المناهج المدرسية الجديدة	35
8.2 الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي	35
9.2 تمثيل النساء في مناصب التدريس في المستويات العليا	40
الفصل الثالث: الصحة	**45**
1.3 مقدمة	45
2.3 توقع البقاء على قيد الحياة	45
3.3 معدل وفيات الرضع والأطفال	46
4.3 معدل الوفيات حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	47
5.3 انتشار سوء التغذية بين الأطفال الفلسطينيين	48
6.3 صحة الطفل	50
7.3 أسباب الوفاة	50
8.3 الصحة الإنجابية	51
9.3 الحق في الصحة	54

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: القوى العاملة	**57**
1.4 مقدمة	57
2.4 الواقع الحالي لسوق العمل الفلسطيني	58
3.4 مشاركة النساء في القوى العاملة	58
4.4 تعليم المرأة وسوق العمل	59
5.4 مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة	61
6.4 المرأة والرجل وممارسة النشاط الاقتصادي	62
7.4 الحالة العملية	64
8.4 توزيع العاملين حسب المهنة	65
9.4 فجوة الأجور	67
10.4 البطالة	68
11.4 العمل في القطاع غير الرسمي	71
12.4 استخدام الوقت في الأراضي الفلسطينية	72
13.4 الوقت المستخدم في العمل المنزلي	73
14.4 العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر	74
الفصل الخامس: المرأة والحياة العامة	**79**
1.5 مقدمة	79
2.5 المشاركة السياسية	80
3.5 الرجال والنساء في البنى السياسية غير الرسمية	84
الفصل السادس: المرأة والنزاع المسلح _ انتفاضة الأقصى	**95**
1.6 مقدمة	95
2.6 انتهاكات حقوق الإنسان	95
3.6 تأثير انتفاضة الأقصى على المرأة الفلسطينية	100
4.6 الحالة الصحية للنساء الفلسطينيات خلال انتفاضة الأقصى	104
5.6 الأسيرات الفلسطينيات	105
6.6 الأوضاع النفسية للمرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة	105
الملاحق	
ملحق (1) قائمة الجداول	**113**
ملحق (2) قائمة الأشكال البيانية	**115**
ملحق (3) الجداول التفصيلية	**118**

ملخص تنفيذي

احتوى هذا التقرير على قائمة من المؤشرات صنفت في ستة مواضيع أساسية، حيث شكل كل موضوع منها فصلاً من هذا التقرير، وجاء هذا التصنيف تمشياً مع توصيات منهاج عمل بيجين والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية.

المرأة والرجل والأسرة:

- النساء في المجتمع الفلسطيني أقل عدداً بشكل طفيف من الرجال علما بأن العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للمرأة أعلى منه للرجل.

- نسبة كبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر منخفضة (3.1%)، وتزيد نسبة النساء في هذه الفئة على نسبة الرجال مع وجود اختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نهاية العام 2003.

- ما زالت النساء تتزوج بعمر أصغر من الرجال، بفارق 5 سنوات في العمر الوسيط عند الزواج الاول، 19.0 سنة للإناث مقابل 24.2 سنة للذكور للعام 2002.

- التعليم عامل مؤثر في العمر عند الزواج الأول، حيث يرتفع العمر عند الزواج الأول بإرتفاع المؤهل العلمي لكل من المرأة والرجل.

- نسبة المتزوجات من النساء أعلى مما هي عليه بالنسبة للرجال. وكذلك الحال بالنسبة للأرامل والمطلقات والمنفصلات.

- الاتجاه العام لمعدلات الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية آخذ في الانخفاض التدريجي إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة مع الدول النامية وخاصة الدول العربية، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية 5.9 مولود لكل امرأة عام 2000، وهو في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية.

- هناك اتجاه عام بأرتفاع نسبة الأسر التي ترأسها امرأة، حيث كانت هذه النسبة 7.7% عام 1995، وأرتفعت الى 9.0% عام 1997، وكذلك عام 2000 حسب بيانات المسح الصحي.

- ما زالت غالبية أرباب الأسر التي ترأسها النساء من الأرامل، فقد بلغت نسبتهن 71.9% من مجموع النساء ربات الأسر، مقارنة مع 0.8% من الرجال أرامل يرأسوا أسراً، حسب بيانات المسح الصحي عام 2000.

التعليم:

- الانتهاكات الإسرائيلية أربكت العملية التعليمية وأدت إلى خسائر فادحة على المستوى المادي والبشري، حيث فقدت أسرة التربية والتعليم 356 طالباً وطالبة حتى تاريخ 2003/4/25، وجرح ما يزيد عن 2,917 طالباً وطالبة منتظمين على مقاعد الدراسة واعتقل 241 طالباً ومعلماً حتى تاريخ 2003/4/17.

- هناك تخوف من حدوث تأثير سلبي على نوعية التعليم الذي يقدم للطلبة بسبب الإجراءات الإسرائيلية ضد العملية التعليمية.

- يعادل قيد البنات قيد الأولاد أو يفوقه في المرحلة الأساسية والثانوية، حيث تشكل نسبة البنات حوالي 50% و52% في المرحلة الأساسية والثانوية على التوالي.

- المناهج المدرسية الفلسطينية الجديدة تتناول في مضمونها قضايا حديثة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة كمشاركة في صنع القرار.

- لا زالـــت الإنـــاث تتواجد في برامج محدده من مجالات التعليم المهني على الرغم من أن جميع حقول التخصص المـــتوفرة للطـــلاب هي نظريا مفتوحة أمام الطالبات، حيث تبلغ نسبة الطالبات حوالي27% من الملتحقين بالتعليم المهني.

- فـــي كلـــيات المجتمع والجامعات الفلسطينية، تشكل الإناث الغالبية العظمى من خريجي برامج الخدمة الاجتماعية، والـــبرامج الصحية، وبرامج إعداد المعلمين، والفنون والعلوم التربوية والعلوم الإنسانية. وفي المقابل تشكل فقط 1.6% من خريجي الهندسة والمهن الهندسية في كليات المجتمع وذلك لعام 2001/2000.

- علـــى الرغم من أن قطاع التعليم يعد من أكثر الميادين تمثيلاً للعمالة الرسمية للمرأة، إلا أنه يشهد تمثيلاً منخفضاً للمـــرأة فـــي مناصب التدريس في المستويات العليا، فقد بلغت نسبة التمثيل في الجامعات 11.3%، و27.2% في كليات المجتمع وذلك لعام 2001/2000 مقارنة مع 54.1% في المدارس الأساسية، 37.1% في المدارس الثانوية. وترتفع بشكل كبير في مراحل التعليم قبل المدرسي 99.5% وذلك لعام 2002/2001.

الصحة:

- ارتفـــع العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة لكل من النساء والرجال في الأراضي الفلسطينية، ففي حين كان العمر المـــتوقع للبقاء على قيد الحياة للنساء 73 سنة و 70 سنة للرجال عام 1997 ارتفع ليصل الى 74 سنة و71 سنة للنساء والرجال على التوالي حسب تقديرات عام 2002.

- انخفـــاض معدل وفيات الرضع من (62 لكل 1000 مولود حي) للفترة 1976–1980 إلى 25.6 للإناث و25.3 للذكور في الفترة 1995–1999 حسب بيانات المسح الصحي لعام 2000.

- بشكل عام انخفضت معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة للأمهات اللواتي حصلن على تعليم ثـــانوي فـــأعلى حيث بلغ معدل وفيات الرضع 1000/11 مولود حي مقارنة بـــ 29 /1000 مولود حي للأمهات اللواتي حصلن على تعليم أقل من الثانوي.

- 38% مـــن الأطفـــال في العمر 6–59 شهر مصابون بالأنيميا، حيث كانت النسبة للأطفال الذكور أعلى قليلاً منها للإناث (38.4%، 37.4% على التولي).

- أشارت نتائج المسح الصحي للعام 2000 إلى أن 88.4% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج لم يسمعن بمصطلح الصحة الإنجابية.

- طرأ ارتفاع على نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة، حيث ارتفع إلى 26.3% عام 2000، مقارنة بـــ 19.7% عام 1996.

- تعانـــي النســـاء الريفيات من أعراض المراضة الإنجابية أكثر من النساء في الحضر والمخيمات وخاصة أعراض المغـــص، والحمـــى وآلام أسفل البطن مما يعتبر مؤشراً على حاجات النساء الريفيات إلى تثقيف بشؤون الصحة الإنجابية.

- تعانـــي 33.2% مـــن النساء في سن الإنجاب (15–49) في الأراضي الفلسطينية من فقر الدم وذلك حسب بيانات مسح التغذية لعام 2002.

- 145 ســـيدة سقطن شهيدات جراء الهجمات الإسرائيلية، وكما أن 51 إمرأة اجبرن على الولادة على الحواجز وفي البيوت نتيجة الحصار.

القوى العاملة:

- مشـــاركة المرأة في القوى العاملة تواصل انخفاضها من 12.7% عام 2000 إلى 10.4% عام 2002، مما يعكس مدى تأثر مشاركة النساء في الأوضاع الصعبة الحالية التي فرضتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

- أكثر من نصف النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات عام 2002، وهذا يتفق مع النمط العالمي للدول المتقدمة مثل دول غرب أوروبا.

- تزايدت مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة على مستوى الأراضي الفلسطينية لتبلغ 57.1% للعام 2002، وازدادت في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بمقدار 10.0% تقريباً.

- ثلثـــي النســـاء والـــرجال في الأراضي الفلسطينية يعملون لمصلحة شخص آخر أو لدى مؤسسة لقاء عمل مدفوع الأجر.

- تشكل الزراعة المهنة الرئيسية للنساء في الأراضي الفلسطينية بنسبة 28.7% من النساء العاملات بينما لم تتجاوز للـــرجال عـــن 9.5% للعـــام 2002، بالمقابل نجد أن المهن الرئيسية للرجال تتمثل في فئتي العمل في الخدمات والأسواق والعمل في الحرف والمهن الأخرى والتي بلغت نسبة مشاركتهم في هذين القطاعين 40.7% لنفس العام.

- الفجوة في الأجور ما بين الرجال والنساء الفلسطينيات ما زالت موجودة وتشمل كافة المهن والأنشطة الإقتصادية.

- الارتفاع في معدل البطالة للرجال والنساء مستمر، بلغت أعلى نسبة بطالة 33.5% للرجال و17.1% للنساء، وذلك في عام 2002.

- تنتشر البطالة بشكل كبير في الفئة العمرية 15–24 سنة (31.4%)، لتبلغ للنساء 43.3% وللرجال 30.4%، وذلك في عام 2002.

- هــناك علاقــة طردية ما بين المستوى التعليمي والأجر اليومي للمرأة حيث يزداد الأجر اليومي بازدياد المستوى التعليمي للمرأة.

- 28 ســاعة عمــل أسبوعياً تقضيها النساء الفلسطينيات في العمل المنزلي للعام 1999-2000، حيث يتقارب هذا الوقت مع بعض الدول المتقدمة كالسويد للعام 1990-1991 وألمانيا 1991-1992.

- يتقارب الوقت الذي تقضيه النساء في فلسطين أسبوعياً في العناية الشخصية والمحافظة على الذات مع الوقت الذي تقضيه النساء في الدول المتقدمة، حيث تقضي النساء في فلسطين 80 ساعة أسبوعياً، وفي فرنسا 85 ساعة، ألمانيا 83 ساعة.

- تــزيد نســبة مشاركة النساء في العمل غير مدفوع الأجر بالأنشطة المتعلقة بزراعة المحاصيل والتسويق وتربية الدواجن عن الرجال.

- يقضي الرجال والنساء مع تقدم العمر وقتاً أقل في الأنشطة الترفيهية مقارنة مع الدول المتقدمة.

المرأة والحياة العامة:

- هناك معوقات جديه تواجه قيام النساء بدورهن في المجتمع. وتظهر هذه المعوقات في المجالات الاقتصادية حيث مــا زالت مشاركة المرأة متدنية في سوق العمل الرسمي، وما زالت قيمة مشاركة المرأة منقوصة في سوق العمل غير الرسمي وخصوصاً في الزراعة، وما زالت فجوة التوظيف والأجور ظاهرة بين الرجال والنساء.

- هــناك اســتمرارا للعديــد من الصور النمطية التي تحافظ على العلاقة التمييزية بين الرجال والنساء، تلك العلاقة القائمة على أساس مركزية دور الرجل وثانوية دور المرأة.

- تــتركز معظم المناصب العليا في السلطة الوطنية بيد الرجال، بينما تتركز النساء في الوظائف الإدارية التي تحتل الموقع الأدنى في السلم الوظيفي.

- منذ العام 2000، تم إجراء ثلاثة تعديلات وزارية لم تدخل فيها أي امرأة.

- في قطاع الصحافة نجد ان غالبية الصحفيين هم من الذكور.

- النســاء مــا زلــن بعيدات عن تحقيق المساواة مع الذكور في أي من التخصصات المهنية ذات المكانة الاجتماعية العليا.

- الــنظرة المجتمعية لأدوار المرأة والرجل، ما زالت كما يبدو تميل إلى تفضيل المرأة كزوجة وربة بيت أكثر منها امرأة عاملة.

- مــنذ بدايــة انتفاضــة الأقصى 2000 غابت الفتاة تماما عن أي تمثيل في مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية.

- علـــى الرغم من أن كافة الأعضاء في المجالس المحلية معينون، حيث لم تجري انتخابات محلية منذ قدوم السلطة الوطنـــية الفلســـطينية، إلا ان نســـبة تمثـــيل النســـاء في المجالس المحلية والبلديات تكاد تكون معدومة في معظم المحافظات.

المرأة والنزاع المسلح _ انتفاضة الأقصى

- تصعيد الاحتلال الإسرائيلي لسياسات القمع والتنكيل ضد الشعب الفلسطيني أدى إلى تدهور حاد وواضح في وضع حقوق الإنسان الفلسطيني وتعريض حياة وأمن اكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني للخطر جراء تلك السياسات.

- حتى تاريخ 2003/5/1 استشهد ما يزيد عن 2,484 فلسطيني (منهم 152 امرأة)، وما نسبته 19.5% من الأطفال (17 سنة فأقل).

- عـــدد الشـــهيدات الفلســـطينيات تضاعف من معدل شهيدة واحدة شهريا خلال الفترة 1987/ 1997 إلى معدل 5 شهيدات شهريا في انتفاضة الأقصى عام 2000.

- تركـــزت أعلـــى نســـبة للشـــهداء الذكور في الفئة العمرية (18–29 سنة) 54.8%، في حين تركزت أعلى نسبة للشهيدات في الفئة العمرية (17 سنة فأقل) 34.2%.

- الحصـــار العســـكري ومنع المواطنين من التنقل وتلقي الخدمات الصحية المناسبة والضرورية، كان له آثار نفسية وصـــحية على النساء على وجه الخصوص. حيث اضطرت عدد من النساء الفلسطينيات إلى وضع مواليدهن على الحواجز الإسرائيلية وأمام نظر ومراقبة الجيش الإسرائيلي الذي لم يسمح لهن بالوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية.

- منذ بداية انتفاضة الأقصى ولغاية 2003/5/17، تم توثيق استشهاد 93 من الفلسطينيين المرضى جراء منع الجيش الإسرائيلي مرورهم عبر الحواجز التي يقيمها لتلقي الخدمة الطبية.

- معظـــم حالات الاستشهاد والإصابة ما بين النساء والطفلات وقعت خلال تواجدهن على الطرق الالتفافية أو جراء إعاقـــة الإسعاف على الحواجز العسكرية الإسرائيلية أو خلال تنفيذ سلطات الاحتلال لعمليات التصفية أو الاعتقال وخلال تواجدهن في منازلهن أو بالقرب من مناطق سكناهن.

الفصل الأول

المرأة والرجل والأسرة

1.1 مقدمة

اعترف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994، بالأسرة، أياً كان تشكيلها، بإعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وبأنهـا، بهـذه الصفة، ينبغي تعزيزها وإحاطتها بالحماية والدعم الشاملين. وطالب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن تراعي السياسات والبرامج تنوع أشكال الأسرة وأن تكون حساسة بوجه خاص لاحتياجات وحقوق النساء والأطفال[1].

يـؤدي تحسين فرص الحصول على التعليم والعمل والصحة وتحديدا خدمات الصحة الإنجابية إلى إعادة تشكيل الأدوار التي تؤديها المرأة داخل الأسرة وخارجها وتوسع من نطاق هذه الأدوار، وتعيد تحديد الأدوار التي يضطلع بها الرجال ومسـؤولياتهم. وفـي سياق هذه التغيّرات، فإن القرارات التي تتعلق بحياة الأسرة تتخذ معان جديدة: الزواج وتوقيته، وإنجـاب الأطفال وعددهم، وكيفية إعالة الأسرة. وقد حققت المرأة تقدماً كبيراً خلال العقد الماضي، لكن هذا التقدم لم يشـمل كافـة الجوانـب. ومـا زال هـناك فجوة بين الرجل والمرأة في أوجه كثيرة. ولذلك، فإن احصاءات النوع الاجتماعي تشكل أداة لا بد منها للمساعدة في القضاء على هذه الفجوة، وكذلك لتعزيز مشاركة المرأة والنهوض بها في المجتمع أسوة بالرجل. وهذا بدوره سيسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل.

يهـدف هـذا الفصـل إلى إبراز التغيرات التي طرأت على المؤشرات الديمغرافية خلال السنوات الخمس السابقة في الأراضـي الفلسـطينية، مثل بيان اتجاه الخصوبة، نسبة النساء ربات الأسر، ظاهرة الزواج المبكر، في محاولة لوضع توصـيات تساعد صانعي السياسات السكانية، والمخططين والمدافعين عن قضايا النوع الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع المجالات التي تتطلب مزيداً من التدخل والاهتمام.

2.1 التركيب العمري والنوعي

قـدّر عـدد السكان في الأراضي الفلسطينية نهاية العام 2002 بـ 3 مليون و550 ألف نسمة، منهم مليون و795 ألف ذكور، ومليون و755 ألف إناث.

جدول 1-1: التوزيع النسبي المتوقع للسكان، نهاية السنة

العام	إناث %	ذكور %	الاجمالي النسبة المؤية	العدد (بالألف)
1997	49.5	50.5	100	2,840
2000	49.5	50.5	100	3,225
2005	49.4	50.6	100	4,078
2010	49.3	50.7	100	5,028
2015	49.3	50.7	100	5,840
2020	49.3	50.7	100	6,662

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله – فلسطين.

[1] الأمـم المـتحدة، السكان والتنمية- برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/ سبتمبر 1994، دراسات سكانية، رقم 149 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.95. XIII.7).

ما زالت نسبة النساء أقل من نسبة الرجال

بلغت نسبة النساء في الأراضي الفلسطينية 98 امرأة لكل 100 رجل. وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا عما كانت عليه سنة 1997 حيث كانت 96 إمرأة لكل 100 رجل. بشكل عام فان نسبة النساء لكل 100 رجل في المجتمع الفلسطيني تتشابه إلى حد ما مع ما هو الحال في معظم الدول النامية، وقد تراوحت هذه النسبة بحدود 99 امرأة لكل 100 رجل في العالم بشكل عام، من ناحية أخرى نجد أن هذه النسبة لا تكاد تختلف كثيراً عما هي عليه في بعض الدول العربية المجاورة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 1-2: عدد النساء لكل 100 رجل في بعض الدول المجاورة، 1995 – 2000

السنة	الأردن	العراق	مصر	الاراضي الفلسطينية	إسرائيل	لبنان	سوريا
1995	95	96	97	96 [2]	102	105	98
2000	94	97	97	*98	102	104	98

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم 2000 اتجاهات وإحصاءات.

* : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله – فلسطين. (النسبة للعام 2003).

تنخفض نسبة النساء لكل 100 رجل في الأعمار الصغيرة، بالمقابل ترتفع هذه النسبة في الفئات العمرية المتقدمة 50 سنة فأكثر لتصل الى اكثر من 117 امرأة لكل 100 رجل.

شكل 1-1: نسب النساء لكل 100 رجل حسب العمر في الأراضي الفلسطينية، 2003.

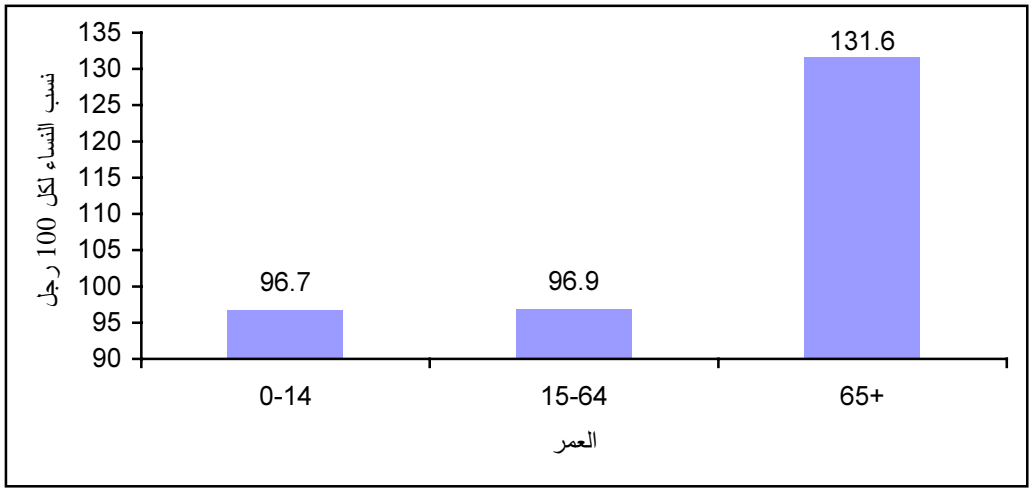

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله – فلسطين.

حوالي نصف سكان الأراضي الفلسطينية اقل من 15 سنة.

لا يزال المجتمع الفلسطيني يتسم بأنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) 46.1% للعام 2003. ولا تختلف النسبة كثيرا عما كانت عليه في العام 1997، حيث كانت 46.8%، وتعكس النسبة المرتفعة للسكان أقل من 15 سنة ارتفاع معدلات الخصوبة السائدة في المجتمع.

[2] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية. رام الله – فلسطين.

شكل 1-2: التوزيع النسبي لسكان الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس، 2003

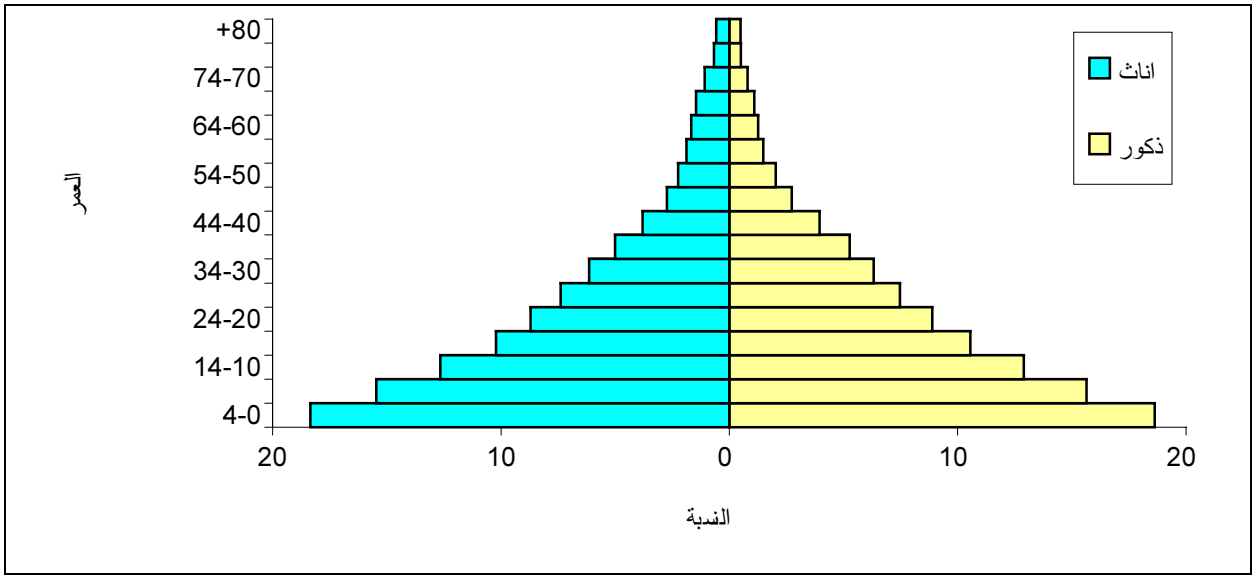

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله – فلسطين.

تعتبر نسبة السكان أقل من 15 سنة في الأراضي الفلسطينية من النسب المرتفعة مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة (الجدول 1-3)، وكذلك الحال في الدول النامية حيث تراوحت ما بين 30%- 50%، وتشكل زيادة هذه النسبة من السكان أثراً سلبيا على المرأة حيث تؤدي زيادتها إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المرأة متمثلا بدورها كأم ومربية، وربما كونها المعيل الوحيد للأسرة خاصةً في حالة كونها أرملة أو مطلقة.

جدول 1-3: نسبة الأفراد الذين أعمارهم أقل من 15 سنة في بعض الدول المجاورة 1995، 2000

السنة	الأردن	العراق	مصر	الاراضي الفلسطينية	إسرائيل	لبنان	سوريا
1995	44	44	38	[3]46.5	29	34	41
2000	42	41	35	*46.1	28	33	41

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم 2000 اتجاهات وإحصاءات.

* : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله – فلسطين. (النسبة للعام 2003).

بلغت نسبة الأطفال الإناث أقل من خمس سنوات لكل 100 طفل ذكر في الأراضي الفلسطينية 96.6 انثى في العام 2003، مقابل 93 انثى عام 1995. كما يلاحظ انخفاض نسبة كبار السن في المجتمع الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الافراد 65 سنة فأكثر 3.1% من مجموع السكان عام 2003، مقارنة مع 3.4% عام 1995. وترتفع نسبة النساء عند العمر 65 سنة فأكثر قليلاً عن نسبة الذكور، حيث بلغت نسبة النساء في هذه الفئة 3.6% مقابل 2.7% للرجال في العام 2003. وتشير البيانات إلى ارتفاع الفجوة في نسبة الجنس في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر حيث بلغت 131.6 امرأة لكل 100 رجل في الأراضي الفلسطينية. وهو ما يستدعي أخذها بعين الاعتبار عند إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن وخاصة النساء منهم إذ غالباً ما تعيش النساء كبار السن بمفردهن دون معيل وبظروف صحية واجتماعية صعبة. ونظراً لإرتفاع نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة الأمر الذي

[3] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية. رام الله – فلسطين.

يـــنعكس على نسبة المعالين ومدى العبء الذي يتحمله المعيلون، وبالتالي مستوى الدخل والرفاه الذي سيتمتع به الفرد، حيـــث بلـــغ معـــدل الإعالـــة فـــي الأراضي الفلسطينية 98.7 في العام 2000، ولا تعكس هذه النسبة معدلات الإعالة الاقتصـــادية الحقيقية إذا إخذنا بالاعتبار ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع بشكل عام وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات[4].

3.1 الزواج

ارتفعت نسبة الأفراد 12 سنة فأكثر والذين لم يسبق لهم الزواج خلال السنوات القليلة الماضية، في حين انخفضت نسبة المتزوجيـــن بيـــن كـــل من النساء والرجال، بالمقابل كانت التغيرات الملحوظة طفيفة في معدلات المطلقين من الرجال والنســـاء والملاحـــظ انها ارتفعت بشكل طفيف لدى النـــساء ما بين عامـــي 1997 و2000. (انظر الجدول 1-2: الملحق الإحصائي).

الزواج وتأسيس أسرة حق للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج ولا يتم الزواج الا برضى الطرفين رضا كاملاً لا إكراه فيه.

مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، المادتان 16، 17

حوالي 59% من النساء في المجتمع الفلسطيني عند العمر 20 – 24 سنة متزوجات حاليا

تظهـــر البيانات في الشكل (1-3) مدى الفجوة في نسب كل من الرجال والنساء المتزوجين حسب العمر في الأراضي الفلسطينية للعام 2000، حيث تصل نسبة النساء المتزوجات عند العمر 20- 24 سنة حوالي 59%، مقارنة مع 21% للرجال. ويتضح كذلك ظاهرة انتشار الزواج المبكر بين النساء أكثر منها بين الرجال، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي تزوجـــن قـــبل بلوغ سن العشرين عاماً نحو 18% مقابل نحو 1% من الرجال قد تزوجوا قبل بلوغ سن العشرين في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات المسح الصحي عام 2000.

شكل 1-3: نسب النساء والرجال المتزوجين حاليا حسب العمر في الأراضي الفلسطينية، 2000.

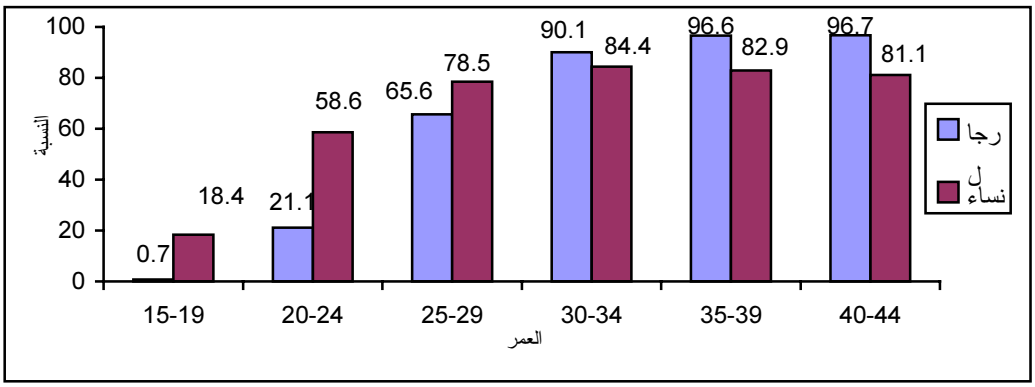

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

علـــى الرغم من انتشار ظاهرة الزواج المبكر في الأراضي الفلسطينية الا ان هذه الظاهرة بدأت بالتراجع، حيث بلغت نســـبة النســـاء المتزوجات في الفئة العمرية 15-19 سنة 2000 حوالي 18% مقارنة مع 23% في عام 1997. كما يلاحظ إنخفاض نسبة النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20-24 سنة فقد انخفضت من 65% عام 1997 إلى حوالي

[4] ارتفعت نسبة الإعالة الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية من 4.8 في الربع الثالث من عام 2000 إلى 6.9 في الربع الأول من عام 2003.

59% عـــام 2000. وقـــد يعود ذلك إلى إزدياد الوعي في المجتمع بأهمية رفع سن الزواج وذلك نتيجة لتراكم معرفة الآباء بالآثار السلبية للزواج المبكر والاهتمام بتعليم الإناث مقارنة بالسنوات السابقة[5].

تؤثر ظاهرة الزواج المبكر على الوضع الصحي للأم، مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الحمل والإنجاب بالإضافة إلى تقليل فرص إكمال تحصيلها العلمي والمشاركة في القوى العاملة، إضافة إلى مساهمتها في رفع معدلات الإنجاب نتيجة لطول الفترة الإنجابية للنساء المتزوجات في سن مبكر.

شكل 1-4: نسب السكان المتزوجين حتى العمر 18 سنة حسب المنطقة، 1995[6]، 1997

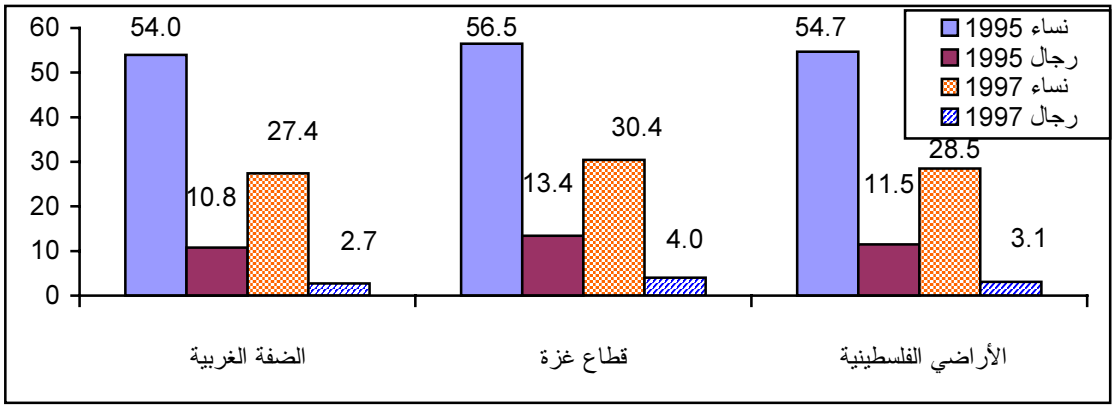

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية.

يتضـــح من البيانات في الشكل (1-4) انخفاض نسب المتزوجين في العام 1997، عنه في العام 1995 حتى العمر 18 ســـنة لـــدى كل من النساء والرجال على السواء مع بقاءها أعلى بين النساء، حيث تصل نسبة النساء المتزوجات حتى العمر 18 سنة نحو 29%. وتتضح الفجوة بالنسبة للرجال والنساء في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، حيث ترتفع نســـبة المتزوجيـــن من الرجال وكذلك المتزوجات من النساء في قطاع غزة اكثر منها في الضفة الغربية، الأمر الذي يحتاج المزيد من التوجيه والتوعية باتجاه الحد من ظاهرة الزواج المبكر لتخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عنه.

شكل 1-5: نسب النساء والرجال العزاب والمتزوجين في الأراضي الفلسطينية 1997[7]، 2000

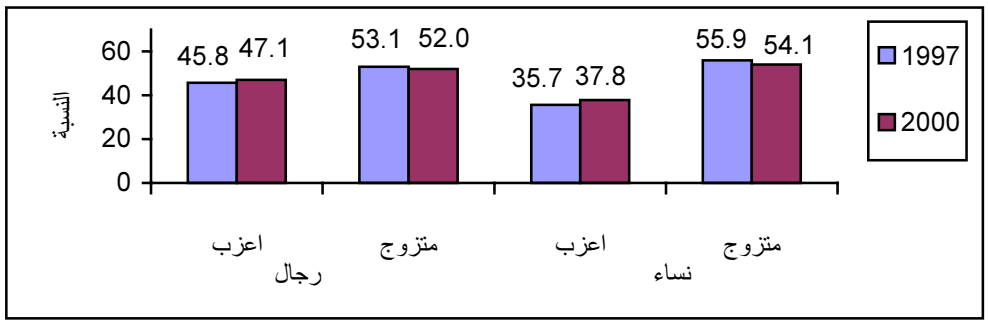

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

[5] الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2002. سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية، رقم (2): تكون الأسر في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.

[6] المصـــدر: دائـــرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية.

[7] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية.

امرأة من بين كل عشر نساء تبقى دون زواج حتى بعد بلوغها سن الأربعين

تشـير بيانات المسح الصحي 2000، إلى أن حوالي 20% من النساء عازبات عند العمر 25–29، مقارنة مع حوالي 34% للـرجال. غالبـية الرجال يتزوجون حتى العمر 40 سنة مع بقاء نحو 3% دون زواج، في المقابل ترتفع هذه النسبة بين النساء لتصل إلى أكثر من 10% عند العمر 40 سنة فما فوق، الأمر الذي يعني بقاء امرأة من بين كل عشر نساء دون زواج حتى بعد بلوغها سن الأربعين وهي نسبة عالية مقارنة مع الدول العربية المجاورة[8]، ويعزى سبب بقاء هـذه النسبة مرتفعة إلى أن التقاليد السائدة في المجتمع تشجع الذكور على تأخير الزواج للالتحاق بالتعليم كون الرجال يـتحملون العبئ الأكبر اقتصادياً في تكوين الأسرة، في المقابل تحد من فرص تعليم الفتيات مما يؤدي للزواج المبكر، وبالتالـي فعـندما يقبل الشباب على الزواج فأنهم يفضلون الاقتران بفتيات أصغر منهم سناً مما يعمل على تقليل فرص زواج الفتـيات خصوصا اللواتي أكملن تعليمهن، حيث ترتفع توقعات المرأة بالنسبة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لشـريك حـياتها كلمـا ازداد مسـتوى تعليمها. ويشار هنا إلى أن هذه النسبة المرتفعة من النساء العازبات، حتى في الأعمار المتقدمة، ترتفع في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث تصل نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج عند العمر 40–45 سنة بالضفة الغربية نحو 12%، مقارنة مع 6% في قطاع غزة.

ويلاحظ وجود فجوة بين نسب الأرامل لكل من الرجال والنساء بشكل عام حيث بلغت نسبة الأرامل بين النساء والرجال 6.7% و0.7% علـى التوالـي حسب بيانات المسح الصحي عام 2000. وهنا لا بد من الاشارة إلى أن ارتفاع نسب النسـاء المطلقات والارامل في الفئات العمرية المتقدمة يعني أن هذه الشريحة من النساء في المجتمع في العادة تترأس أسـر تـتكون مـن شخص واحد فقط أو أن تكون هذه الأم مقيمة مع أبنائها، مما يعني زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المـرأة فهـي تتحمل مسؤولية نفسها ومسؤولية إعالة أبنائها، الأمر الذي يدعو إلى توجيه الاهتمام لهذه الفئة من النساء التي غالبا ما تفقد الدعم الاجتماعي والاقتصادي التقليدي الذي عادة ما يتوفر للمرأة العربية من خلال رباط الزوجية[9].

ارتفاع العمر عند الزواج الأول من أهم محددات الخصوبة

تشير بيانات المسح الصحي 2000، إلى ارتفاع ملحوظ في متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول، حيث بلغ 26.2 سنة للرجال، و22.5 سنة للنساء، بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل ثلاث سنوات حيث بلغ نحو 25.4 سنة للرجال، و21.5 سنة للنساء، حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

ويلاحـظ مـن البيانات في الشكل (1–6) أثر التعليم على رفع متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول، حيث يلاحظ ارتفـاع العمـر عند الزواج الأول مع ارتفاع المستوى التعليمي، ويلاحظ كذلك أن التغيير واضح بين الرجال أكثر منه للنسـاء، حيـث يـرتفع ليصـل نحو 29 سنة في العام 2002، مقارنة مع 27 سنة في العام 1995 لدى الرجال ذوي المسـتوى التعليمـي ثـانوي فأكثر، في المقابل نلاحظ العكس بالنسبة للنساء حيث انخفض متوسط العمر العزوبي لدى النساء في نفس المستوى التعليمي إلى نحو 21 سنة بعدما كان قد وصل نحو 23 سنة حسب بيانات العام 1995.

[8] تقرير تكون الأسر في الاراضي الفلسطينية، مرجع سابق.

[9] المرجع السابق.

شكل 1-6: متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول للنساء والرجال حسب المؤهل العلمي، 1995[10]، 2002

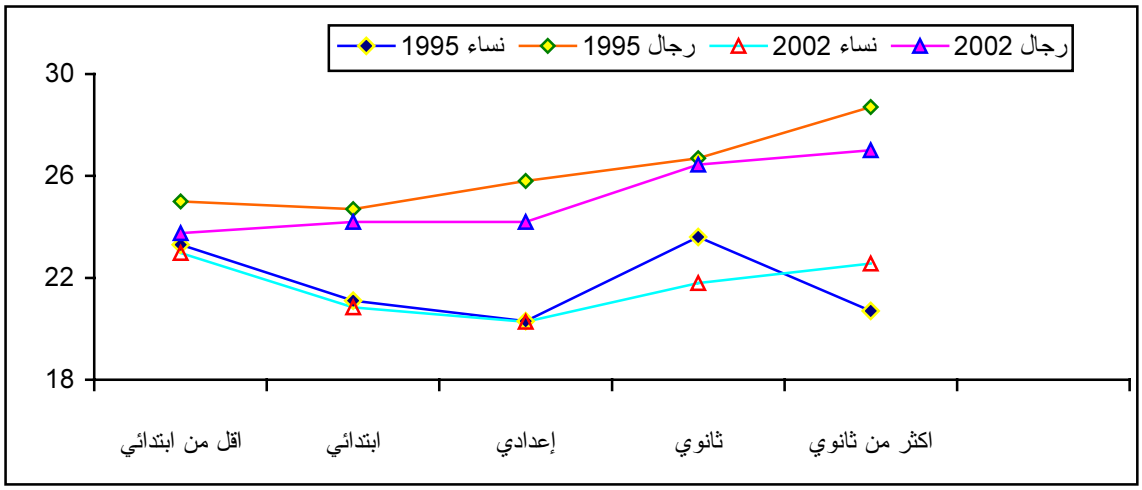

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية، 2002، بيانات غير منشورة، رام الله – فلسطين.

ويلاحـــظ أن متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول قد تغير بالنسبة للذكور أكثر منه بالنسبة للاناث خلال السنوات الخمـــس السابقة، وقد يعزى سبب تغير متوسط العمر العزوبي عند الزواج الأول وارتفاعه بالنسبة للرجال، لأن الرجل غالباً ما يتحمل مسؤولية تكوين الأسرة ويتولى تكاليف ومصاريف الزواج الأمر الذي يدعو إلى تأخير سن الزواج لدى الرجال أكثر منه بالنسبة للإناث وخصوصاً كلما إزداد تحصيله العلمي.

شكل 1-7: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس للأعوام 1997-2002

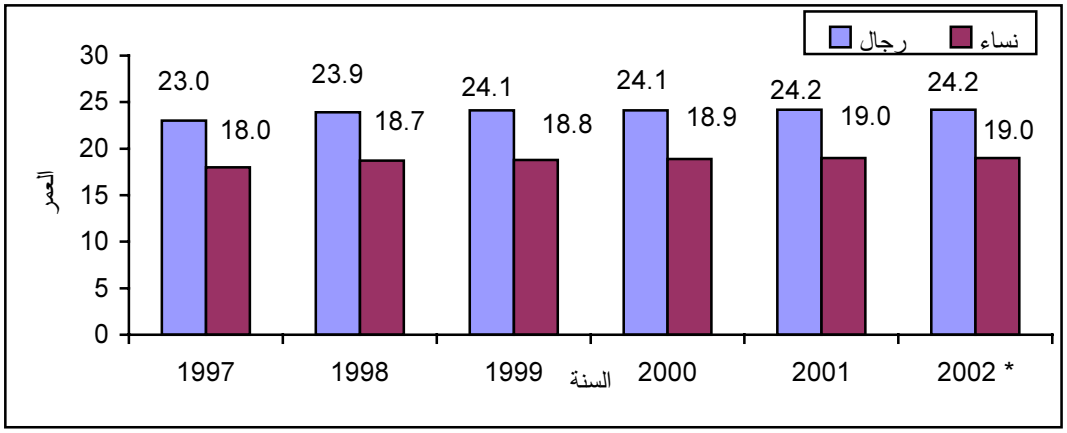

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001)، دراسة مقارنة. رام الله – فلسطين.

*: قاعدة بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

[10] المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية، ص 81، جدول 33.

زواج الأقارب

بالرغم من الدور الذي تمارسه العديد من المؤسسات لإظهار الآثار السلبية المترتبة على زواج الأقارب إلا أن هذه الظاهرة لا زالت تتأثر بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني وعلى رأسها العلاقات الاجتماعية ومصلحة العائلة المتمثلة بالحفاظ على الميراث

لا زالت ظاهرة زواج الأقارب تنتشر بصورة كبيرة، ولا يوجد هناك دلائل على تراجعها بالرغم من برامج التوعية والارشاد التي تقوم بها العديد من المؤسسات والجهات بهدف اظهار مدى الآثار السلبية المترتبة على زواج الأقارب، حيث تحكمها العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، التي تحتم على المرأة وحتى إجبارها في بعض الأحيان على الزواج من قريبها، الأمر الذي يكون مرده الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والعائلية بين الأسر، وكذلك فإن العوامل الاقتصادية المتمثلة بقضايا الميراث تلعب دورا بارزا في انتشار هذه الظاهرة، حتى لا تضيع أو تنتقل أموال العائلة.

شكل 1-8: التوزيع النسبي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب صلة القرابة مع الزوج والمنطقة، 2000

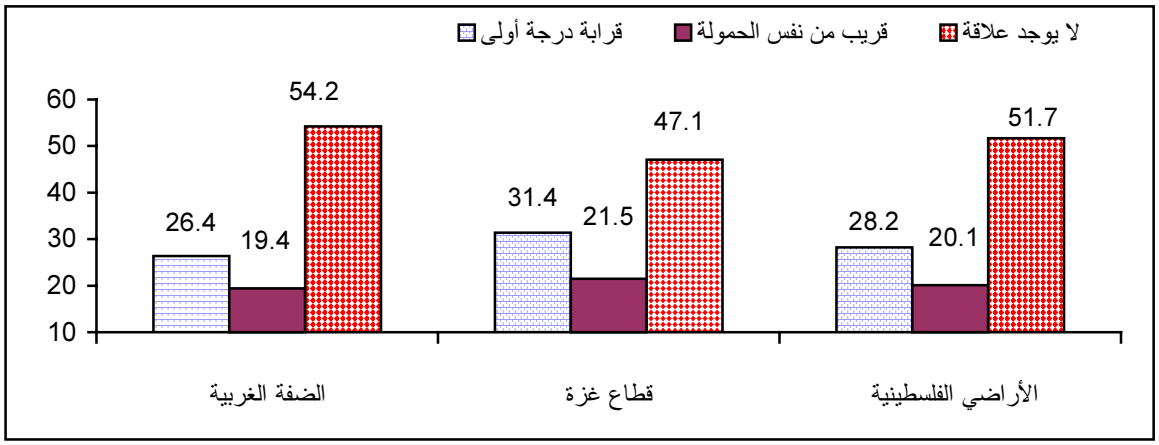

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

لا يتضح أية اختلافات جوهرية، على نسب النساء اللواتي سبق لهن الزواج من ازواج تربطهن بهم صلة قرابة من الدرجة الأولى بين العامين 1995 و2000، الأمر الذي يدعو إلى المزيد من الاهتمام بهذه الظاهرة وبذل كافة الجهود عن طريق الارشاد والتوعية من خلال المؤسسات التي تعنى بشؤون الأسرة والمجتمع لزيادة الوعي حول مدى الآثار السلبية المترتبة على المجتمع جراء استمرار انتشار هذه الظاهرة. (انظر الجدول 1-6: الملحق الاحصائي).

4.1 الخصوبة

تعتبر الخصوبة أحدى عناصر النمو السكاني الثلاث (المواليد، والوفيات والهجرة) والتي تؤثر على التركيب الديمغرافي والتوزيع العمري في أي بلد في العالم، لذا تعتبر البيانات الخاصة بالمواليد وبالنساء في سن الانجاب (15 – 49 سنة) مصدرا هاماً لتحديد اتجاهات الخصوبة في أي بلد. حيث يتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية، وسن الزواج والسلوك الانجابي للنساء واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، والبرامج والسياسيات المتبعة لتنظيم الأسرة[11].

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية، رقم (4): الخصوبة في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-4: معدلات الخصوبة الكلية حسب المنطقة والسنة

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1994*	5.8	7.8	6.5
1997	5.6	6.9	6.1
1999	5.5	6.8	5.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (المسح الديمغرافي 1995، التعداد العام 1997، المسح الصحي، 2000).

* العمر حتى 44 سنة فقط.

أشـــارت نتائج المسح الصحي للعام 2000، إلى أن معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية بلغ 5.9، مع وجود فـــروق واضـــحة بيـــن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 5.5 و6.8 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالـــي. وتعتبر مستويات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة جداً بشكل عام اذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالـــياً فـــي دول العـــالم، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي للدول العربية في عام 2000 حوالي 4.4 والذي يعكس ثقافة المجتمعات في الدول النامية بصورة عامة تجاه الانجاب[12].

شكل 1-9: معدلات الخصوبة الكلية في بعض الدول المجاورة، 1999

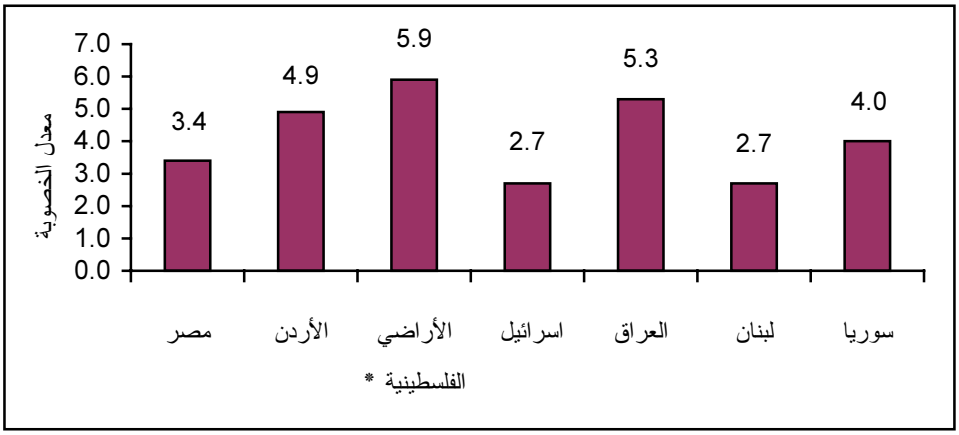

المصدر : الأمم المتحدة، المرأة في العالم 2000 اتجاهات وإحصاءات.

* : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

يظهـــر أثر التعليم بشكل واضح على انخفاض معدلات الخصوبة حيث يعتبر من المحددات غير المباشرة للخصوبة في أي مجـــتمع، نظرا لأن ارتفاع المستوى التعليمي بين النساء يعني قضاء فترة أطول على مقاعد الدراسة وبالتالي تأخير ســـن الـــزواج مما يساهم في خفض معدل الخصوبة. وقد بلغ معدل الخصوبة بين النساء ذوات المؤهل التعليمي دون الـــثانوية 6.6 مولود مقابل نحو 4.1 مولود بين النساء ذوات المؤهل التعليمي أعلى من الثانوية. وتعتبر فترة المباعدة بيـــن المواليـــد من اهم العوامل تأثيرا على خفض الخصوبة، وقد بلغ متوسط فترة المباعدة بين المواليد خلال الخمس سنوات السابقة للمسح الصحي 2000 في الأراضي الفلسطينية 25 شهرا، وتعتبر هذه الفترة قصيرة اذا ما قورنت مثلا بالفـــترة في بعض الدول المجاورة مثل مصر 34.3 شهراً، واليمن حوالي 28 شهراً، والاردن 25.5 شهرا [13]. وعلى

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. التقرير السنوي- 2001، أطفال فلسطين – قضايا واحصاءات. سلسلة احصاءات الطفل رقم (4). رام الله – فلسطين.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية، رقم (4): الخصوبة في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.

الـــرغم من ارتفاع معدل الخصوبة كما أشرنا، الا ان هناك دلائل تؤكد على ان الخصوبة بدأت في الانخفاض مع بداية العقـــد الاخـــير مـــن القرن الماضي، حيث انخفضت نسبة مساهمة الإناث من معدل الخصوبة الكلي في الفئة العمرية 15–19 في الأراضي الفلسطينية من 9.4% عام 1995، إلى 6.5% عام 1999.

5.1 نوع وحجم الأسرة:

تنتشـــر الأســـر النووية في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت نسبة هذا النوع من الأسر عام 2000، 78% من اجمالي الأسر مقابل 18% أسر ممتدة، في حين بلغت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد نحو 4% من الأسر. ويتضح تباين هذه النسب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، (انظر الجدول 1–9: الملحق الاحصائي). ويشار هنا إلى أن هناك انخفاضاً طرأ على نسبة الأسر الممتدة، حيث كانت 28% عام 1995، في المقابل ارتفعت نسبة الأسر النووية من نحو 69% عام 1995 إلى 78%.

10% من أرباب الأسر في الضفة الغربية نساء مقابل 7% في قطاع غزة، لعام 2000

هـــناك علاقة ما بين جنس رب الأسرة ومتوسط حجمها، حيث يلاحظ انخفاض متوسط حجم الأسرة في حال كون رب الأسرة امرأة، بالمقابل يرتفع متوسط حجم الأسرة في حال كون جنس رب الأسرة رجل، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة والتـــي يرأســـها رجـــل نحو 6.4 فرد في الأراضي الفلسطينية، مقابل 3.2 فرد للأسر التي ترأسها امرأة حسب بيانات المسح الصحي عام 2000.

شكل 1–10: متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي–2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

شكل 1-11: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة وجنس رب الأسرة، 2000.

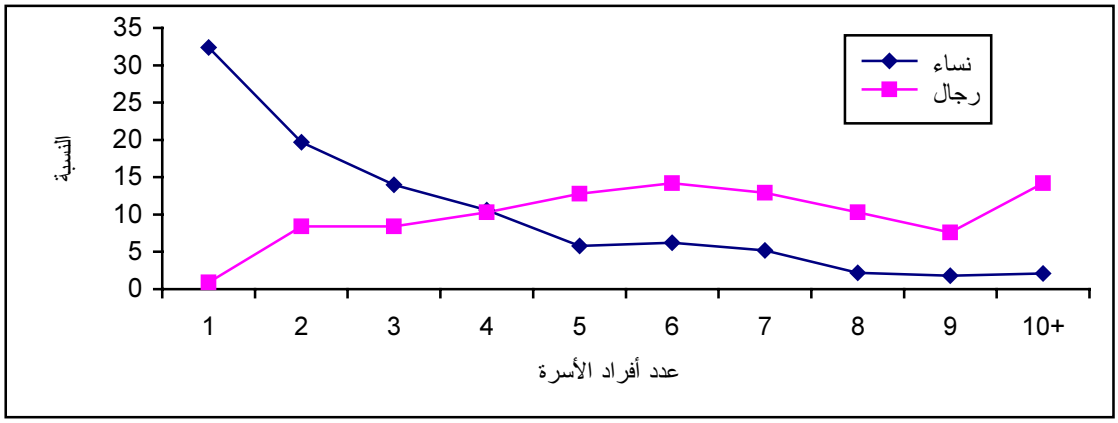

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

66% من الأسر اللاتي ترأسها نساء تتكون من ثلاثة أشخاص على الأكثر

تشير البيانات في الشكل (1-11) إلى أن نسبة الأسر التي ترأسها امرأة وتتكون من فرد واحد تصل حوالي 32% بالمقارنة مع ما نسبته 1% للأسر المكونة من فرد واحد ويرأسها رجل، في حين أن ما نسبته 2% فقط من الأسر التي ترأسها امرأة تتكون من 10 أشخاص فأكثر مقارنة مع 14% يرأسها رجل. ويمكن ملاحظه التباين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن بنسب متفاوتة بحيث ترتفع نسبة الاسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة.

وحسب الحالة الزواجية وجنس رب الأسرة، أظهرت نتائج المسح الصحي، أن غالبية النساء اللواتي يرأسن أسرهن أرامل (حوالي 72%) حيث يعشن لوحدهن أو مع أطفالهن الذين لا يوجد بينهم ذكر بالغ مقارنة بما نسبته 1% من الرجال الأرامل الذين يرأسون أسر، في حين أن نسبة النساء ربات الأسر والمتزوجات هي 11%، وغالبا ما تعيش المرأة مع أطفالها كون زوجها مهاجر أو يعيش مع زوجة أخرى، أو مقارنة بما نسبته 97% من الرجال متزوجون ويرأسون أسرهم. أما بالنسبة للنساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج فقد بلغت نسبتهن 10% مقابل 2% من الرجال. في حين بلغت نسبة النساء المطلقات او المنفصلات ربات الأسر 7%، مقابل 0.2% للرجال. ويمكن تفسير ذلك بأن الرجال اكثر ميلا لتكرار الزواج في حال الترمل أو الطلاق مما هو عليه الحال بالنسبة للنساء، كما أن الرجل بإمكانه أن يتزوج في عمر متأخر للمرة الأولى أو الثانية في حين أن المرأة قليلا ما تتزوج بعد بلوغها عمرا معينا، كما أن العمر المتوقع للمرأة للبقاء على قيد الحياة أعلى منه للرجل بالإضافة إلى أنها تتزوج في عمر أصغر من الرجل. ولكل هذا من المتوقع وجود نساء أرامل أو مطلقات أو لم يسبق لهن الزواج وكبيرات في السن يعشن لوحدهن أو مع أطفال أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة للرجال. ويؤدي ذلك إلى انعكاسات سيئة على ظروف الأسرة المعيشية.

التوصيات

- الحاجة إلى المزيد من التخطيط والسياسات من أجل تقديم الرعاية لفئة السكان 65 سنة فأكثر، وذلك بما يتعلق بالجانب الصحي مثلاً، مجانية التأمين الصحي وكذلك عند اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد سن التقاعد أو صرف بدل ضمان اجتماعي لكبار السن.
- الحاجة إلى وضع قوانين وسياسات وخطط وبرامج تثقيف تدعو إلى رفع سن الزواج خاصة بين النساء والتي يمكن أن تكون من خلال المناهج الدراسية، وسائل الاعلام بالتركيز على دور المرأة (الفتاة) في المجتمع لما لظاهرة الزواج المبكر من آثار سلبية على المرأة مثل تعرض المرأة لمخاطر الحمل وكذلك منعها من استيفاء حقها في التعليم وبالتالي الحد من مشاركتها في القوى العاملة.
- ضرورة زيادة التثقيف الصحي بمخاطر الزواج المبكر.
- دعوة NGOs إلى مراجعة برامج عملها المتعلقة بتخفيض معدلات الإنجاب من حيث البحث في سبب بقاء معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية الأعلى مقارنة بالكثير من دول الجوار، وذلك من خلال مراجعة الأهداف والفئة المستهدفة، حيث يلاحظ أن هذه البرامج تركز على النساء فقط ولا تتجه للرجال مع العلم أن الدراسات تشير إلى أن الرجال لهم القول الفصل في عملية تنظيم الأسرة.
- التوعية بأهمية المباعدة بين المواليد.
- زيادة نسبة النساء المطلقات والارامل على نسبة الرجال في هذه الفئة يستدعي الاهتمام الزائد بهذه الفئة خاصة وان فرص المرأة بالزواج مرة أخرى تقل بعد طلاقها او ترملها مقارنة بالرجل خصوصاً في الفئات العمرية المتقدمة بالسن مما يتطلب رعاية صحية، اجتماعية...، بهؤلاء النساء خاصة اذا علمنا أن 66% من الأسر اللاتي ترأسها نساء تتكون من ثلاثة أشخاص على الأكثر.

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة، السكان والتنمية- برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول- سبتمبر 1994، دراسات سكانية، رقم 149 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.95. XIII.7).
- الأمم المتحدة، المرأة في العالم 2000 اتجاهات وإحصاءات، ص 20 – 25 الجدول 1.
- الأمم المتحدة، دليل لإعداد تقارير احصائية وطنية عن المرأة والرجل، منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع A.97.XVII.10.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001)، دراسة مقارنة. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية، رقم (2): تكون الأسر في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التغذية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. التقرير السنوي- 2001، أطفال فلسطين – قضايا واحصاءات. سلسلة احصاءات الطفل (رقم 4). رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية، رقم (4): الخصوبة في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص الزواجية في الضفة الغربية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص الزواجية في قطاع غزة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله – فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات واحصاءات. رام الله – فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية، ص 81، جدول 33.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية، ص 82، جدول 34.
- مركز الاحصاء الفلسطيني، 1994. ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسة تقارير الوضع الراهن، رقم 1. رام الله – الضفة الغربية.

الفصل الثاني

التعليم

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم في جميع مراحله وبجميع أشكاله.

(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة–المادة 10)

1.2 مقدمة

يعتبر الحق في التعليم من أهم الحقوق الإنسانية التي يمكن استثمارها من أجل بناء وتنمية مجتمع تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر تعليم الفتيات من أهم الحقوق التي يؤدي الاستثمار فيها لتغيير الواقع الاجتماعي والثقافي السائد الذي ينظر للمرأة نظرة دونية وتقليدية، مما يتيح فرصاً للارتقاء بوضع المرأة وتمكينها والوصول بها إلى مواقع صنع القرار. لذلك يعتبر التعليم حقا أساسياً لجميع أفراد المجتمع على حد سواء.

لضمان هذا الحق الذي أكدت عليه العديد من الأعراف والمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومؤتمر دكار حول تقييم التعليم للجميع عام 2000، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فإنه يترتب على الدولة مسؤولية اتخاذ كافة التدابير والسياسات وإصدار القوانين التي تحقق وتوفر أسس التعليم للجميع. يستعرض هذا الفصل الواقع الحالي للتعليم في الأراضي الفلسطينية في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض ومحاولة الاحتلال حرمان الطلبة من مواصلة التعليم، ولمراقبة ما حصل على العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1996 حتى الآن، بهدف معرفة التطور الذي طرأ على الواقع التعليمي للمرأة الفلسطينية. من خلال تحديد المجالات التي حدثت فيها تحسينات والمجالات التي يجب أن يتم تركيز السياسات والبرامج عليها لجسر الفجوات القائمة بين الجنسين، بالإضافة إلى أهم القضايا والمستجدات في مجال تعليم المرأة والرجل.

2.2 الانتهاكات الإسرائيلية للمسيرة التعليمية

الشهداء والجرحى والمعتقلين

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 3)

إن الحق في الحياة هو أول واهم حقوق الطفل والذي يجب على الحكومات أن تحميه بكل إمكاناتها، لكن المعطيات والأرقام على ارض الواقع تشير إلى انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين، خاصة حقهم في الحياة الذي كفلته لهم كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث بلغ عدد الطلبة الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 2003/4/25، 356 طالباً وطالبة، منهم 332 طالباً و24 طالبة[1]، وهذا يمثل مدرسة كاملة مكونة من 13 صفاً مدرسياً على المستوى العالمي. حيث استشهد معظمهم في الطريق إلى مدارسهم أو وهم عائدين إلى بيوتهم. وقد كانت النسبة

[1] وزارة التربية والتعليم العالي، 2003. قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى. رام الله– فلسطين. (بيانات غير منشورة).

الأعلى من الطلبة الشهداء ضمن الفئتين العمريتين (12-15) و (16- 20) سنة، حيث شكلت 81.5 % من الطلاب الشهداء، أما بالنسبة للطالبات الشهيدات فإن 58.3% منهن في الفئة العمرية اقل من 12 سنة.

شكل 2-1: التوزيع النسبي لشهداء انتفاضة الأقصى من طلبة المدارس حسب العمر والجنس خلال الفترة من 2000/9/29-2003/4/25.

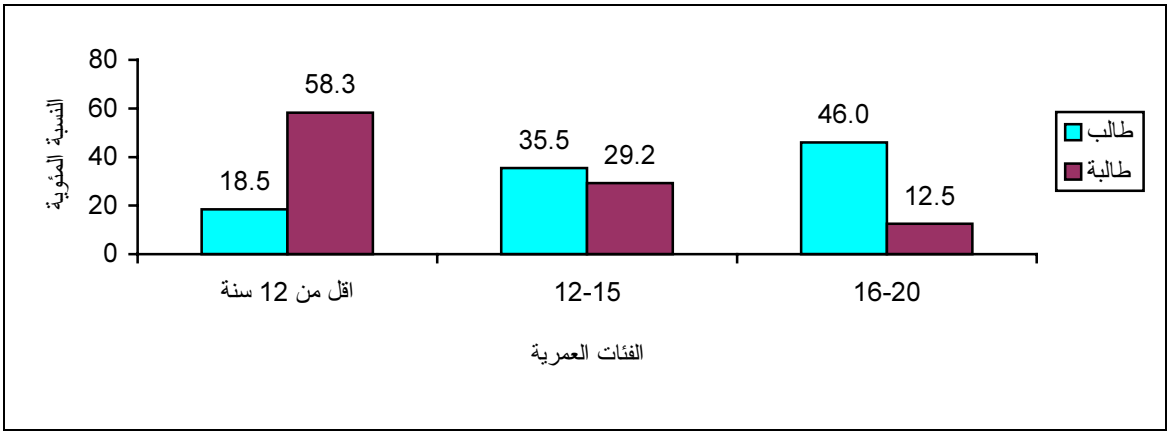

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2003.

بلغ عدد الطلبة الجرحى المنتظمين على مقاعد الدراسة خلال الفترة الواقعة بين 2000/9/29 - 2003/4/17 2,917 جريحاً، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد لا يشمل العديد من الإصابات التي لم تنقل للمستشفيات وتم معالجتها ميدانيا.

كما تعرض المعلمون والطلبة للاعتقال، فقد تم اعتقال 166 طالباً وطالبة و75 معلماً خلال الفترة من 2000/9/29 إلى 2003/4/17[2] في انتهاك واضح لاتفاقية جنيف في 1949.

3.2 الأمية

تشكل النساء ثلثي الأميين في العالم البالغ عددهم 876 مليوناً، على الرغم من المكاسب الهامة التي تحققت في مجال القيد بالمدارس، فإنه من المتوقع أن لا ينخفض عدد الأميين إلا بعشرة ملايين بحلول سنة 2005[3]، وعلى المستوى الفلسطيني ونتيجةً لإلزامية التعليم الأساسي، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للأفراد في سن 15 فأكثر ازدادت على مدى الخمس سنوات الماضية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الأمية بوجه عام بين الشباب، شكل (2-2). بيد أن معدلات الأمية لا تزال مرتفعة بين كبار السن وخاصة بين النساء، حيث بلغت 84.5% للنساء 65 سنة فأكثر مقارنة بـ 42.5% للرجال في نفس الفئة العمرية لعام 2002.

إلا أنه و بسبب الأوضاع الحالية والاغلاقات المتوالية للمناطق الفلسطينية من قبل القوات الإسرائيلية هناك تخوفاً من نوعية التعليم الذي يقدم للطلبة خاصة أن الهدر في العملية التعليمية كبير حيث بلغ أيام تعطيل المدارس 1,800[4] يوم

[2] وزارة التربية والتعليم العالي، 2003. ملخص حول الانتهاكات الاسرائيلية للتعليم الفلسطيني من 2000/9/29-2003/4/17

[3] الأمم المتحدة. المرأة في العالم2000. اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات اجتماعية، السلسلة كاف. العدد 16.

[4] وزارة التربية والتعليم العالي، 2003. ملخص حول الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني من 2000/9/29-2003/4/17

دراسي منذ اندلاع الانتفاضة 2000/9/29 وحتى 2003/4/17، فتقليص الدوام للطلبة، والاغلاقات المتكررة وحرمان الكثـير من الأطفال من التوجه إلى مدارسهم، كما أن استشهاد واصابة العديد من الطلبة أدى إلى تردي الوضع النفسي للطلـبة وقد يؤدي ذلك أيضا إلى تردي قدرة الطلبة على التحصيل العلمي، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية مما قد يدفع بالأهالي إلى عدم إرسال أولادهم إلى المدارس بهدف مساعدة الأسرة في العمل.

شكل 2-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس، 2002

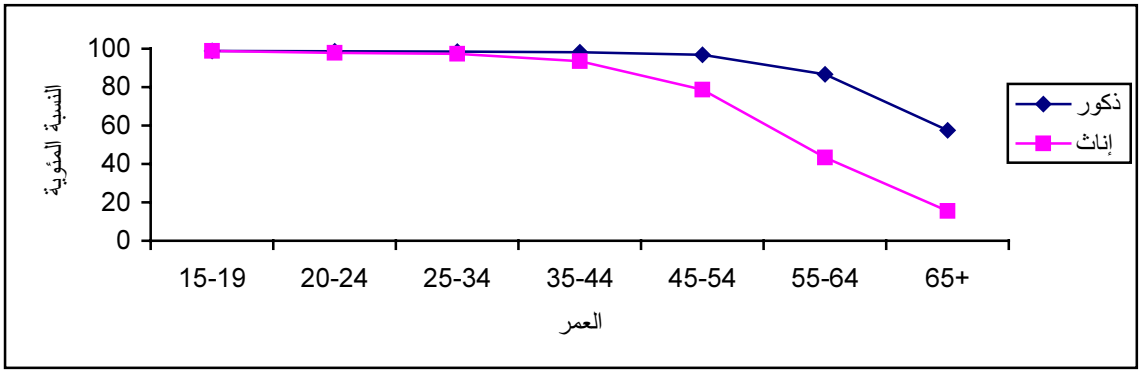

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2002. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

يعد الإلمام بالقراءة والكتابة أداة هامة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة ولتحسين ظروف الحياة، إن الاسـتثمار فـي التعلـيم مع ما يعود به ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية عظيمة هو وسيلة من افضل الوسائل لتحقـيق التنمـية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام والقابل للاستدامة[5]، ولكون المجتمع يعيش تحت حصار سياسـي واقتصـادي شـديد يبقى التعليم بمثابة آلية تمكّن الفلسطينيين من إصلاح شؤون حياتهم على الأقل فيما يـتعلق بالتأثير على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحياتهم، حيث اعتبروا التعليم وسيلة تساعد أبنائهم وبناتهم على الحراك الاجتماعي، وعلى الحصول على عمل.

4.2 رياض الأطفال

لكل شخص الحق في التعليم ولا بد أن يكون مجانا في مراحله الأساسية وقائم على المساواة التامة في القبول للتعليم العالي.

(مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- المادة 26)

تعتـبر ريـاض الأطفـال إحدى المراحل المهمة في حياة الطفل والتي تهدف إلى صقل شخصيته وتحضيره للالتحاق بالمدرسة، إن الاهتمام بهذه المرحلة يعتبر مظهراً من مظاهر التطور والرقي المجتمعي من خلال الاهتمام بالمؤسسات التربوية والاهتمام بأهمية التعليم في تنشئة الصغار وتأهيلهم على أساس المساواة للجنسين للارتقاء بجيل مبدع خال من

[5] الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. بيجين، الصين 4-15 أيلول/ سبتمبر 1995

الحواجــز الثقافية التي تعيق التنمية المجتمعية من خلال تقسيم الأدوار. لذلك تعتبر هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في تهيئة الأطفال نفسيا واجتماعيا وتربويا للمرحلة المدرسية.

شهدت معدلات التحاق الأطفال (3–5 سنوات) برياض الأطفال عام 2002 انخفاضاً ملحوظاً عما كانت عليه عام 1997، فقد انخفضت من 33.4% (34.5% للذكور و32.3% للإناث) في عام 1997/1996 إلى 25.5%[6] (27.6% للذكور و23.5% للإناث) في عام 2002/2001. الأمر الذي يشير إلى أن الجنس لا يشكل العامل الحاسم لقرار الآباء بإرسال أطفالهم إلى التعليم ما قبل المدرسي في رياض الأطفال، بل انه قد تسهم عوامل عدة في انخفاض المعدل نسبياً للأطفال الذين يلتحقون بمرحلة رياض الأطفال. منها سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر في أرجاء الأراضي الفلسطينية على نحو غير مسبوق. حتى أن آلاف الأسر لا تجد قوت يومها في ظل نسبة بطالة مرتفعة أو غياب المعيل نتيجة السجن أو الاستشهاد أو نتيجة الإعاقة الدائمة نتيجة الإصابة خلال انتفاضة الأقصى، بحيث لا تتمكن العديد من العائلات من دفع رسوم الالتحاق برياض الأطفال.

5.2 قيد الإناث مقابل الذكور

تعكس معدلات الالتحاق وتطورها من سنة إلى أخرى تحسناً في المساواة بين الجنسين في فرص الالتحاق بالتعليم خاصة في المرحلة الثانوية.

رغم ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ما زال اكثر من 120 مليون طفل في العالم في سن المدرسة الابتدائية لا يذهبون إلى المدرسة، والبنات يمثلن 53% منهم[7]، إلا انه على المستوى الفلسطيني تشير البيانات إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي قد طرأ عليها تحسناً كبيراً منذ العام 1996 إلى الآن.

جدول 2–1: معدل الالتحاق الصافي بالمدارس حسب المرحلة والجنس، 1997/1996–2002/2001.

السنوات	المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
1997/1996	87.7	88.1	**87.9**	40.3	38.7	**39.5**
1998/1997	89.6	90.1	**89.9**	40.0	40.3	**40.2**
1999/1998	90.6	91.3	**90.9**	40.2	44.0	**42.1**
2000/1999	91.6	92.7	**92.2**	41.8	47.3	**44.5**
2001/2000	90.7	92.7	**91.7**	40.8	47.5	**44.0**
2002/2001	91.0	91.9	**91.5**	45.7	51.6	**48.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. (بيانات غير منشورة).

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. (بيانات غير منشورة). رام الله– فلسطين.

[7] يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2003.

تشير البيانات إلى أن معدل التحاق الطلبة في المرحلة الأساسية ارتفع من 87.9% (87.7% للذكور و88.1% للإناث) في عام 1997/1996، إلى 91.5% (91.0% للذكور و91.9% للإناث) في عام 2002/2001. في حين بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية 48.6% (45.7% للذكور و51.6% للإناث) في عام 2002/2001، مقارنة بـ 39.5% (40.3% للذكور و38.7% للإناث) في عام 1997/1996.

الازدحام

تعتبر البيئة التعليمية أحد العوامل المؤثرة في العملية التعليمية، إن توفير البيئة المناسبة لعملية التعليم أمراً يتعدى كونه مجرد توفير المباني المدرسية والمكاتب والمقاعد والكتب المدرسية، بل يتعداه إلى التقييم الكمي والكيفي للخدمات المتوفرة. يعتبر مؤشر الكثافة الصفية من أهم المؤشرات التي تدل على نوعية التعليم، ففي المناطق التي يكون الازدحام فيها عال، قد لا يبدي المعلمون اهتماما إضافيا لإعطاء بطيئي التعلم الفرص المناسبة، ويجري ترفيع هؤلاء في الصفوف الأولى، ولكن ذلك يتطلب منهم إعادة دراسة بعض السنوات أو يتسربون من المدارس نتيجة تخلفهم عن بقية الصف في السنوات اللاحقة، كما يؤثر على عدم قدرة المعلم/ة على استخدام أساليب تربوية مبتكرة والتي تساعد على خلق بيئة تعليمية أكثر تحفيزاً وإثارة للتلميذ.

إن مشكلة الكثافة الصفية لا تبدو واضحة على أساس الجنس وانما قد تبدو بشكل واضح وجلي على أساس المنطقة، حيث نجد أن الشعب الصفية أكثر اكتظاظاً في مدارس قطاع غزة منها في مدارس الضفة الغربية حيث بلغت الكثافة الصفية في قطاع غزة 44.3 طالباً لكل شعبة، مقابل 32.5 طالباً في الضفة الغربية. مما يشير إلى أن البيئة التعليمية بالنسبة لمؤشر الكثافة الصفية في قطاع غزة اكثر سوءاً مما هو الحال في الضفة الغربية.

شكل 2-3: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة، 2002/2001.

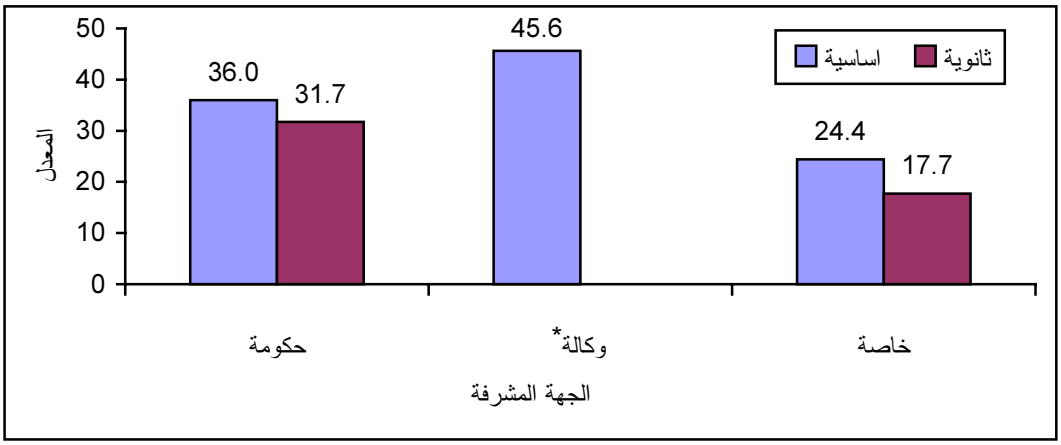

المصـــدر: الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2002/2001 – وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

* وكالة الغوث لا توفر التعليم الثانوي في مدارسها.

وتظهر مشكلة الكثافة الصفية جليه إذا ما نظرنا إلى معدل الكثافة الصفية حسب الجهة المشرفة، فمدارس وكالة الغوث الدولية هي الأكثر اكتظاظاً، حيث بلغ معدل عدد الطلبة في المرحلة الأساسية في مدارس الوكالة 45.6 طالباً لكل

شعبة، مقابل 36.0 و24.4 طالباً[8] لكل شعبة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة على التوالي للعام2002/2001. مما يؤدي إلى عدم تمكن المعلمون من الانتباه إلى الاحتياجات التعليمية والنفسية لكل طالب، الذي بدوره يؤثر على مدى ما يتلقاه الطلبه خاصة الطلبة بطيئي التعلم مما يؤثر على فرصة مواكبتهم لزملائهم في الصف هذا إضافة إلى ما يعانيه المعلمون من ضغط وإرهاق في عملهم.

6.2 الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي

بالرغم من الإنجازات المهمة التي حققها الفلسطينيون في معدلات الالتحاق بالمدارس، فإنه من المهم التنبه إلى أن مثل هذه الإنجازات قد تتراجع في ظل العوامل السياسية والاقتصادية الصعبة.

جدول 2-2: معدل الالتحاق الكلي بالمدارس في دول عربية مختارة وإسرائيل، 2001/2000

الدولة	المستوى الأول		المستوى الثاني والثالث	
	أولاد	بنات	أولاد	بنات
مصر	103	96	88	83
إسرائيل	114	114	94	93
الأردن*	101	101	86	89
لبنان	101	97	72	79
الأراضي الفلسطينية	107	109	80	86
سوريا	113	105	46	41

*البيانات تمثل 2000/1999

المصدر: اليونسكو- 2003/6/25 www.unesco.org/Uis

تعتبر معدلات الالتحاق الكلي أداة مهمة في مقارنة وضع التعليم في الأراضي الفلسطينية مع أوضاع التعليم في بلدان عربية مختارة، وتشير البيانات في الجدول أعلاه إلى أن معدلات الالتحاق في المستوى الأول للأولاد والبنات في مدارس الأراضي الفلسطينية هي الأعلى مقارنة مع الدول العربية باستثناء سوريا. ويزيد المعدل في إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية، في المقابل يأتي أولاد وبنات فلسطين في المرتبة الرابعة في الالتحاق بالمستوى الثاني والثالث حسب البلدان المبينة في الجدول، وقد يعزى ذلك إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر في الأراضي الفلسطينية، فكثيراً من البنات تسربن من المرحلة الثانوية بسبب الزواج، حيث أن متوسط عمر الفتاه في هذه المرحلة 16-17 سنة، والسن الذي يميل فيه الآباء إلي تزويج بناتهم. علما بأن متوسط العمر للزواج الأول عند الإناث في الأراضي الفلسطينية هو 19 سنة[9]

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2002/2001 – وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات والزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 2001.

- المستوى الأول: في الأراضي الفلسطينية يمتد لأربع سنوات أما في باقي الدول فيمتد من 5-6 سنوات.
- المستوى الثاني والثالث: في الأراضي الفلسطينية يمتد لثماني سنوات أما في باقي الدول فيمتد من 6-7 سنوات.

7.2 المناهج المدرسية الجديدة

تطوير وتحديث المناهج الفلسطينية في إطار منهاج وطني موحد على أسس تربوية واجتماعية تعد الطلبة لممارسة الحياة الديمقراطية والمساواة.

الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية

قبل قدوم السلطة الفلسطينية اعتمدت المناهج على الأسلوب التقليدي والتلقين في الدراسة، و كانت تكرس النظرة التقليدية والدونية للمرأة، فقد كانت صورة المرأة في الكتب المدرسية على اختلاف الصفوف هي الام التي تطبخ والأب الذي يعمل، "ألام تكوي ورباب تساعدها في المطبخ". الأب يقرأ الجريدة وباسم يلعب في الملعب". هذه هي الصورة النمطية للمرأة التي تظل تراود ذهن الأطفال من خلال المناهج والقصص المدرسية والأساطير التي يتم روايتها والتي هي في الواقع سمات إنسانية ليست مرتبطة فقط بالنساء، وبالتالي تنعكس لدى الطفل والطفلة صورة للمرأة من الصعب تغييرها في المستقبل[10]. وبالتالي تظل مربوطة في ذهن كل منهما لتحدد الأدوار المجتمعية المرسومة لهما. بالإضافة إلى ذلك كان هناك تقسيم على أساس الأدوار الاجتماعية للطلاب والطالبات في المجتمع بحيث يتم إعطاء البنات حصصاً في التطريز والتدبير المنزلي والخياطة، بحيث تعتبر هذه الأدوار منوطة بالنساء. أما الأولاد فيتم إعدادهم للخروج للعمل والكسب من خلال المنهاج المهني الذي يعتمد على دروس النجارة والحدادة والزراعة.

وعند تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة التربية والتعليم تم تشكيل لجنة من الخبراء في جميع التخصصات للبدء في إعداد مناهج فلسطينية تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني وتستجيب لطموحاته. وضمت لجنة الخبراء خبيرة في النوع الاجتماعي لتعمل على تغيير الصورة النمطية والدونية والتقليدية للمرأة في المناهج. ويجري حالياً تطبيق المناهج على مراحل، وقد بدأ تطبيق المناهج الفلسطينية الجديدة في بداية الفصل الدراسي الأول من عام 2000. وتتناول المناهج المدرسية الجديدة في مضمونها قضايا حديثة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة كصانعة قرار والتعددية[11] كما إنها أعدت على أساس المساواة بين الذكر والأنثى في المجتمع، ولكي يضمن تطبيق المناهج بشكل تربوي وبأسلوب غير تقليدي، عملت الوزارة على إعداد خطة شاملة لتأهيل المعلمين والمعلمات وتدريبهم على المناهج الجديدة.

8.2 الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي

التعليم العالي هام للاتصال بالعلماء ومجتمع المثقفين في العالم ويحدد إلى أي مدى تتوفر للنساء فرص متساوية مع الرجال بالنسبة للبرامج التعليمية والخيارات والمعايير، كما انه يعزز فرص العمالة في ميادين يهيمن عليها الرجال. بصورة عامة النساء ممثلات تمثيلا جيدا في التعليم العالي في كثير من الدول. فهن يفقن الرجال عدداً في التعليم العالي في الدول المتقدمة وفي غرب آسيا، ومع ذلك فالنساء في بعض المناطق الأخرى ما زلن اقل عدداً من الرجال[12]. وفي الأراضي الفلسطينية شهدت معدلات الالتحاق في التعليم العالي تحسنا ملحوظاً مقارنة بـ عام 1997/1996.

[10] مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، القدس، فلسطين، 2001.

[11] وزارة التربية والتعليم – www.moe.gov.ps/ 2003/2/20

[12] المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.

جدول 2- 3: معدلات الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي حسب المنطقة والجنس، 1997/1996، 2002/2001

المنطقة/السنة	رجال	نساء	كلا الجنسين
1997/1996			
الضفة الغربية	14.7	14.1	14.4
قطاع غزة	27.8	17.4	22.6
المجموع	19.1	15.2	17.2
2002/2001			
الضفة الغربية	20.0	23.2	21.5
قطاع غزة	33.4	24.9	29.2
المجموع	24.7	23.8	24.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح التعليم 1997/1996، 2002/2001، وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين

ملاحظة: تم اعتبار الفئة العمرية 18-23 هي الفئة العمرية الممثلة للتعليم العالي.

تشير البيانات في الجدول 2-3 إلى حدوث تحسن واضح في معدلات الملتحقين في التعليم العالي خلال الخمس سنوات الماضية، حيث بلغ معدل الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي 24.3% (24.7% للرجال و23.8% للنساء)، في العام الدراسي 2002/2001، مقارنة بـــ 17.2% (19.1% للرجال و15.2% للنساء) في العام الدراسي 1997/1996. إلا انه بسبب الإجراءات الإسرائيلية هناك شكوك حول استمرار العملية التعليمية وانتظامها حتى في المنطقة الواحدة على الرغم من اضطرار المئات من الطلبة إلى المبيت واستئجار البيوت القريبة من جامعاتهم أو السكن لدى أقربائهم مما يضاعف الأعباء المادية عليهم.

عند مقارنة وضع الطلبة في الضفة الغربية مع طلبة قطاع غزة نجد أن معدل الالتحاق في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية سواء للرجال أو النساء.

من ناحية أخرى، فإن هناك تحسناً ملحوظاً طرأ على مستويات إتمام التعليم العالي للأفراد، حيث أفاد ما نسبته 4.1% من الإناث بأنهن حصلن على شهادة البكالوريوس أو أكثر للعام 2002، مقابل 2.4% في العام 1995، في حين ارتفعت مستويات إتمام التعليم العالي للذكور إلى 8.8% لنفس العام[13]، مقابل 6.1% في العام[14] 1995 وقد يعود ذلك إلى أن الجامعات الفلسطينية بدأت بإدخال برامج الماجستير والدكتوراه في برامجها مما أدى إلى توفر الفرص أمام الأفراد للالتحاق ببرامج الماجستير.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة- 2002. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

[14] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1)- التعليم- نتائج تفصيلية.

شكل 2- 4: توزيع الطلبة في كليات المجتمع حسب الجنس، 2002/2001

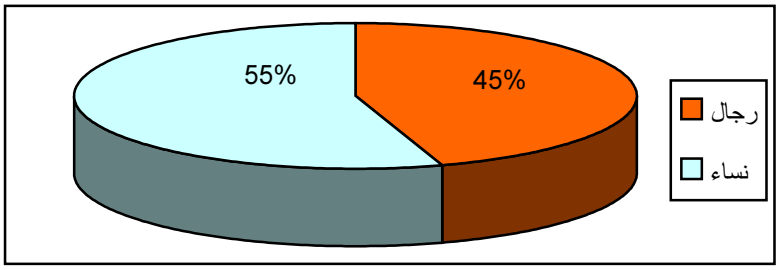

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح التعليم 2002/2001- وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة)

بلغ عدد الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع الموجودة في الأراضي الفلسطينية 5,313 طالباً وطالبة، تشكل الإناث منهم حوالي 55% عام 2002/2001، مقارنة مع 51% من طلبة الكليات عام 1997/1996، 4,599 طالباً وطالبة. إلا أن هذا العدد من الملتحقين لا يعكس العدد الفعلي للمنتظمين في الدراسة بسبب الإجراءات الإسرائيلية السافرة التي تحول دون الانتظام في الدراسة نتيجة استشهاد أو إصابة أو اعتقال بعض الطلبة أو حتى ترك الطلبة للكليات بسبب انتشار الفقر في أرجاء الأراضي الفلسطينية على نحو غير مسبوق. حتى أن آلاف الأسر لا تجد قوت يومها في ظل بطالة أربابها أو تغيبهم في السجن أو الاستشهاد أو تعرضهم للإعاقة الدائمة نتيجة الإصابة خلال انتفاضة الأقصى.

تتواجد الإناث في برامج محددة من مجالات التعليم المهني

على الرغم من أن جميع حقول التخصص المتوفرة للطلاب هي نظريا مفتوحة أمام الطالبات إلا إن عدد الطالبات يتجه إلى الانخفاض في العلوم والبرامج المعتمدة على التكنولوجيا، بينما يزداد تمثيلهن في برامج الخدمات الاجتماعية، والبرامج الصحية، وبرامج إعداد المعلمين والفنون، في كل من الجامعات وكليات المجتمع على حد سواء وهي البرامج التي ينظر لها تقليديا على أنها حقول مناسبة للنساء.

يعتبر نظام الفروع في نهاية المرحلة الأساسية نقطة البداية التي يتم فيها تعزيز الأدوار الاجتماعية لكل من الذكور والإناث من قبل النظام التعليمي بطريقة واضحة ورسمية. حيث لا زال التعليم الأكاديمي اكثر استقطاباً للطلبة من الفرع المهني، اعتباراً من العام الدراسي 2002/2001، بلغ عدد المدارس المهنية في الأراضي الفلسطينية 10 مدارس يلتحق بها 3,906 طالباً وطالبة أو ما يعادل 4.7% من عدد طلاب المرحلة الثانوية، بلغت نسبة الإناث حوالي 27% فقط، في حين أنه في العام الدراسي 1997/1996 كان عدد المدارس المهنية في الأراضي الفلسطينية 16 مدرسة التحق بها 1,775 طالبا وطالبة أو ما يعادل 3.1% من عدد طلاب المرحلة الثانوية وكانت نسبة الإناث حوالي 19%.

وقد يدل هذا على أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين يعاني من احتلاله منزلة ثانوية، بالمقارنة مع منزلة التعليم الأكاديمي الجامعي. وبينما تتركز غالبية الطلبة في واحد من الفروع الأكاديمية (العلوم والآداب)، تشكل الإناث في الفرع الأدبي نسبة 71.6% من مجموع الطالبات الملتحقات في المدارس الثانوية مقابل 60.6% لطلاب كلية الآداب، ونسبة 26% من طالبات كلية العلوم مقابل 32.2% لطلاب كلية العلوم.

تتعهد الدول الأطراف بتوفير المساواة في التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة 10-أ)

أن السياسات التربوية في الأراضي الفلسطينية لم تحقق لغاية الآن الأهداف المرجوة في رفع مستويات التحاق الطلبة بالتعليم المهني، على الرغم من تشجيع الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم من قبل وزارة التربية والتعليم.

لا يمكن الاعتراض على التحاق الفتيات بالفرع الأدبي بأعداد كبيرة وفقاً لاهتماماتهن، لكن من المعقول، أيضاً، الافتراض بأن هذه "الاهتمامات" هي نتاج للقيم الاجتماعية المتعلقة "بعمل المرأة"، حيث تواجه المرأة صعوبات موضوعية في إمكانية الحصول على عمل في بعض القطاعات المهنية إضافة إلى سعيها للملائمة بين المتطلبات الأسرية والمهنة التي تشغلها.

يشمل التعليم الثانوي المهني الفروع التجارية والزراعية، والصناعية، والفندقية والشرعية ويستقطب هذا النظام عددا قليلا من الطلبة معظمهم من ذوي المستويات الأكاديمية المتدنية، مقارنة مع عدد ومستويات الطلبة الذين يتوجهون إلى التعليم الأكاديمي الجامعي، أو التعليم الأكاديمي في المرحلة الثانوية. وتظهر البيانات أن إسهام ومشاركة الفتيات في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأراضي الفلسطينية مشاركة ضئيلة حيث يمثلن 2.4% فقط من مجموع الطالبات الملتحقات في المدارس الثانوية مقابل 7.1% من مجموع الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية. ويلتحق الذكور في المدارس الزراعية والمدارس الصناعية بينما تلتحق البنات بالمدارس التجارية والشرعية. ويتضمن الفرع التجاري المهارات المكتبية والسكرتارية، مما ينتج عنه مستويات مرتفعة لمشاركة البنات في هذا الفرع. ويتعلم الطلاب في المدارس الصناعية حرفة تمكنهم من العمل في مهن معينة كالنجارة والحدادة، وميكانيكا السيارات والكهرباء والتمديدات الصحية وهي مهن ترتبط تقليدياً بالرجال. وبالرغم من أن النساء يشكلن ثلث العاملين في الزراعة[15]، فان التحاق الإناث في مؤسسات التدريب الزراعي ما زال ضئيلاً.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. رام الله- فلسطين. بيانات غير منشورة.

جدول 2-4 : توزيع طلبة المدارس الثانوية حسب التخصص والجنس، 2002/2001

التخصص	طالب	طالبة	المجموع	الطالبات (%)
علمي	12,928	11,295	24,223	46.6
أدبي	24,310	31,130	55,440	56.1
مجموع التخصصات الأكاديمية	**37,238**	**42,425**	**79,663**	**53.3**
تجاري	806	892	1,698	52.5
زراعي	184	41	225	18.2
صناعي	1,746	31	1,777	1.7
فندقي	32	0	32	0
شرعي	74	100	174	57.5
مجموع التخصصات المهنية	**2,842**	**1,064**	**3,906**	**27.2**
المجموع	**40,080**	**43,489**	**83,569**	**52.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي2002/2001- وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

لا زال الرجل مسيطراً على ميادين الدراسة المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا

على المستوى العالمي فإن أعداد النساء في المجالين العلمي والتكنولوجي على مستوى الكلية والجامعة أقل بكثير مما هي في وظائف الصحة والتعليم والقانون. فالنساء على سبيل المثال ممثلات بوجه عام في صفوف العلميين والمهندسين بحوالي نصف نسبة تمثيلهن في صفوف الفنيين[16]. وفي الأراضي الفلسطينية يستمر نمط التخصص حسب الجنس في التعليم العالي، كما يدل عليه توزيع خريجي كليات المجتمع وطلبة الجامعات حسب حقل الدراسة والجنس. (الجدولين 2-1 و 2-2، الملحق الإحصائي) ففي كليات المجتمع الفلسطينية تشكل الفتيات الغالبية العظمى من خريجي برامج الخدمات الاجتماعية، والبرامج الصحية، وبرامج إعداد المعلمين، والفنون. وفي المقابل يوجد 1.6% من خريجي الهندسة والمهن الهندسية من الفتيات أما تمثيل الفتيات من خريجات علم الحاسوب والبرامج التجارية والأعمال الإدارية يوجد انحياز لصالح الفتيات حيث يرتفع إلى 63% من عدد الخريجين الكلي.

وعلى غرار ذلك تشكل الفتيات أكثر من نصف العدد الكلي للطلبة الملتحقين بتخصصات مثل برامج إعداد المعلمين والعلوم التربوية والعلوم الإنسانية وبرامج الرياضيات والإحصاء وعلوم الحياة والبرامج الصحية، ولكنهن يشكلن 16% فقط من الطلبة في البرامج البيطرية، و1.6% من الطلبة في الهندسة والمهن الهندسية. وبالتالي تظهر الفتيات ميلاً إلى التركز في تخصصات العلوم الإنسانية بدلاً من التخصصات التقنية أو المهنية (الجدولين 2-3 و2-4، الملحق الإحصائي).

[16] المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.

9.2 تمثيل النساء في مناصب التدريس في المستويات العليا

رغم التقدم في التعليم العالي بين النساء، فما زالت هناك عقبات كبيرة تعترض المرأة حين تحاول ترجمة التعليم العالي الذي حصلت عليه إلى تقدم في المكانة الاجتماعية والوضع الاقتصادي. ففي وظيفة التعليم وهي من أوسع الميادين الوظيفية التي تتطلب تدريباً متقدماً، يعتبر تمثيل النساء جيدا في بلدان كثيرة، إذ يشكلن في كثير من الأحيان اكثر من 50% من مجموع العمالة المؤهلة. ولكن نمط التفرقة الوظيفية على المستوى الهرمي في هذا الميدان يؤدي إلى انعدام المساواة بين المرأة والرجل في القمة والقاعدة معاً[17]. وعلى المستوى الفلسطيني بالرغم من إن ميدان التعليم يعد من بين أعلى الميادين التي تعمل فيها المرأة، ومع ذلك نرى أن عدد النساء في الهيئة التعليمية يتضاءل كلما ارتفع مستوى النظام التعليمي.

شكل 2-5: توزيع الهيئات التدريسية في المدارس ورياض الأطفال حسب مرحلة المدرسة والجنس، 2002/2001

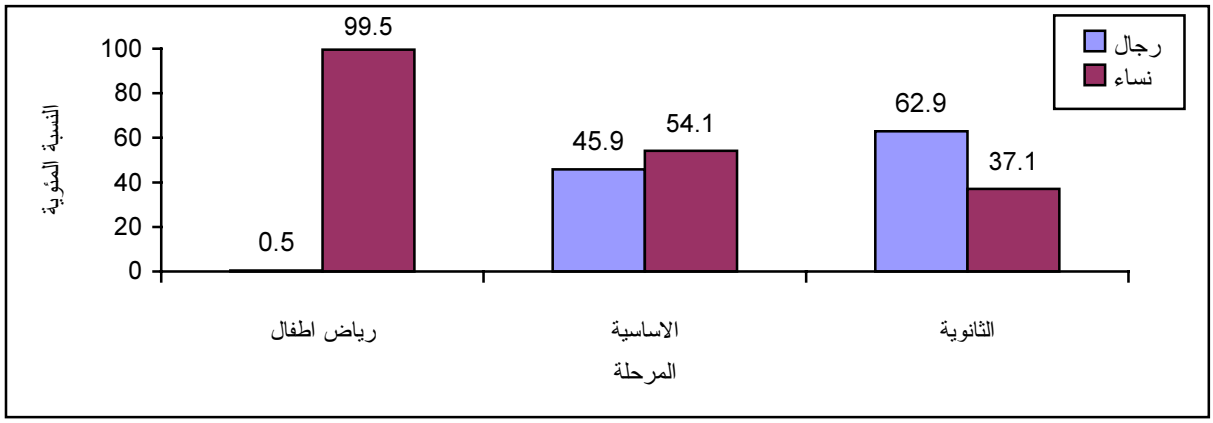

المصـــدر: الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني،2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي2002/2001-وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

كما يتبين من الشكل 2-5، نجد أنه في مرحلة ما قبل المدرسة تتألف الهيئات التدريسية من النساء ما عدا 0.5% في العام 2002/2001، بينما تشكل النساء أكثر من نصف عدد المعلمين الكلي في المرحلة الأساسية، أي أن الفجوة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي لصالح النساء. أما على مستوى التعليم الثانوي تميل الفجوة لصالح الرجال، حيث تقل نسبة النساء في المراحل الثانوية والمتخصصة من التعليم، قد يكون السبب وراء ذلك إلى انخفاض نسبة النساء الخريجات من التخصصات العلمية والتقنية مقارنة بنسب الرجال مما يؤدي إلى محدودية تمثيلهن في المراحل الثانوية.

[17] المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995

شكل 2-6: توزيع الهيئات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي حسب الجنس، 2001/2000

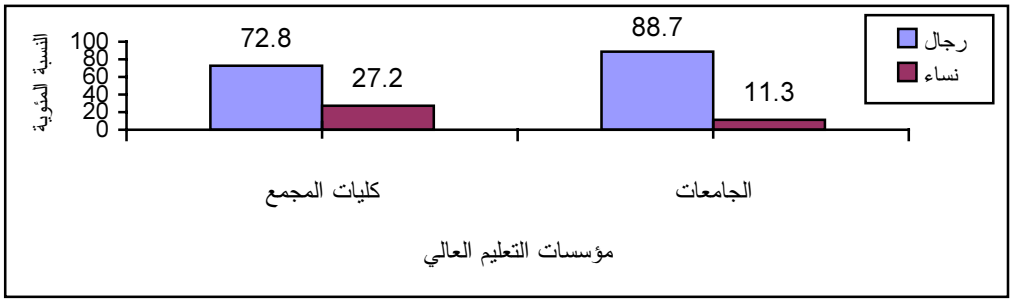

المصدر: وزارة التعليم العالي، 2001. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم الفلسطيني للعام الدراسي2001/2000. رام الله- فلسطين.

يظهر الشكل 2-6 أن نسبة النساء في الهيئات التدريسية في كليات المجتمع تصل إلى 27.2% مقابل 11.3% من الهيئات التدريسية في الجامعات. إن تدني تمثيل المعلمات على المستويات التعليمية العليا يمكن أن يعود إلى التمثيل الناقص للمرأة في الوظائف العليا عبر مختلف القطاعات المهنية، وليس فقط في المؤسسات التعليمية.

كما تقل نسبة الإناث اللواتي يكملن الدراسة العليا " الماجستير أو الدكتوراه" مقارنة بنسب الرجال، مما يشكل صعوبة أمام محاولات جسر الفجوة لتواجد النساء في الهيئات التدريسية، خاصة في مؤسسات التعليم العالي، كما يوضح الشكل أدناه.

شكل 2-7 : نسبة النساء في الهيئات التدريسية في الجامعات وكليات المجتمع، 1997/1996، 2002/2001

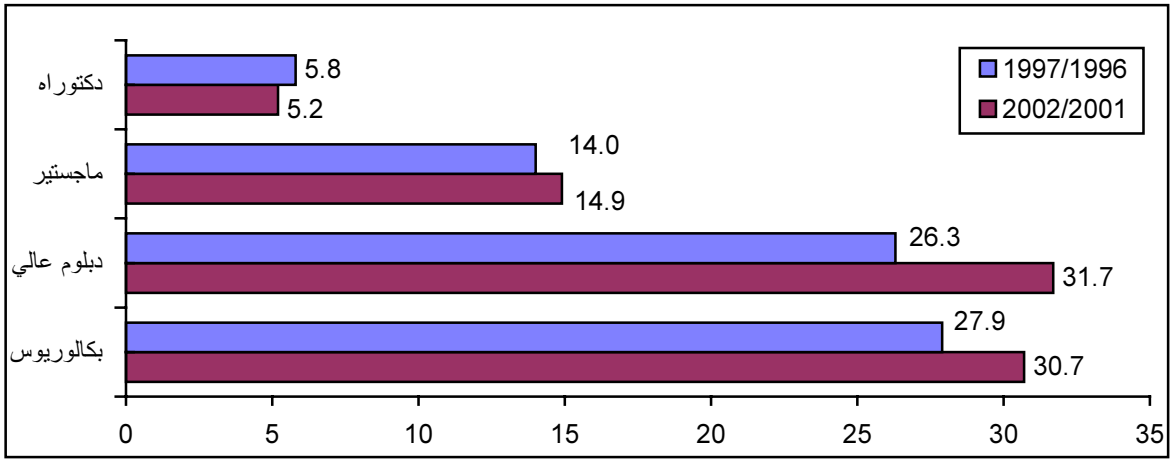

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي، رقم 3، 1997/1996. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح التعليم 2002/2001- وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة)

إن تدني مشاركة النساء في العمل يرتبط ارتباطا وثيقا بالصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تتعلق بمحدودية المهن والأنشطة المقبولة اجتماعيا والتي تمارسها المرأة أو تتنافس عليها، فحتى بعض المهن التي يرتبط مضمونها بالمرأة مثل التعليم والتربية لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في مناصب التدريس والإدارة في المستويات العليا في التعليم.

التوصيات

إن ما تتعرض له العملية التعليمية يعكس الواقع الحالي لحياة الشعب الفلسطيني بشكل عام والانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني بشكل خاص، حيث أدت سياسة التعطيل والحد من تطور مؤسسات التعليم جراء الحصار الإسرائيلي المتوالي للمناطق الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، إلى إرباك العملية التعليمية وحرمان عدد كبير من الطلبة من مواصلة تعليمهم نتيجة القيود المفروضة على التنقل والحركة ونتيجة سقوط المئات لا بل الآلاف من الطلبة ما بين شهداء وجرحى ومعتقلين.

بالرغم من ذلك فانه تم تحقيق حالة من شبه التعادل بين الجنسين في معدلات الالتحاق في المرحلة الأساسية وتفوق ضئيل للإناث على الذكور في المرحلة الثانوية، إلا أن ذلك لا يعني بان نوعية التعليم الذي يتم تلقيه من قبل الطلبة قادر على تأهيلهم في استخدام التعليم في سوق العمل. حيث ما زالت الفتيات تتواجد في برامج محددة من مجالات التعليم المهني ولا زال الذكور يسيطرون على بعض ميادين الدراسة، ومازالت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مناصب التدريس في المستويات العليا.

من الواضح أن أهم ما تتعرض له العملية التعليمية حالياً من معوقات يعود بالأساس إلى وجود الاحتلال من هنا يجب العمل وعلى جميع الأصعدة لفضح سياسات وممارسات الاحتلال لوقف اعتداءاتها على الطلبة والعملية التعليمية، وعلى الشعب الفلسطيني بكل قطاعاته.

كما أن الأوضاع الحالية أثبتت مدى الصعوبات التي يواجهها الطلبة بشكل عام في سعيهم للوصول إلى مدارسهم خاصة التي تقع خارج مناطق سكنهم. وهذه رسالة قوية لصناع القرار وراسمي السياسات، للعمل على وضع خطة استراتيجية للعمل على جعل المدارس قريبه من مناطق سكن الطلاب.

رغم تساوي الجنسين في معدلات الالتحاق إلا أن التوجهات العامة لا زالت ترى في تعليم الفتيات مرحلة تسبق زواجهن. ولهذا نلاحظ أن الإناث والذكور حافظوا على توجهاتهم التعليمية من حيث انتقاء التخصصات، وبالتالي يجب إدخال البرامج النوعية في مناهج المدارس بحيث تؤثر في تغير الصورة النمطية لدور كل من الرجال والنساء في المجتمع. والوصول إلى المناصب العليا في التدريس الذي مازال حكراً على الرجال على الرغم من الزيادة التي طرأت على نسبة النساء اللواتي حصلن على الشهادات العليا. لهذا يجب على صناع القرار وراسمي السياسات، العمل على ضمان وجود فرص متساوية بين الجنسين.

قائمة المراجع

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، منظمة اليونسيف ومنظمة اليونيفم.
- المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.
- الأمم المتحدة. المرأة في العالم 2000: اتجاهات وإحصاءات. الأمم المتحدة: إحصاءات ومؤشرات اجتماعية، السلسلة كاف. العدد 16.
- الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. بيجين، الصين 4-15 أيلول/سبتمبر 1995.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2002. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2002/2001- وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).
- وزارة التربية والتعليم -2003/2/20 /www.moe.gov.ps
- اليونسكو- www.Unesco.org/Uis 2003/6/25
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله- فلسطين.
- خطة عمل لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة خلال انتفاضة الأقصى المباركة، لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة، كانون ثاني/يناير 2001. ملخص تنفيذي. رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية التعليم العالي، 2001. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الداسي2000/ 2001. رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2003. ملخص حول الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني من 2000/9/29- 2003/4/17
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2003. قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة)
- وزارة التربية والتعليم، 2000. نافذة على التعليم في فلسطين 1994-2000. رام الله-فلسطين.

الفصل الثالث

الصحة

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل مجموعة من المؤشرات الهامة حول صحة النساء والمؤشرات ذات العلاقة بالصحة الإنجابية واتجاهات الإنجاب والرضاعة الطبيعية والرعاية أثناء الحمل وصحة الطفل وحالته التغذوية ونموه والأمراض التي يتعرض لها والعديد من المؤشرات ذات العلاقة.

تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دوراً بارزاً في اختلاف الأسباب المؤدية إلى مرض المرأة والرجل، وسرعة تأثرهما بالأمراض وكيفية معالجتهم منها والنتائج التي تسفر عن ذلك، كما لعبت دوراً واضحاً في أنماط التغذية ونمط الحياة وفرص الحصول على الخدمات الصحية.

2.3 توقع البقاء على قيد الحياة[1]

يعتبر توقع البقاء على قيد الحياة أكثر مقاييس الصحة شمولاً، حيث يعطينا اتجاهات توقع الحياة للمرأة والرجل والفرق بينهما دلالة ذات أهمية حول الواقع الصحي والخدمات المقدمة لكل من النساء والرجال. وبشكل عام تعيش النساء عمراً أطول من الرجال، حيث تتمتع المرأة بميزة على الرجل من حيث توقع البقاء على قيد الحياة، وهي ميزة يعتقد أنها ترتبط بالفوارق الجينية والبيولوجية الفطرية بين الجنسين. وتبدأ هذه الميزة عند الولادة وتستمر طيلة حياة الفرد التي يكون فيها الرجل أكثر عرضة من المرأة للأمراض والإصابات التي تفضي إلى الموت. ويمكن أن يتوقع أن تعيش المرأة في ظل الظروف العادية، أكثر من الرجل بعدة سنوات ولكن في حال كون توقع الحياة للمرأة أقل من الرجل أو مماثلاً له فان العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الضارة بالمرأة هي التي عارضت هذه الميزة.

أشارت الإحصائيات إلى أن أوسع الفروق بين عمر المرأة والرجل موجودة في شرق أوروبا ودول البلطيق ووسط آسيا. ففي المناطق المتقدمة ووسط آسيا يزيد العمر المتوقع للإناث عند الولادة عن عمر الذكور بـــ 6 إلى 8 سنوات والفرق أصغر من ذلك في معظم المناطق النامية. فتعيش المرأة أطول من الرجل بـــ 3 سنوات فقط في أفريقيا، والعمر المتوقع لها يماثل عمر الرجل في جنوب آسيا[2].

انخفاض العمر المتوقع للنساء في البلدان العربية مقارنة بالدول المتقدمة

في البلدان العربية يتفاوت العمر المتوقع عند الميلاد تفاوتاً كبيراً، فهو يبدأ من مستوى منخفض، حوالي 45 سنة (جيبوتي والصومال) ويصل إلى مستوى 75 سنة (الإمارات العربية المتحدة)، وهذا قريب من مستواه في بلدان عالية الدخل، فنجد العمر المتوقع للنساء إما يساوي نظيره للرجال أو يتجاوزه، ولكن الفارق بين الجنسين لا يزيد عن 2.5 سنة في حوالي ثلثي البلدان العربية. أما بالنسبة لباقي البلدان فان الفارق يتراوح بين 3 و3.5 سنة وهو أقل من متوسط الفارق العالمي البالغ 4 سنوات، والذي يصل في البلدان ذات التنمية البشرية العالية إلى 11 سنة. هذا يعني أنه توجد

[1] يعرف توقع البقاء على قيد الحياة بأنه معدل السنوات الإضافية التي قد يعيشها الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفيات الحالية على حالها.

[2] المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.

في البلدان العربية مساحة لتحسين فرص الحياة بالنسبة للإناث من خلال تخفيض معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة[3]. ازداد توقع البقاء على قيد الحياة في كل أنحاء العالم تقريبا بما فيها الدول النامية (باستثناء الجنوب الأفريقي نتيجة وباء الإيدز). يشهد العمر المتوقع في الأراضي الفلسطينية ازدياداً واضحاً بالنسبة للنساء والرجال، ففي حين كان العمر المتوقع للبقاء للنساء 73 سنة و70 سنة للرجال عام 1997، إلا أنه ارتفع ليصل إلى 74 سنة للنساء و71 سنة للرجال حسب تقديرات عام 2002.

شكل 3-1: توقع البقاء على قيد الحياة في الأراضي الفلسطينية، سنوات مختارة

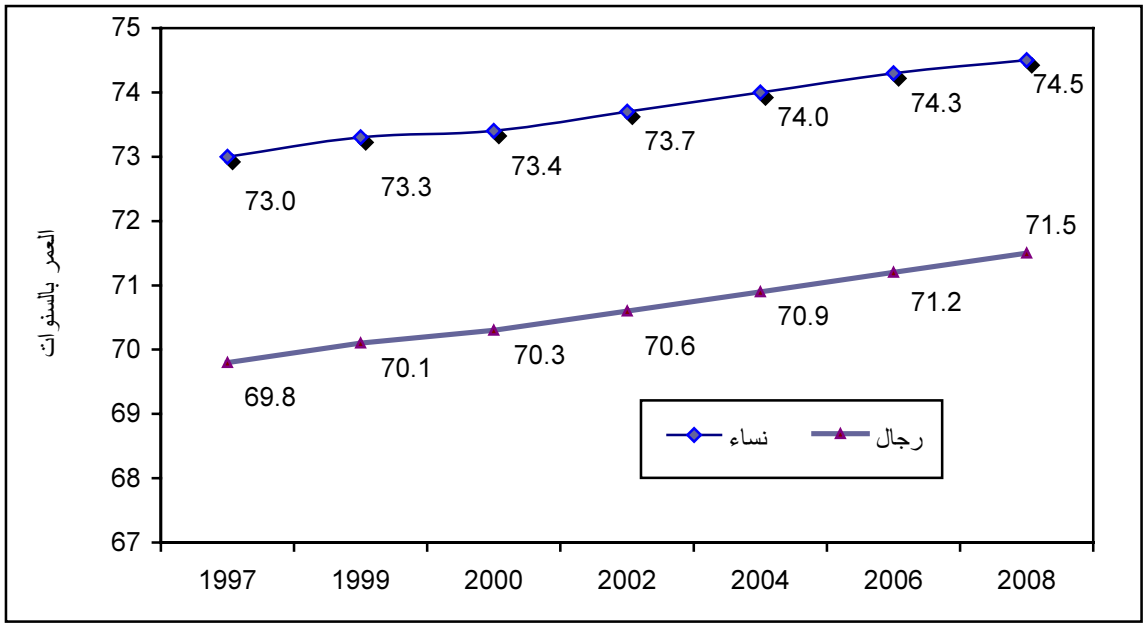

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين

غالباً ما يكون انخفاض معدلات وفيات الرضع وتحسن الخدمات الطبية من أهم أسباب ازدياد العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة لكل من النساء والرجال.

3.3 معدل وفيات الرضع والأطفال[4]

انخفض معدل وفيات الرضع انخفاضا مثيرا بين عامي 1975، 1995 واستمر الانخفاض في جميع مناطق العالم، وبالرغم من أن التفاوت في معدلات وفيات الرضع بين المناطق المتقدمة والمناطق النامية آخذة بالضيق إلا أنه لا يزال كبيراً، حيث يعتبر مؤشراً لقياس مدى التقدم في الدول في جميع المجالات[5]. وتعتبر وفيات الأطفال مؤشراً هاماً لقياس مدى التقدم في كافة المجالات خاصة المجال الصحي. انخفض معدل وفيات الرضع انخفاضاً واضحاً خلال الأعوام 1976 - 2000 ففي حين بلغ 1000/62 خلال الأعوام 1980/1976 وصل إلى 1000/25.5 للأعوام 1999/1995، حسب بيانات المسح الصحي لعام 2000 بواقع 25.6 و1000/25.3 مولود حي للإناث والذكور على التوالي. يتوقع أن يستمر الانخفاض، حيث يتوقع أن يصل معدل وفيات الرضع إلى 21.7 و19.9 /1000 مولود حي

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002. صفحة 34.

[4] يعرف معدل وفيات الرضع بأنه عدد وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل 1000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة. ويقاس معدل وفيات الأطفال بحساب عدد الوفيات من الأطفال قبل بلوغهم عمر الخمس سنوات لكل 1000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

[5] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

خلال الأعوام 2003 و2006 على التوالي. يرى مقرري السياسات والمهتمين بقضايا التمييز بين الأطفال الذكور والإناث أنه من المهم إظهار معدلات وفيات الرضع حسب الجنس وعدم الاكتفاء بتوفيرها كمعدل عام، حيث أن إظهار الفوارق في معدل وفيات الرضع بين الإناث والذكور أمر هام وخاصة في الدول التي تشهد فيه الطفلة تمييزاً وحيث يحظى الذكور بالتفضيل الثقافي والاجتماعي (المرأة في العالم، 2000).

شكل 3-2: معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخمس سنوات، سنوات مختارة

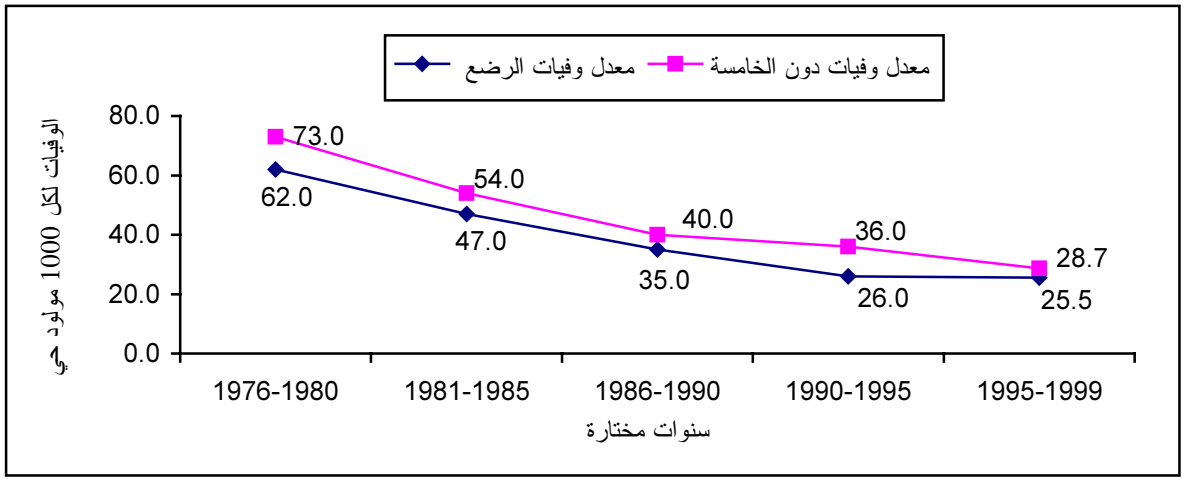

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله – فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

قد يعزى انخفاض معدلات وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية إلى تحسن الخدمات الطبية المقدمة للأطفال إضافة إلى وعي الأمهات في كيفية التعامل مع أطفالهن في مرحلة المرض، وكذلك ارتفاع مستويات الالتحاق بالتعليم للجنسين وازدياد نسبة حصول النساء على مؤهلات علمية مختلفة. مقارنة مع الوضع في الدول العربية تحتل الأراضي الفلسطينية مرتبة وسطى بين الدول التي تتوفر لديها بيانات، ففي حين كانت أقل وفيات للرضع في كل من قطر 1000/10.2، والبحرين 1000/13.6، والسعودية 1000/21.4، مقارنة مع الدول العربية الأخرى مثل الأراضي الفلسطينية 1000/25.5، والأردن 1000/28.5 ولبنان 1000/27.9.

4.3 معدل الوفيات حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

تؤثر الكثير من العوامل على تفاوت معدلات الوفيات منها الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الجغرافية، فنلاحظ في الأراضي الفلسطينية على صعيد نوع التجمع السكاني اختلاف معدلات الوفيات، فقد أشارت نتائج المسح الصحي 2000 أن سكان المخيمات قد سجلوا أعلى المعدلات في وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة لتبلغ 34، 38 على التوالي، وأن سكان الريف هم الأقل عرضة لخطر الوفاة في المراحل العمرية المختلفة حيث بلغت وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة 21، 24 على التوالي[6].

[6] **المصدر:** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

شكل 3-3: معدلات الوفيات حسب نوع التجمع، 2000.

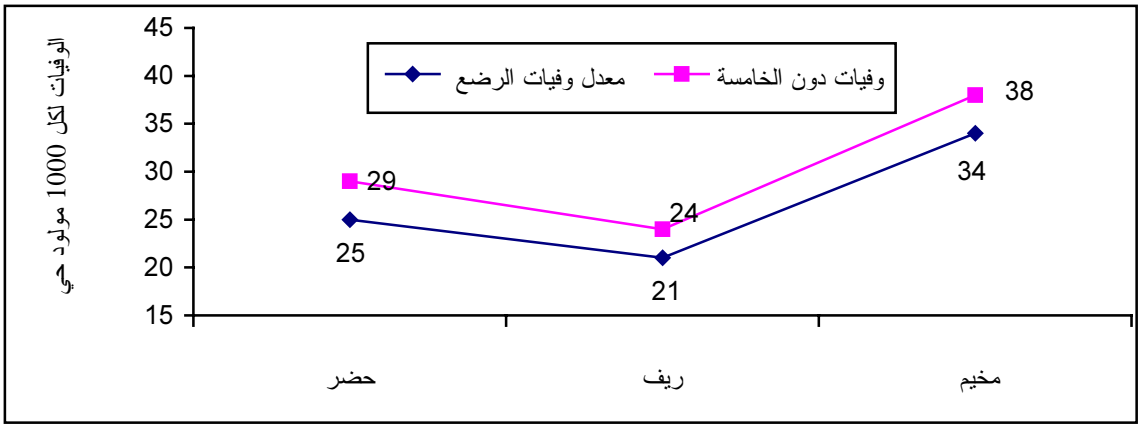

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

يلاحظ تأثير تعليم الأم في معدلات وفيات الرضع والأطفال فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأم قلت الوفيات، فالأم التي لديها قدر كاف من التعليم تصبح قادرة على اتخاذ إجراءات الوقاية لحماية أطفالها من الأمراض التي قد تسبب وفاتهم، بالإضافة لقدرتها على إدراك ومعرفة طرق متابعة المرض وعلاجه لدى الأخصائيين. وقد بلغ معدل وفيات الرضع لأطفال السيدات ذات التعليم المنخفض (أقل من ثانوي) ثلاثة أضعاف معدل وفيات الرضع لأطفال السيدات ذات التعليم أكثر من ثانوي.

جدول 3-1: معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخمس سنوات حسب المستوى التعليمي للأم، 2000

المستوى التعليمي للأم	وفيات الرضع	وفيات دون الخامسة
أقل من ثانوي	29	32
ثانوي	19	22
أكثر من ثانوي	11	12

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

5.3 انتشار سوء التغذية بين الأطفال الفلسطينيين

يعتبر الوضع الغذائي أحد أهم العوامل الرئيسة التي تحدد واقع صحة الطفل، حيث تؤدي التغذية الجيدة إلى زيادة مقاومة الأطفال للمرض وتتيح للأطفال الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية والاجتماعية، مما يرسي الأساس لحياة صحية سليمة عند البلوغ. وعلاوة على ذلك، فان صحة الطفلة يمكن أن تؤثر في صحة الجيل القادم عندما تتحول الفتيات إلى أمهات. والأطفال الذين لا يحصلون على التغذية الكافية يصابون بسوء تغذية قد يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة إذا لم يتم تداركها ومتابعتها. وتشير منظمة الصحة العالمية، إلى أن أكثر الاضطرابات شيوعاً فيما بين الرضع والأطفال الصغار هي سوء التغذية الناجم عن نقص المواد البروتينية والمولدة للطاقة، ونقص اليود، ونقص الفيتامين (أ) وفقر الدم الناتج عن نقص الحديد.

من أجل تقييم الوضع الغذائي، يتم استخدام ثلاثة مؤشرات (مقاييس) معيارية لتحديد نسب انتشار سوء التغذية، وتتمثل هذه المؤشرات في الوزن مقابل العمر، والوزن مقابل الطول، والطول مقابل العمر. وقد أشارت بيانات مسح التغذية

للعام 2002 أن مقياس الطول مقابل العمر (قصر القامة) أكثر المؤشرات سوءاً حيث بلغ 9.0% في الأراضي الفلسطينية، يليه مؤشر الوزن مقابل العمر (نقص الوزن) حيث بلغ 3.5%، ومن ثم مؤشر الوزن مقابل الطول (الهزال) بنسبة 1.4% من الأطفال كانوا دون (-2) انحراف معياري عن المجتمع المرجع الدولي. وتعتبر البنات أكثر عرضة لنقص الوزن وقصر القامة من الأولاد، في حين أن نسبة الأولاد الذين يعانون من الهزال أعلى من نسبة البنات. فقد أشارت بيانات مسح التغذية 2002 إلى أن معدل الزيادة في انتشار نقص الوزن مقابل العمر بلغ 34.6% عما كان عليه الحال في العام 2000 للأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين (6-59 شهراً)، بواقع 45.5% للذكور و 27.6% للإناث. كما تبين أن معدل الزيادة في انتشار نقص الوزن مقابل الطول (الهزال) قد بلغ 78.6% في العام 2002 عما كان عليه الحال في العام 2000 للأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين (6-59 شهراً)، بواقع 93.3% للذكور و69.2% للإناث. في حين تبين أن معدل الزيادة في انتشار نقص الطول مقابل العمر قد بلغ 12.5% في العام 2002 عما كان عليه الحال في العام 2000 للأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين (6-59 شهراً)، بواقع 13.3% للذكور و10.5% للإناث.

جدول 3-2: مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال دون الخمس سنوات في بعض الدول العربية 1995، 2000

البلد	نسبة الأطفال دون الخمس سنوات الذين يعانون من الهزال المعتدل والحاد	نسبة الأطفال دون الخمس سنوات الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد
الأردن	2.0	8.0
الإمارات	15.0	17.0
لبنان	3.0	12.0
مصر	6.0	25.0
سوريا	9.0	21.0
الأراضي الفلسطينية	1.7	9.1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.

يعتبر فقر الدم (الأنيميا) حالة مرضية ناتجة عن سوء التغذية، كما أنها تحدث لأسباب مرضية أخرى وله آثار بالغة في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وتأخر النشاط العقلي. ويمكن أن تترك الأنيميا آثاراً دائمة في النمو العصبي لدى الرضع والنمو المعرفي لدى صغار الأطفال[7]. في الأراضي الفلسطينية حوالي 38.0% من الأطفال في العمر 6-59 شهر مصابون بالأنيميا[8] وذلك حسب بيانات مسح التغذية للعام 2002. حيث كانت نسبة الأطفال الذكور المصابون بالأنيميا أعلى قليلا من الإناث والتي بلغت 38.4% للذكور و37.4% للإناث. كما تبين أن الانيميا منتشرة بشكل أعلى لدى الأطفال الذين يعيشون في المخيمات 41.9% يليه أطفال الحضر 36.8% ثم الأطفال الذين يعيشون في الريف 36.3%. وتم استخدام معايير منظمة الصحة العالمية في تحديد نسب انتشار الأنيميا والمستوى الطبيعي للهيموغلبين في الدم لدى الأطفال في العمر 6-59 شهرا وهو 11.0 غم/دسيليتر.

[7] المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.

[8] انخفاض نسبة الهيموغلبين في الدم مقارنة بالمستوى الطبيعي.

6.3 صحة الطفل

التحصينات (التطعيمات)

يشكل التطعيم أحد أهم البرامج الوقائية من الأمراض المعدية بين الأطفال. والذي يعتبر حق لجميع الأطفال في العالم، والذي أقره المؤتمر الدولي لحقوق الطفل في نيويورك في عام 1990. ومن الجدير ذكره أن بيانات المسح الصحي للعام 2000 لم تظهر أية اختلافات جوهرية بين الجنسين في مجال التطعيم. في حين أن نسبة التطعيم في قطاع غزة أفضل لكل من الثلاثي، والحصبة، وشلل الأطفال، بينما تشهد الضفة الغربية تغطية أفضل للجرعة الثالثة من التهاب الكبد ب.

الرضاعة الطبيعية

للرضاعة الطبيعية أثر هام على صحة كل من الطفل والأم، حيث أن التغذية تعتبر العامل الرئيسي الذي يحدد الوضع الغذائي للطفل وبالتالي خطر المرض والوفاة بين الأطفال. كما أن الرضاعة تعتبر من وسائل منع الحمل الطبيعية وبالتالي فإنها تؤثر على خصوبة المرأة. تصل نسبة الرضاعة المطلقة في الأراضي الفلسطينية الى 28.8%، وهي أعلى في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، كما بلغت أعلى نسبة في المخيمات 36.5% مقارنة بالحضر26.7% والريف 28.1%. وبلغت نسبة الرضاعة الطبيعية لآخر مولود حي 97.2%، وبلغت نسبة الأطفال الذين تم فطامهم في الأشهر الثلاث الأولى 14.1%. وبالرغم من أن نسبة إرضاع الذكور أعلى من نسبة إرضاع الإناث إلا أن نسبة الذكور الذين تم فطامهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى أعلى من نسبة الإناث.

فيتامين أ/د

تستخدم الفيتامينات للعلاج وللحيلولة دون انتشار حالات مرضية معينة، ويتم إعطاء الأطفال من لحظة الميلاد حتى عمر السنة فيتامين أ/د على شكل نقطتين بالفم. وقد بلغت نسبة الأطفال الذين تلقوا فيتامين أ/د حوالي 50%، وقد كانت مرتفعة نسبياً بين الذكور 52.9% مقارنة بالإناث 47.8%.

7.3 أسباب الوفاة

تعتبر دراسة أسباب الوفاة كأحد الوسائل في دراسة وتقييم الوضع الصحي في المجتمع، حيث يعاني نظام تسجيل الوفيات في الأراضي الفلسطينية كما هو الحال في الدول النامية من مشاكل وصعوبات أهمها نقص التسجيل والذي يغطي فقط حوالي 60-80% من مجموع المتوفين[9] إضافة إلى اختلاف معايير تحديد أسباب الوفاة حيث أن شهادات الوفاة وتحديد أسباب الوفاة تتم في العيادات الفرعية دون الاستناد إلى تحديد سبب الوفاة في الغالب من قبل مختصين متدربين.

[9] Report from Technical Assistance Mission on Health Statistics, From Statistics Norway to Palestinian Central Bureau of Statistics, 5-15/ 12/1998, Dr. Veijo Notkola

شكل 3-4: التوزيع النسبي للوفيات حسب السبب والجنس، 2001

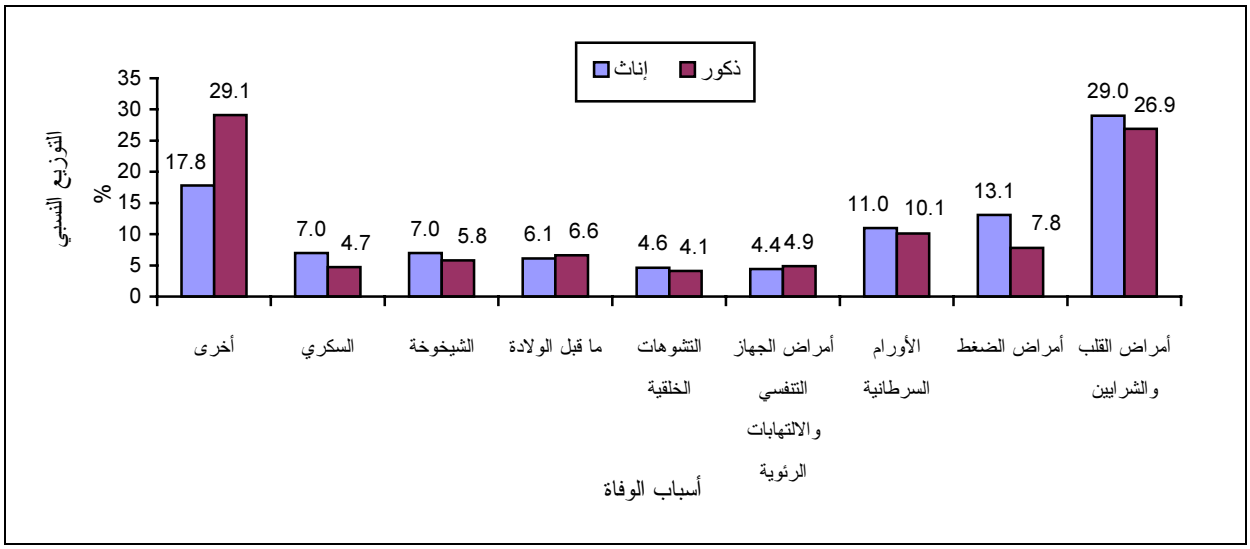

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، 2002. التقرير السنوي 2001.

8.3 الصحة الإنجابية

الصحة الإنجابية[10] هي حالة من الرفاه الكامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي، وظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة. لذلك تعني الصحة الإنجابية قدرة الناس على ممارسة حياة جنسية مأمونة الجانب، وقدرتهم على الإنجاب والحرية في قرار الإنجاب، موعده وتواتره. ويشتمل هذا الشرط الأخير ضمنا على حق الرجل والمرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المناسبة التي يختارانها ولا تتعارض مع القانون، وعلى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل والولادة، وتهيئ أفضل الفرص لإنجاب وليد يتمتع بالصحة.

وهذا التعريف يقدم منظورا كليا لموضوع الصحة، ويشتمل على ثلاثة أوجه هي[11]:

- الصحة البدنية وتغطي مفهوم الحمل الناجح والخلو من أمراض النساء ومخاطرها.
- المساواة والمشاركة في صنع القرار وتغطي حرية الاختيار في موضوع الإنجاب كما تتضمن وضع المرأة وسلطة اتخاذ القرار في إطار الهياكل الاجتماعية السائدة في المجتمع.
- الصحة النفسية: وتغطي مفهوم الكرامة والسعادة النفسية.

ومن الخدمات المهمة التي ينبغي توفيرها لضمان أمومة مأمونة، التثقيف الصحي حول الأمومة المأمونة، الرعاية قبل وبعد الولادة بما في ذلك تعزيز تغذية الأمهات، الولادة الآمنة، معرفة وسائل تنظيم الأسرة والآثار الجانبية وغيرها.

[10] كراس الصحة الإنجابية في فلسطين، مقتطفات من المسح الصحي-2000. صدرت في آب 2001.

[11] مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي. انتهاكات حقوق المرأة الصحية في الضفة الغربية، وجهة نظر النساء والعاملين في القطاع الصحي. كانون ثاني/ يناير، 2000.

المعرفة بمصطلح الصحة الإنجابية

أشارت نتائج المسح الصحي لعام 2000 إلى أن هناك 88.4% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج لم يسمعن بمصطلح الصحة الإنجابية مما يدل على أهمية ايلاء موضوع التثقيف الصحي اهتمام بالغ من قبل وزارة الصحة ووكالة الغوث والقطاع الخاص الذي يقدم خدمة التثقيف الصحي.

الرعاية أثناء الحمل

تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، وتوفر لها الخدمات المجانية عند الاقتضاء وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 12

من الثابت علمياً أن الرعاية أثناء فترة الحمل أمر ضروري وهام حيث أنها تتيح الفرصة لتشخيص ومعالجة الأمراض التي يزيد الحمل من حدتها في وقت مبكر. من أهم التدابير التي قد تتخذ التحصين ضد التيتانوس، التغذية الجيدة والتزود وتناول الحديد والفيتامينات، الكشف والمتابعة الروتينية.

جدول 3-3: نسبة النساء اللواتي تلقين الرعاية أثناء فترة الحمل، 1996، 2000

السنة	نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية
1996[12]	95
2000	96

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

الرعاية بعد الولادة

إن رعاية الأم والطفل بعد الولادة أمراً ضرورياً لتعزيز الصحة الجسدية والنفسية للأم، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة والترابط بين الأم وطفلها، وتعتبر فترة النفاس (6 أسابيع بعد الولادة) هي الفترة اللازمة لعودة أعضاء الجهاز التناسلي إلى حالتها الطبيعية. ويعتبر الهدف من الصحة بعد الولادة هو الوقاية من المضاعفات عند الأم مثل النزيف، وحمى النفاس، والتهابات الجهاز البولي والتناسلي، والثدي والاكتئاب. وبالنسبة للطفل للوقاية من الإصابة بالاختناق، والالتهابات، ومشاكل الرضاعة والتغذية، ومتابعة التطعيمات واستمرار مراقبة نمو الطفل (الوزن والطول).

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. المسح الصحي 1996، النتائج النهائية. رام الله- فلسطين.

شكل 3-5: نسبة المواليد (آخر مولودين) الذين ولدوا في السنوات الثلاث السابقة للمسح حسب تلقي الأم رعاية صحية بعد الولادة. 1996[13]، 2000

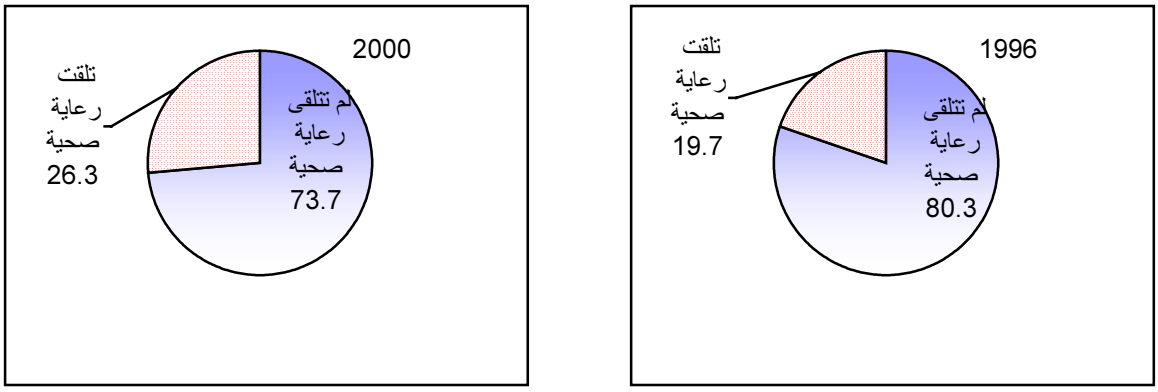

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

وقد أظهرت الإحصاءات أن الرعاية الصحية بعد الولادة قد طرأ عليها تحسناً بسيطاً منذ عام 1996، فقد ارتفعت نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة خلال الثلاث سنوات السابقة للمسح من 19.7% الى 26.3%. كما أن النسبة في الضفة الغربية أعلى منها لدى النساء في قطاع غزة 29.0%، 21.4% على التوالي[14]. وقد يكون السبب في عدم توجه النساء لتلقي الرعاية بعد الولادة في أن هذه الرعاية موجهة لهن فقط وتؤثر على صحتهن فقط، حيث أن النساء في بلادنا لا ينظرن إلى صحتهن بأنها من الأولويات.

المراضة الإنجابية

تدل البيانات الإحصائية أن نسبة معاناة النساء في الضفة الغربية اللواتي سبق لهن الزواج وعانين من الأعراض المتعلقة بالمراضة الإنجابية أعلى من النساء في قطاع غزة، وخاصة في حالات آلام أسفل البطن والحكة. كما تعاني النساء الريفيات من أعراض المراضة الإنجابية أكثر من النساء في الحضر والريف وخاصة أعراض المغص، والحمى، وآلام أسفل البطن. ويعتبر هذا مؤشراً على مدى حاجة النساء الريفيات إلى التثقيف الصحي بالإضافة إلى وجود المرافق الصحية، وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يجد فيها الأفراد صعوبة في التنقل جراء سياسات الاحتلال.

ارتفاع نسبة النساء المصابات بالأنيميا

تقلل الأنيميا من الانتاجية البدنية ومن القدرة على العمل والتعلم. كما أنها تقلل من احتمال إنجاب أطفال أصحاء مما يعرض النساء للخطر[15]. تعاني 33.2% من النساء في سن الإنجاب (15-49) في الأراضي الفلسطينية من فقر الدم وذلك حسب بيانات مسح التغذية لعام 2002. وقد بلغت نسبة النساء الحوامل اللواتي يعانين من فقر الدم 31.1%. وهي في غزة أعلى منها في الضفة الغربية 34.0% و29.3% على التوالي. وتعتبر الأنيميا بين الحوامل من أعراض الدعم غير الكافي للصحة الإنجابية للنساء (المرأة في العالم 1995 صـــ 73). وتنتشر الأنيميا بين النساء غير الحوامل بنسبة 34.8%، وهي في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية (38.5% و32.8% على التوالي).

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. المسح الصحي 1996، النتائج النهائية. رام الله- فلسطين.

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المسح الصحي- 2000، التقرير النهائي.

[15] المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.

التباعد بين المواليد

تعرف فترة التباعد بين المواليد أنها الفترة الزمنية بين ولادتين متتاليتين. وتؤثر فترات التباعد القصيرة على صحة الأم وبالتالي على الوفيات بينهن وعلى فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة وتزداد مخاطر الوفاة على الطفل كلما كانت الفترة بينه وبين المولود الذي سبقه والذي يتبعه أقل من 24 شهراً إلى ثلاث سنوات، حيث تعتبر هذه الفترة كافية لكي تسترد الأم عافيتها وليستعيد الجسم وضعه كاملاً بعد الحمل ويعد نفسه لحمل آخر. كما أنها تتيح أيضاً الفرصة لارضاع الطفل رضاعة طبيعية. (النساء والرجال في الجمهورية اليمنية صورة إحصائية، 1999. صفحة 88).

جدول 3-4: نسبة النساء اللواتي أنجبن خلال فترة قصيرة* بين المواليد حسب العمر الحالي للنساء، 2000

العمر	النسبة
19-15	2.7
24-20	30.7
29-25	45.3
34-30	59.5
39-35	63.3
44-40	67.4
49-45	70.8
المجموع	**50.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي، النتائج الأساسية. رام الله-فلسطين

* أقل من 18 شهراً.

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن نصف النساء أنجبن مواليد خلال فترة قصيرة تقل عن 18 شهراً، وتتفاوت نسبة النساء اللواتي أنجبن خلال فترة قصيرة حسب عمر النساء، إلا أن النسبة بين النساء في فئات العمر الصغيرة (20-24، 25-29، 30-34) ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى. وهذا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل ناجمة عن قصر فترة التباعد بين المواليد مما يؤثر على زيادة حجم الأسرة ومعدلات النمو السكاني ورفع معدلات الخصوبة.

9.3 الحق في الصحة

أدت سياسة الحصار المشدد التي فرضتها القوات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ومنع وصول الخدمات العامة كالتعليم والصحة إلى تدهور الوضع المعيشي للسكان الفلسطينيين. وبالاستناد إلى إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية فإن 145[16] سيدة قد سقطن شهيدات جراء الهجمات الإسرائيلية والقصف العشوائي المتكرر على المناطق الفلسطينية. كما أظهرت البيانات أن 51 إمرأة قد أجبرن على الولادة عند الحواجز الإسرائيلية وفي البيوت نتيجة الحصار والتي نتج عنها 29 حالة وفاة أجنة على الحواجز نتيجة للمنع أو التأخر في الوصول إلى المستشفيات بالإضافة إلى ذلك التأثيرات السلبية على صحة النساء النفسية، والجسدية وما يترتب عنه من انعكاسات على صحة الجنين[17].

[16] وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات، آخر تحديث 2003/2/28.

[17] للحصول على مزيد من المعلومات عن أثر الإجراءات الإسرائيلية على صحة المرأة يمكن الإطلاع على الفصل السادس المرأة والنزاع المسلح – انتفاضة الأقصى، في نفس التقرير.

التوصيات

- العمل على تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال من خلال زيادة الوعي للمرأة وتحسين المستوى الصحي للمستشفيات وأماكن الولادة.
- العمل على شمولية تقديم الخدمات الصحية للمرأة ابتداء من الطفولة والمراهقة وفي سنوات الإنجاب وبعدهما.
- زيادة الوعي بأهمية الرعاية الصحية ما بعد الولادة.
- تشجيع الأمهات وتوعيتهم بمخاطر الفطام المبكر.
- زيادة التثقيف والوعي الصحي للنساء الريفيات من خلال تطوير المرافق والخدمات المتعلقة بصحة المرأة.
- تنظيم الأسرة من خلال المباعدة بين الولادات وهذا يؤدي إلى انعكاسات إيجابية على صحة المرأة والطفل.
- عقد ندوات وورشات عمل لتوضيح المفاهيم المتعلقة بقضايا صحة المرأة والصحة الإنجابية وخاصة أن الرجل في مجتمعنا هو صاحب القرار فيما يتعلق بصحة المرأة الإنجابية.

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر). المرأة العربية 1995: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات.
- اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، الصحة الإنجابية، ورقة مقدمة في الندوة الأولى من سلسلة ندوات مشروع " دعم صناع القرار". فندق سيتي إن- البيرة، 1999/7/18
- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002. مسح التغذية 2002. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. كراس الصحة الإنجابية في فلسطين، مقتطفات من المسح الصحي- 2000. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، التقرير النهائي، رام الله- فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية، رام الله- فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين
- المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان. تقرير تقييم العام الثاني من الانتفاضة عشية حلولها: قتل وتدمير وحصار وتجويع ومقاومة لا تتوقف. 2003/2/19.
- المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.
- المرأة في العالم، 1995. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 1995.
- وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، 1999. الجمهورية اليمنية. النساء والرجال في الجمهورية اليمنية صورة إحصائية.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله- فلسطين
- مركز الإرشاد القانوني والإجتماعي. انتهاكات حقوق المرأة الصحية في الضفة الغربية، وجهة نظر النساء والعاملين في القطاع الصحي. كانون ثاني/ يناير،2000.
- وزارة الصحة الفلسطينية، 2002. التقرير السنوي 2001.
- Dr. Veijo Notkola. Report from Technical Assistance Mission on Health Statistics, From Statistics Norway to Palestinian Central Bureau of Statistics, 5-15/ 12/1998.

الفصل الرابع

القوى العاملة

1.4 مقدمة

شغل عمل المرأة أذهان العديد من المهتمين بالحركة النسوية في العالم وخبراء التنمية في كيفية العمل على زيادة مشاركتها في القوى العاملة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتبر من الإستراتيجيات المهمة لمكافحة الفقر وخفض معدلات الخصوبة.

بدخول الألفية الثالثة كان يفترض تحسن نسب المشاركة للنساء في القوى العاملة لأسباب منها الاهتمام العالمي بتمكين المرأة ومؤتمر بيجين ومقرارته وكذلك التداخلات والبرامج التي نفذت في الألفية السابقة ولكن عند النظر إلى نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة وجدنا أنها من أقل نسب المشاركة على المستوى الإقليمي ويمكن القول أيضاً على المستوى العالمي، كما أن المشاركة في القوى العاملة وفرص العمل المتوفرة في الأراضي الفلسطينية تتأثر بشكل مباشر بحجم وتركيبة السكان، والواقع السياسي، وعدم الاستقرار والاستقلال، الاستثمار ومشاريع التنمية. فقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هناك انخفاضاً في مشاركة النساء في القوى العاملة من 12.7% خلال عام 2000 إلى 10.4% في العام 2002 والتي تعتبر الأقل مقارنة بالدول النامية الأخرى.

ومع ذلك ما زال نصيب المرأة في المشاركة بالقوى العاملة في انخفاض مستمر ليس فقط بسبب العادات الإجتماعية، ومحدودية القطاعات التي تعمل بها النساء والتنافس عليها، وعدم قدرة السوق على استيعاب العمالة، وتدني الأجور المدفوعة للمرأة وإنما بسبب الواقع الحالي المتمثل بإجراءات الاحتلال وتدمير البنية التحتية الاقتصادية من أهم أسباب تراجع مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل.

نأمل أن يعكس هذا الفصل صورة حقيقية عن التطور الذي طرأ على مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة وسمات النساء المشاركات في سوق العمل، اضافة الى التعرف على مدى تأثر كل من النساء والرجال في الأراضي الفلسطينية باجراءات الاحتلال التي بدأت مع نهاية أيلول عام 2000 وحتى يومنا هذا، ومدى قدرة النساء على الصمود في سوق العمل بالرغم من الاجراءات التعسفية المتمثلة بالاغلاقات وتقليص فرص العـــمل والاستيلاء وتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، اضافة الى تفشي ظاهرة البطالة والفقر بشكل واسع.

2.4 الواقع الحالي لسوق العمل الفلسطيني

أدت التغيرات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر شهر أيلول من العام 2000 وما نجم عنها من تصعيد للإجراءات الإسرائيلية إلى خفض نسبة المشاركة في القوى العاملة لكل من النساء والرجال، وإلى تغييرات كبيرة في واقع سوق العمل الفلسطيني، تمثلت بإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية وتوقف العديد من المنشآت الاقتصادية المحلية عن العمل بسبب إجراءات منع التجول وتوقف توريد المواد الخام، وضعف القوة الشرائية للأفراد نتيجة لارتفاع نسبة البطالة، حيث انخفضت نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة من 12.7% عام 2000 إلى 10.4% للعام 2002.

3.4 مشاركة النساء في القوى العاملة

العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز.

(قانون العمل الفلسطيني المادة 2)

نالت مشاركة المرأة في القوى العاملة عالمياً نصيباً متزايداً، في حين تناقصت مشاركة الرجل جزئياً. فعلى سبيل المثال نجد أن مشاركة النساء في العقدين الماضيين من نهاية العام 2000 قد تضاعفت، فقد شكلت في عام 1980 أكثر من ربع القوى العاملة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وبحلول العام 1997 كانت المرأة تشكل ثلث القوى العاملة في أمريكا الوسطى والنصف تقريباً في أمريكا الجنوبية[2].

شكل 4-1: معدل المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس في بعض الدول العربية، 1997

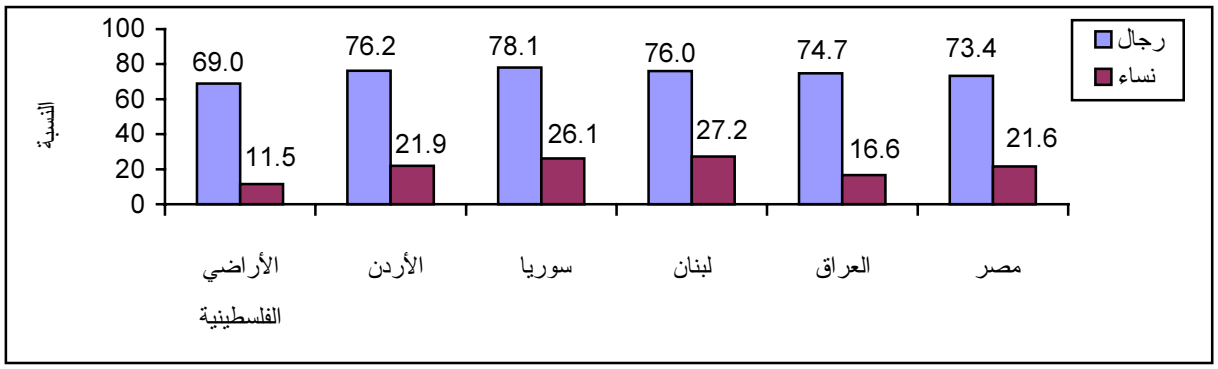

المصدر: منظمة العمل الدولية (www. Arab-labour.org)، الجداول المجمعة للبلدان العربية.

على الرغم من الإقرار بأن مشاركة المرأة في العمل تعتبر متطلباً تنموياً هاماً في عملية التنمية الشاملة، فقد بذلت جهود حثيثة على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارات والهيئات الرسمية الفلسطينية ضمن العمل على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة وفق مقررات منهاج عمل مؤتمر بيجين، إلا انه تبين أن نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة مقارنة مع بعض الدول المحيطة تحتل أدنى نسبة كما هو مبين في الشكل أعلاه، حيث شكلت نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة في لبنان أعلاها للعام 1997 فقد بلغت 27.2% مقارنة بالدول العربية، تليها سوريا بنسبة 26.1% مقارنة مع 11.5% في الأراضي الفلسطينية لنفس العام، بينما نجد أنه خلال عام 2000 قد حدث ارتفاع على نسبة مشاركة النساء لتبلغ في مصر 30.4% تليها لبنان بنسبة 29.6% وفي الأردن 24.6%.

[2] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

وارتفعت نسبة مشاركة النساء إلى 12.7% عام 2000 ثم عاودت الانخفاض خلال 2001، 2002، لتستقر عند 10.4%، علماً أن توقعات عدد من الباحثين كانت تشير إلى ازدياد نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات خلال السنوات القادمة لتصل إلى 15.9% عام 2005 (شبانة والبرغوثي، 1999). ولكن إذا ما تتبعنا مشاركة النساء ما قبل انتفاضة الأقصى نرى أنه كان هنالك تزايداً مستمراً في مشاركة النساء خلال الأعوام 1995-2000، فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء من 11.2% عام 1995 إلى 12.7% في العام 2000 وهذا يعكس التوجهات الهادفة إلى زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. كما يلاحظ الانخفاض في نسبة المشاركة للرجال في القوى العاملة مقارنة مع الأعوام السابقة ويعود ذلك للإجراءات الإسرائيلية المستمرة منذ أيلول عام 2000.

شكل 4-2: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 1995- 2002

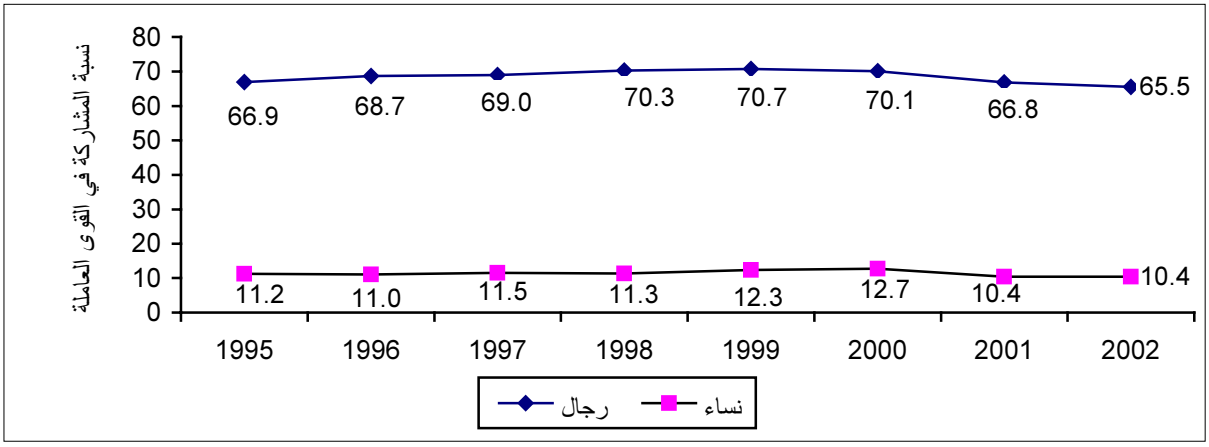

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي، 2001. رام الله- فلسطين.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين.

4.4 تعليم المرأة وسوق العمل

48.2% نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة اللواتي حصلن على تعليم أعلى من ثانوي بينما لم تزد للرجال داخل القوى العاملة لنفس المرحلة عن 18.2% في الأراضي الفلسطينية للعام 2002

يعتبر التعليم والتدريب أحد المعايير الأساسية لقياس مستوى نمو وتطور الموارد البشرية، والتي تعتبر من الروافد الأساسية لسوق العمل الفلسطيني، فقد أظهرت البيانات أن نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة واللواتي حصلن على تعليم أعلى من ثانوي ترتفع في قطاع غزة بشكل واضح مقارنة مع الضفة الغربية، 64.0%، 44.0% على التوالي.

جدول 4-1: التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة حسب المنطقة، المستوى التعليمي والجنس، 2002

المستوى التعليمي	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين
أمي	1.6	8.6	2.7	2.0	6.0	2.4	1.7	8.1	2.6
ملم	7.6	7.3	7.5	8.1	4.1	7.8	7.8	6.6	7.6
ابتدائي	24.5	12.7	22.7	22.1	7.7	20.8	23.7	11.7	22.1
إعدادي	33.8	17.1	31.2	26.9	7.6	25.1	31.6	15.1	29.3
ثانوي	14.8	10.2	14.1	21.7	10.6	20.7	17.0	10.3	16.1
دبلوم متوسط فأعلى	17.7	44.0	21.7	19.1	64.0	23.2	18.2	48.2	22.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

لا يزال تحصيل التعليم الثانوي يتخلف كثيراً عن المستويات العالمية. حيث لا تزيد نسبة الحاصلات على التعليم الثانوي عن 10.3% لذلك لا بد من إيلاء التعليم بشكل عام وعلى وجه الخصوص التعليم الثانوي أهمية قصوى في مجال السياسة العامة والتخطيط لتحسين تحصيل الإناث والذكور في جميع المستويات، علماً أن نسبة الحاصلات على التعليم الثانوي في الدول العربية لم تتعدى 11.0%، وعند النظر إلى مردودات التعليم الثانوي من حيث العمل والخصوبة، يصبح من الضروري وضعه ضمن أعلى أولويات التعليم في جميع الدول العربية علما أن هناك تقارب في معدلات الذكور والإناث في فلسطين اللواتي أنهين الثانوية العامة[3].

شكل 4-3: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية، 1996، 2002

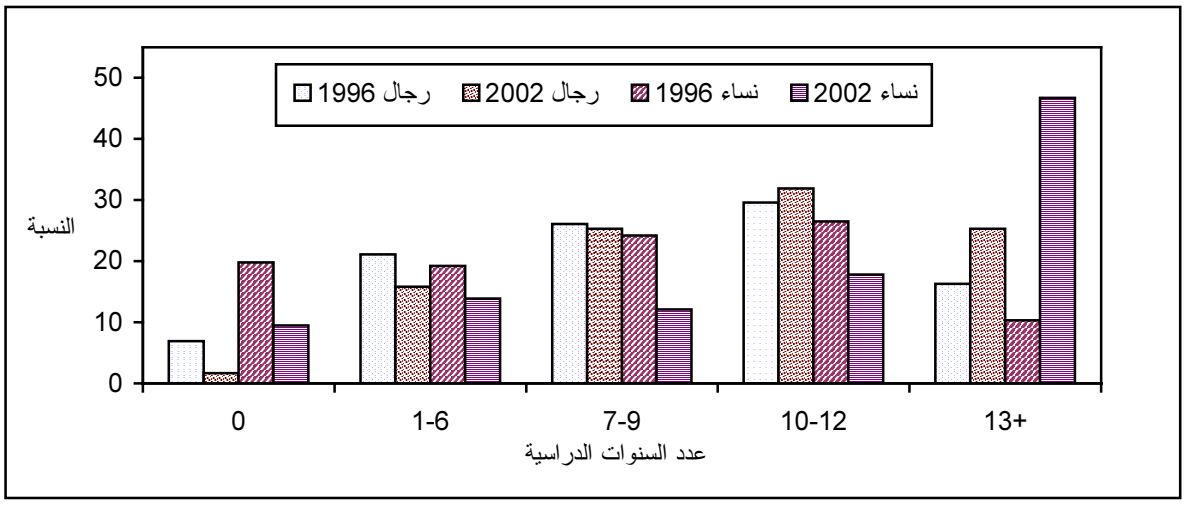

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

خلال السنوات الخمس الماضية زاد عدد النساء اللواتي دخلن إلى سوق العمل، إلا أن هذه الزيادة لم يصحبها زيادة في فرص العمل المتاحة لكل من النساء والرجال على حد سواء، وما حصل من تغيرات جذرية خلال العام 2002 المتمثلة

[3] المرأة العربية، 1995: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسيا / 1998

بانخفاض نسبة المشاركة في العمل وارتفاع نسب البطالة كان ناجماً عن الإجراءات الإسرائيلية التي فرضت على الأراضي الفلسطينية، والتي قد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النساء غير المتعلمات أكثر عرضة للانكشاف وفقدان العمل من النساء المتعلمات ومع مرور الوقت نجد ارتفاع في نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة اللواتي انهين 13 سنة فأكثر إلى ما يقارب خمسة أضعاف حيث بلغت 46.7% للعام 2002 مقارنة بـــ 10.3% للعام 1996 ويظهر الشكل أعلاه مدى التغير الذي حدث خلال السنوات السابقة.

إن عدم وجود دراسات حتى الآن تبين احتياجات السوق يشكل صعوبة في التخطيط لعدم التمكن من ربط حاجة السوق العملية ومخرجات التعليم في الأراضي الفلسطينية. كما أن ارتفاع نسبة النساء المتعلمات ليس بالضرورة أن يؤدي إلى زيادة مشاركتها في القوى العاملة والذي قد يعود لعدد من الأسباب منها:

1. عدم توفر فرص عمل متاحة للأفراد.
2. ارتفاع نسبة النساء الخريجات من الجامعات مقارنة مع الرجال وتركز هؤلاء الخريجات بتخصصات معينة لا يحتاج إليها سوق العمل.

5.4 مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة

لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ولضمان حقها الفعلي في العمل تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة منها، إدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو التمتع بمزايا اجتماعية مماثلة دون أن تفقد المرأة الوظيفة التي تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الإجتماعية.

(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة 11-2 بند ب)

طوال فترة السبعينات كان " نمط الذروة المزدوجة"[4] شائعاً خاصة في الدول المتقدمة النمو مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وفقاً لدراسات منظمة العمل الدولية. ولكن خلال فترة التسعينات كانت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة مرتفعة في كافة مراحل عمرها، ولم تنخفض إلا بعد سن الخمسين.

والمرأة الفلسطينية بدأت تواكب النمط العالمي من حيث المشاركة في القوى العاملة حيث تزايدت مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة على مستوى الأراضي الفلسطينية لتبلغ 57.1% للعام 2002، وازدادت في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بمقدار 10% تقريباً، وبلغت أعلى نسبة مشاركة بين النساء المتزوجـــات في الفئة العمـــرية 35-44 سنة لتبلغ 75.5% من بين النساء المتزوجات (العمر الذي تكون فيه النساء قريبة من نهاية سنوات الحمل) مقارنة ب 67.7% للعام 1996، (الملحق الإحصائي جدول رقم 4-1 و 4-2).

على الرغم من تزايد الأعباء التي تتحملها النساء في تربية الأطفال، والعناية بالمنزل وبأفراد الأسرة. فقد يكون العمل على تحسين الوضع المعيشي للأسرة، والامتيازات التي تحظى بها النساء المتزوجات (بشكل خاص في القطاع العام) من إجازة وضع مدفوعة الأجر، إجازة أمومة مع حق الاحتفاظ بالعودة للعمل، وعدد ساعات العمل المناسبة، من الأسباب الرئيسية لتزايد تواجد النساء المتزوجات في القوى العاملة.

[4] يقصد بنمط الذروة أن معظم النساء ينضممن إلى القوى العاملة في أوائل العشرينيات من عمرهن وينقطعن عن العمل بعد عدة سنوات لحمل وتربية الأطفال ثم يعدن من جديد إلى القوى العاملة قرب نهاية سنوات حمل الأطفال من عمرهن (المرأة في العالم 2000، صفحة 137-138).

6.4 المرأة والرجل وممارسة النشاط الاقتصادي

قطاع الخدمات مصدر رئيسي من مصادر العمالة للنساء والرجال في الدول المتقدمة

خلال العقدين الماضيين تطورت القوى العاملة في العالم من قوة عاملة زراعية بوجه عام إلى قوة عاملة للصناعة والخدمات حيث تعتبر القوى العاملة الموجهة نحو الخدمات على الأغلب هي من ملامح البلدان الصناعية لغرب أوروبا والمناطق المتقدمة النمو الأخرى، في حين تعتبر القوة العاملة الزراعية حاليا من سمات البلدان منخفضة الدخل وتعمل المرأة بصورة رئيسية في قطاع الخدمات في جميع المناطق تقريباً[5].

جدول 4-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 1996، 2002

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية			
	رجال 1996	نساء 1996	رجال 2002	نساء 2002
الزراعة	11.7	28.9	11.9	30.0
المحاجر والتعدين	1.2	0.1	0.4	_
الصناعة التحويلية	16.3	15.2	13.5	8.1
الإنشاءات	12.8	0.5	13.1	0.2
التجارة والفنادق والمطاعم	21.5	7.6	22.6	7.1
النقل والتخزين	6.3	0.7	6.6	0.4
الخدمات وغير ذلك	30.2	47.0	31.9	54.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 1996. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

(-) تعني عدد المشاهدات قليل بحيث لا تسمح بنشر البيانات

الواقع الحالي لقطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية

يشكل قطاع الخدمات المرتبة الأولى للنساء حيث تعمل 54.2% منهن في هذا القطاع (يشمل التعليم، الصحة والوظائف الحكومية الأخرى) للعام 2002 مقارنة ب 31.9% للرجال من بين القطاعات الأخرى، وقد أشارت البيانات إلى أن هناك زيادة في نسبة تركز النساء بهذا القطاع بمقدار 7% عن عام 1996 لما يتمتع به هذا القطاع من امتيازات تدفع المرأة للالتحاق به مثل ساعات العمل اليومية.

شهد قطاع التعليم تركزاً واضحاً للمرأة حيث بلغت نسبة النساء المشاركات في قطاع التعليم 30.8% من بين النساء في القطاعات الأخرى مقارنة مع 6.9% للرجال عام 2002. يشكل قطاع التعليم للنساء خياراً مناسبا، كما أنه لا يتعارض مع الدور الإنجابي للمرأة ورعايتها للأسرة. إن نسبة مشاركة النساء العالية في قطاع التعليم ليس بالضرورة لصالحها

[5] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

بشكل مطلق حيث نجد تركز النساء في مراحل التعليم الأساسية ورياض الأطفال بينما يهيمن الرجال على مراحل التعليم الثانوي والتعليم الجامعي.

كما أن عمل المرأة في القطاع الحكومي يضمن حصولها على ميزات أهمها إجازة أمومة مدفوعة الأجر وإمكانية أخذ إجازة أمومة لمدة سنة بدون راتب مع حقها بالعودة للعمل.

جدول 4-3: استحقاقات إجازة الأمومة لدول مختارة، 1998

البلد	مدة إجازة الوضع	النسبة المئوية للأجور المدفوعة عن الفترة المشمولة بالتغطية
مصر	50 يوماً	100
الأردن	10 أسابيع	100
الأراضي الفلسطينية	10 أسابيع	100
العراق	62 يوماً	100
لبنان	40 يوماً	100
فرنسا	16-26 أسبوع	100
النرويج	18 أسبوعاً	100 و26% للأسابيع الإضافية المدفوعة الأجر لأحد الوالدين

المصدر: المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

حصلت النساء في الأراضي الفلسطينية على إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها 10 أسابيع، واشترط المشرع أن تكون قد أمضت قبل ولادتها (180) يوم في العمل (قانون العمل الفلسطيني). وتعتبر الإجازات الممنوحة للنساء في الأراضي الفلسطينية مقاربة للإجازات في الدول العربية الأخرى وعند مقارنتها مع بعض الدول المتقدمة نجد أن النساء يحصلن على إجازة أقل مقارنة مع هذه الدول نظراً للمكانة المرموقة التي تحتلها النساء في هذه الدول والتي تتميز بحصولها على كافة الحقوق الممنوحة لكلٍ من المرأة والرجل.

قطاع الزراعة

لم يحدث أي تزايد على نسب النساء العاملات في قطاع الزراعة منذ عام 1996 وبقيت حول المعدل لتبلغ 30% على مستوى الأراضي الفلسطينية للعام 2002، ونتيجة الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة المترتبة على إقامة السور الفاصل في الضفة الغربية والتي تعني مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بشكل غير قانوني والتي تقدر بـــ (10% من مساحة الأراضي في الضفة الغربية[6]) وضمها في المرحلة الأولى إلى جدار التفرقة العنصرية مما يعني حرمان الكثير من النساء والرجال من فرص عملهن وبالتالي حرمانهم من مصدر الدخل الأساسي والذي أصبح يعتمد عليه نتيجة الحرمان من العمل في إسرائيل وبالتالي توفير لقمة العيش لهن ولأسرهن وهذا الأمر زاد من معاناة النساء الفلسطينيات في تدبير أمورها المعيشية حيث كانت تعد الأراضي المصادرة من أكثر أراضي الضفة الغربية خصوبة.

6 جدار الفصل العنصري "الإسرائيلي" ، تقرير خاص – جمعية القانون
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2002/unsure.htm

قطاع الصناعات التحويلية والإنشاءات وقطاع النقل والتخزين

تختلف المرأة عن الرجل في درجة مشاركتها في قطاع الصناعة فبين عامي 1990 و1997 كانت نسبة النساء الناشطات اقتصادياً في هذا القطاع تقل عن 20% في جميع مناطق العالم باستثناء ثلاثة منها: شرق أوروبا 29% وشـــرق أسيا 23%، وشمـــال أفريـــقيا 21%. وبالمقابل بلغت نسبة الرجال في قطاع الصناعة ما لا يقل عن 20% في جميع المناطق باستثناء جنوب الصحراء الكبرى 16%، وجنوب أسيا 13%. وفي أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق أسيا وغرب أسيا، وغرب أوروبا والمناطق المتقدمة النمو خارج أوروبا، حيث تعتبر الصناعة المصدر الرئيسي الثاني للوظائف بالنسبة للرجال بعد الخدمات[7].

نتيجة للإغلاقات المستمرة على الأراضي الفلسطينية وإغلاق العديد من المصانع والورش والمشاغل نجد أن نسبة مشاركة النساء في هذا القطاع قد انخفضـــت بمـــقدار 7.1% عن عام 1996 لتبلغ 8.1%، و9.8% خلال الأعوام 2001، 2002 على التوالي، وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى شح المواد الخام وعدم القدرة على تسويق المنتجات. وإذا ما تم مقارنة الواقع الحالي مع الأردن على سبيل المثال، فإننا نجد أن مساهمة النساء في قطاع الصناعة آخذة بالتزايد فقد زادت نسبة المساهمة إلى أكثر من ضعفين في العام 1997 16.2% مقارنة مع العام 1987 6.7%. تجدر الإشارة إلى أن النساء ما زلن شبه غائبات في قطاع الإنشاءات وقطاع النقل والتخزين في الأراضي الفلسطينية حيث لم يلاحظ أي تغيير يذكر على نسبة المشاركة لهن مقارنة مع الأعوام السابقة، فقد بلغت نسبة مساهمة النســـاء 0.6%، 1.3% في هذين القطاعين للأراضي الفلسطينية للأعوام 2002، 1996 على التوالي.

7.4 الحالة العملية

ثلثي النساء والرجال في فلسطين يعملون لقاء عمل مدفوع الأجر

جدول 4-4: التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة العملية والجنس، 1996، 2002

الحالة العملية	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين
2002						
رب عمل ويعمل لحسابه	36.5	11.3	31.9	29.7	3.6	26.9
مستخدم باجر	56.7	61.0	57.5	63.8	61.9	63.7
عمل عائلي غير مدفوع الأجر	6.8	27.8	10.6	6.5	34.5	9.4
1996						
رب عمل ويعمل لحسابه	33.9	15.0	30.8	27.6	8.8	26.1
مستخدم باجر	59.5	54.2	58.7	65.8	86.2	67.4
عمل عائلي غير مدفوع الأجر	6.6	30.5	10.5	6.6	5.0	6.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. فصل القوى العاملة. رام الله- فلسطين

[7] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

الحالة العملية للعاملين في الدول النامية والمتقدمة

يمثل المستخدمون بأجر أكبر فئة من فئات القوى العاملة لكل من النساء والرجال والتي تصل إلى ثلثي نسبة المستخدمين باستثناء جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا حيث تبلغ نسبة المستخدمات حوالي ثلث الناشطات اقتصاديا فقط[8].

أثر انتفاضة الأقصى على الحالة العملية للعاملين

نتيجة للأوضاع والظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني منذ بدء انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وما ترتب على ذلك من قيام السلطات الإسرائيلية بالإغلاقات المستمرة وصعوبة التنقل الأمر الذي أدى إلى شلل في القطاعات والمرافق الاقتصادية الأخرى. فقد انخفضت نسبة النساء اللواتي يحصلن على أجر مقابل عملهن في قطاع غزة للعام 2002 مقارنة بالعام 1996 بمقدار 24.3%، كما يلاحظ أن نسبة الرجال المستخدمين بأجر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية خلال الأعوام 1996، 2002.

يلي ذلك أرباب العمل والعاملون لحسابهم حيث انخفضت نسبة النساء خلال العام 2002 بمقدار 3 – 5% تقريباً بينما زادت للرجال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار 3% تقريباً لتبلغ 36.5% في الضفة الغربية و 29.7% في قطاع غزة مقارنة بالعام 1996 كما هو واضح في الجدول أعلاه.

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية فقد اضطرت المرأة بالإضافة إلى الأعمال المنزلية كالتنظيف والطبخ إلى قيامها بـــ عبء آخر وهو قيامها بأنشطة اقتصادية غير مدفوعة الأجر ضمن أعمال الأسرة كالأعمال الزراعية وتربية الدواجن والمواشي حيث تشارك النساء بمقدار 27.8% في العمل العائلي غير مدفوع الأجر للعام 2002.

8.4 توزيع العاملين حسب المهنة

أنماط تركز المهن في الدول النامية والمتقدمة

تعمل المرأة في عدد أقل من المهن التي يعمل بها الرجال وتتوفر لها فرص وظيفية أقل بالنظر إلى الفوارق في التعليم والخبرة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم المهن التي تعمل فيها المرأة موجهة نحو الخدمات أو ترتبط بالقوالب النمطية عن المرأة. حيث تتركز المرأة في فئتين أو ثلاث فئات مهنية بنفس الدرجة تقريباً في الجنوب الأفريقي (عمال الخدمات، والعمال الزراعيين، والعمال المرتبطون بالإنتاج). فقد ذكرت منظمة العمل الدولية أن مسؤولية المرأة من تربية الأطفال وإدارة شؤون الأسرة تمثل العقبة الرئيسية أمام مشاركة المرأة في الأعمال الفنية والإدارية العليا[9].

[8] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

[9] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

شكل 4-4: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والجنس، 2002

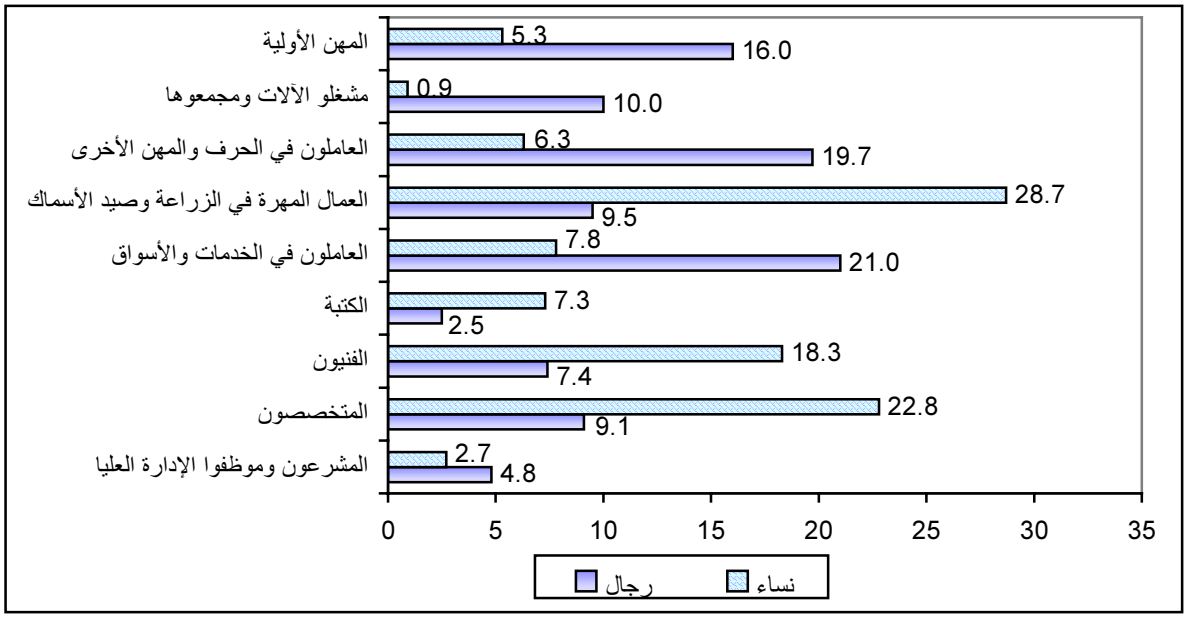

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

تتركز النساء في الأراضي الفلسطينية في المهن التي تقع ضمن فئة المتخصصون كالتعليم، الصحة والعلوم الطبيعية، حيث بلغت نسبتهن ما يقارب 22.8% أي زيادة بنسبة 85% للعام 2002 عن عام 1996، وتجدر الإشارة إلى أن هناك انخفاضاً في عدد العاملين للعام 2002 بنسبة 23% ليبلغ عدد العاملين 486 ألف عامل مقارنة بالعام 2000 والذي بلغ عدد العاملين فيه 597 ألف عامل.

نتيجة للظروف الحالية التي تؤثر على سوق العمل نجد أن العاملين في القطاع العام هم الأقل تضرراً من باقي العاملين في القطاعات الأخرى حيث نجد أن العديد من الشركات والمصانع والورش قد أقفلت، ويشار إلى أن المهنة الرئيسية الغالبة على عمل الرجال تتمثل في العمل في الحرف والمهن الأخرى والتي تشمل العاملين في قطاع البناء والعاملين في المعادن والعمال في الحرف اليدوية حيث بلغت نسبتهم 21.2%.

تعتبر الفئـــة الفنية والتقنية ثاني أكبر فئة مهنية للنساء في غرب أسيا، وغرب أوروبا والمناطق المتقدمة النمو21%، 19% و17% على التوالي وفي شمال أفريقيا يزيد عدد المستخدمات في هذه الفئة عن عددهن في أي فئة أخرى 21%. في المقابل نجد تجمع النساء الفلسطينيات في ثلاث مهن بواقع 22.8% للمتخصصين، و18.3% للمهنيين و28.7% للعمال المهرة في الزراعة. ويدفع بعض المحللين للقول بأن خدمات التعليم المجاني، وتغير المواقف الثقافية اتجاه تعليم المرأة وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة سواء كان في التعليم العالي أو الثانوي قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات اشتراك النساء في القوى العاملة.

لكن هذا لا يعني أنها تحتل مناصب رفيعة المستوى في الوظائف الإدارية العليا ومراكز صنع القرار فقد بلغت للنساء 2.7% على مستوى الأراضي الفلسطينية بل على العكس نجد أن نسبة تمثيلها مازالت متدنية في المناصب العليا ومراكز صنع القرار أو حتى تقبل المجتمع إمكانية وصولها إلى هذه المناصب على الرغم من ارتفاع نسبة تمثيلها خلال السنوات السابقة في الوظائف الإدارية العليا.

9.4 فجوة الأجور

لكل شخص الحق في العمل وتحصيل أجر عادل يكفل له ولأسرته عيشة كريمة، دون تمييز في هذا الأجر بين الأفراد.
(مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 23)

على الرغم من أن مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي قد أدخل في تشريعات العمل في كثير من البلدان، فإن المرأة لا تكسب في أي بلد من البلدان التي تتوفر عنها بيانات قدر ما يكسب الرجل. ففي الصناعات التحويلية على سبيل المثال تكسب المرأة في 13 بلداً من أصل 39، أقل مما يكسب الرجل بنسبة تصل إلى 20%، وتتباين الفروق في الأجور بين المرأة والرجل عبر الفئات المهنية والبلدان ففي فنلندا على سبيل المثال، بلغ دخل العاملات لقاء أجر أو مرتب وسيط 80% من دخل الرجل عام 1993، في حين بلغ ما كسبته المديرات 66% من مرتبات المديرين[10].

شكل 4-5: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، والمستوى التعليمي 1996، 2002

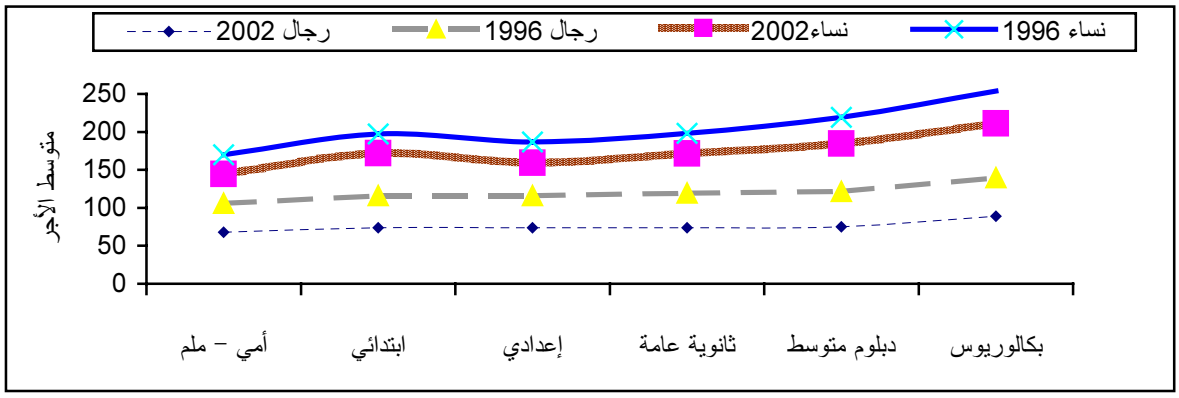

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله– فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 1996، بيانات غير منشورة. رام الله– فلسطين

هناك تفاوت أو تمييز في متوسطات الأجور والرواتب التي يحصل عليها كل من الرجال والنساء في الأراضي الفلسطينية حسب المهن والقطاعات الاقتصادية والمستوى التعليمي، هذا مع العلم أن القانون يساوي بين رواتب الموظفين من الجنسين في القطاع الحكومي للعاملين على نفس الدرجة وذلك نتيجة لوجود كادر موحد لجميع الموظفين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ووجود التفاوت في الأجور قد يكون على أساس أن الرجل يحصل على علاوة الأولاد وعلاوة الزوجة والنساء لاتحصل عليها. وبالنظر إلى شكل 5.4 نجد أن هناك علاقة طردية ما بين المستوى التعليمي والأجر اليومي للمرأة حيث يزداد الأجر اليومي بازدياد المستوى التعليمي للمرأة.

فقد أشارت البيانات إلى وجود تمييز واضح في الأجور المدفوعة للرجال مقارنة بالنساء في المهنة نفسها، حيث بلغ متوسط الأجور اليومية للرجال78.1 شيكل مقارنة مع 63.1 شيكل للنساء للعام 2002.

تجدر الإشارة إلى أن الفجوة في الأجور في الضفة الغربية بين الجنسين آخذة بالتزايد حيث بلغ متوسط الفارق في الأجور بين الرجل والمرأة 25 شيكل يومياً أي أن النساء يحصلن على أجر يعادل 72.3% من أجر الرجال في العام

[10] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

2002 وتزداد الفجوة بشكل واضح في المهن الحرفية والمهن الأخرى ومشغلو الآلات حيث بلغت الفجوة في الأجور إلى ما يقارب 15% لصالح الرجال على مستوى الأراضي الفلسطينية لأن هذه الأعمال تتطلب مهارات فنية وتدريب لا تستطيع النساء الحصول عليها في الغالب، ولهذا نجد أن الأعمال التي تقوم بها النساء داخل المصانع قد تقتصر على التغليف والتعبئة ومن المفترض أن يلعب القطاع الصناعي دوراً إيجابيا في استيعاب العمالة النسائية كما أشرنا إليه سابقاً.

10.4 البطالة

معدلات البطالة بين النساء والرجال

من الصعب مقارنة بيانات البطالة في بعض البلدان بسبب تباين التعاريف ومصادر البيانات، ففي المناطق المتقدمة خارج أوروبا كان معدل البطالة نفسه بالنسبة للنساء والرجال وفي إسبانيا وإيطاليا واليونان بلغ معدل بطالة المرأة ضعف معدل بطالة الرجل، وزاد معدل البطالة بالنسبة للمرأة بين عامي 1990 و1997 بنسب تتراوح من 2 – 5% في شمال أفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وشرق أوروبا وغرب أوروبا[11].

جدول 4-5: معدل البطالة في الدول المتقدمة والنامية حسب الجنس، 1990، 1997

الدول	1990		1997	
	نساء	رجال	نساء	رجال
شمال أفريقيا	19	10	24	17
أمريكا الوسطى	9	7	11	8
أمريكا الجنوبية	10	8	12	8
أسيا	6	4	6	4
المناطق المتقدمة النمو				
شرق أوروبا	10	7	12	11
غرب أوروبا	8	5	10	7
المناطق المتقدمة النمو الأخرى	6	6	6	7

المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مكتب العمل الدولي، المؤشرات الرئيسية لسوق العمالة (جنيف 1999)، الجدول 8 (أ)

البطالة حسب معيار (ILO) والبطالة حسب المفهوم الموسع

أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى أن معدل البطالة حسب معيار (ILO) [12] بلغ 31.3% خلال العام 2002 من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 33.5% للرجال مقابل 17.1% للنساء، بينما نجد أن هناك ارتفاعاً في نسب البطالة حسب المفهوم الموسع[13] والتي بلغت 41.2% في الأراضي الفلسطينية بواقع 43.2% للرجال مقابل 28.6% للنساء من بين النساء العاطلين عن العمل. لأسباب عديدة قد تكون منها:

[11] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

[12] تشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الإستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرائق.

[13] تم إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.

- أن فرص العمل المتاحة في السوق بحاجة إلى مؤهلات علمية عالية.
- ساعات العمل الرسمية لا تتوافق مع الأعمال المنزلية للمرأة والمتمثلة بالطبخ، والمحافظة على نظافة المنزل والعناية بالأطفال.
- الأنشطة الاقتصادية والمهن التي تمارس من قبل المرأة تعتبر محدودة وقليلة تتركز بشكل كبير في قطاعين هما الزراعة والخدمات.
- تبرز مساهمة النساء بشكل أكثر تركيزا ومساهمة في القطاع العام وخاصة في قطاعات متعلقة بالتعليم والصحة أي في قطاع الخدمات على عكس القطاع الخاص الذي تنخفض به نسبة المشاركة.

جدول 4-6: التغيرات التي طرأت على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة، 1995-2002

المتغير	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
رجال	18.3	24.5	20.3	14.4	11.6	14.4	27.3	33.5
نساء	17.9	19.6	20.1	15.2	13.0	12.3	14.1	17.1
كلا الجنسين	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.5	31.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. التقرير السنوي مسح القوى العاملة 2001. رام الله- فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب لفئة العمر (15-24) سنة

يعاني الشباب والشابات بوجه خاص من البطالة لعدة أسباب منها: المواقف السلبية اتجاه العمال الشباب الذين تعوزهم البراعة، والافتقار إلى المهارات الناجم عن الخبرة الوظيفية المحدودة وشدة تأثرهم بوجه خاص بالبيئة الاقتصادية الفقيرة وقد اختلف معدل البطالة بين الشباب والشابات (15-24 سنة) من 5- 39% في منطقة البحر الكاريبى بالنسبة للشابات ومن 5% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 35% في شمال أفريقيا بالنسبة للشباب[14].

شكل 4-6: نسبة البطالة للفئة العمرية 15-24 سنة حسب الجنس والمنطقة، 2002

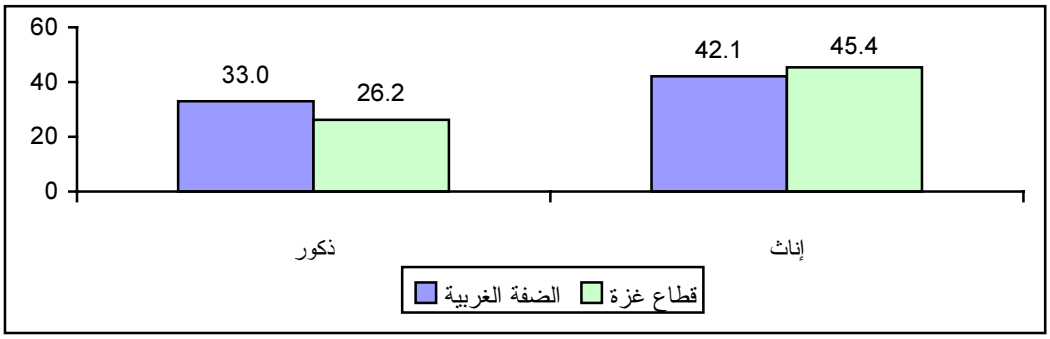

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

تظهر فجوة البطالة بشكل واضح بين النساء أكثر من الرجال

تنتشر البطالة بشكل كبير في الفئة العمرية 15-24 سنة والتي تعتبر الأعلى بين الفئات العمرية للإناث فقد بلغت في قطاع غزة 45.4% مقارنة بـــ 42.1% في الضفة الغربية وذلك من بين الإناث العاطلات عن العمل لنفس الفئة

[14] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

العمرية وللذكور بلغت 26.2%، 33.0% على التوالي من بين الذكور العاطلين عن العمل ، في حين ظهرت البطالة بشكل أكبر للذكور في الفئة العمرية 25–34 سنة 33.8% من بين الذكور العاطلين عن العمل على مستوى الأراضي الفلسطينية.

البطالة بين النساء حسب سنوات الدراسة

نظراً للظروف والأوضاع الحالية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية فقد ارتفعت نسبة البطالة لدى النساء المتعلمات. وذلك على الرغم من أن نسبة المشاركة في القوى العاملة تزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي والذي تم الإشارة إليه في البداية حيث بلغت نسبة النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر 65.7% من بين النساء العاطلات عن العمل على مستوى الأراضي الفلسطينية مقارنة بـــ 10.6% للرجال العاطلين عن العمل كما بلغت نسبتهم للذين أنهوا 10–12 سنة دراسية 34% مقارنة مع 19.2% للنساء العاطلات عن العمل كما تزيد نسبة الذكور العاطلين عن العمل للذين أنهوا 1–6 سنوات دراسية بمعدل أربعة أضعافها للإناث لتبلغ 22% ذكور، و5.6% إناث وقد يكون ذلك نتيجة إلى عدة أسباب منها ارتفاع نسبة المتعلمات من النساء في الجامعات في تخصصات تعتبرها النساء وأولياء الأمور هي الأنسب لها في مجتمعنا والمتمثل في قطاع التعليم والقطاع العام الذي أصبح غير قادر على استيعاب الخريجين حيث فضل الكثير منهن العمل في القطاع الحكومي على اعتبار أنه الأنسب.

البطالة والفقر

الحصار الذي فرضته القوات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية منذ أكثر من عامين ومنع استيراد وتصدير المنتجات المحلية إلى الخارج والى داخل إسرائيل ومنع كافة أشكال المساعدات الإنسانية من الدخول وتردي الحالة الاقتصادية وانخفاض المستوى المعيشي وتغير النمط الاستهلاكي بسبب تدني أو فقدان مصدر الدخل كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر بشكل كبير خلال سنوات الانتفاضة، وحرمان العديد من العمال في العمل سواء في القطاعات الصناعية أو الإنتاجية داخل الأراضي الفلسطينية والتي تم إغلاقها نتيجة الحصار المستمر على الأراضي الفلسطينية. فقد ارتفع معدل البطالة إلى ما يقارب الضعف مقارنة بالسنوات ما قبل العام 2000، حيث بلغت نسبة البطالة 11.8% عام 1999 مقارنة بـــ 31.3% عام 2002 لكلا الجنسين فمن كان يعمل بشكل يومي وكاد دخله بالكاد يكفيه لتلبية الحاجات الأساسية لأسرته قد فقد هذا العمل وبقى دون دخل وأخذ يعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية والاجتماعية. كما اعتمد عدد كبير من الموظفين على الرواتب المدفوعة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض الأعمال الحرة والتبرعات التي وصلت لحدثت أمور لم يكن يتوقعها أحد. تقول الأخصائية الاجتماعية آيات أبو جياب: إن الظروف الاقتصادية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية تفقد هذه الأسر الاستقرار والامان معتبرة أن هذا الوضع المتردي هو السبب الرئيسي فيما وصلت إليه الأسرة الفلسطينية الأمر الذي ينعكس على الحالة النفسية لرب الأسرة بحيث يصبح بحـــالة عصبية مستمرة، انعكست بشكل أساسي على الأسرة وخاصة الزوجة بسبب النزاعات الناجمة عن التوتر العصبي واضطرار الأب للخروج من المنزل وعدم العودة لفترات طويلة[15].

[15] مشاهد يفرضها الإحتلال، غزة/ مكتب وطن للصحافة www.palpeople.org

مليونان ومئتان وخمسون ألف فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، وحوالي نصف الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها مما كان عليه قبيل الانتفاضة

عشية الإجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2002/1/19 ولغاية 2002/2/21، نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً لقياس أثر الإجراءات الإسرائيلية على الاوضاع الإقتصادية للأسر الفلسطينية كمرفق لمسح القوى العاملة (الربع الاول من عام 2002)، وقد أظهرت النتائج أن 56.5% من مجمل الأسر في الاراضي الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها خلال انتفاضة الأقصى، وقد توزعت هذه النسب بواقع 58.0% في الضفة الغربية، و53.6% في قطاع غزة.

ومقارنة مع خط الفقر المكافىء للربع الأول من عام 2002 (1,651 شيكل شهرياً لأسرة مكونة من بالغين أثنين وأربعة أطفال). أشارت النتائج إلى أن هناك 66.5% (374,811 أسرة) من الأسر تقع تحت خط الفقر، وقد توزعت هذه النسبة بواقع 57.8% في الضفة الغربية و84.6% في قطاع غزة[16].

ووفقاً لتقرير أصدره البنك الدولي حديثاً والذي علق على الصعوبات الاقتصادية الفلسطينية، بين أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنتين السابقتين قد بلغت 5.4 مليار دولار أي خلال فترة انتفاضة الأقصى، كما أن النزاع المستمر أدى إلى مضاعفة نسبة الفقر والبطالة بين الفلسطينيين وقدرت أن 60% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر[17].

11.4 العمل في القطاع غير الرسمي

لم يتم الوصول حتى الآن إلى مفهوم واضح لتحديد ماهية القطاع غير الرسمي حيث عرفت منظمة العمل الدولية مفهوم العمل غير الرسمي بأنه "يسهل الدخول إليه ويعتمد على المصادر المحلية، ملكية عائلية للمشروع، عمليات صغيرة تعتمد على العمل اليدوي والقليل من التكنولوجيا، غير منتظم ويخضع لتنافس قوي في السوق" علما أن الوصول إلى المفهوم المتكامل للقطاع غير الرسمي يمكن أن يساعد في تحقيق التنمية.

المرأة في العالم، 2000

يشكل القطاع غير الرسمي مصدراً كبيرا لتشغيل النساء في جميع أنحاء العالم. وتزيد نسبة النساء اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي في أعمال زراعية وغير زراعية عن نسبة الرجال في أغلب دول العالم، كما تمارس النساء في القطاع غير الرسمي أنماطا متنوعة من النشاطات الاقتصادية وغالبا ما يتواجدن كصاحبات أعمال أو عاملات بدون أجر. وبما أن النساء يمتلكن مصادر قليلة فالعمل في القطاع غير الرسمي يدر لهن دخلا قليلا ويستخدم فقط لمحاربة الفقر، وعدد قليل من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يمكنهن التحول إلى القطاع الرسمي أو كسب دخل معقول[18].

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح – الدورة الرابعة: كانون الثاني– شباط 2002.

[17] جريدة القدس، 2003/3/6

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المرأة والعمل في فلسطين، دراسة في العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت 1999–2000.

أنواع العمل غير الرسمي التي تمارسها النساء في الأراضي الفلسطينية

تشير أنواع العمل غير الرسمي إلى التمييز الواضح على أساس النوع الاجتماعي والذي لا يختلف في واقع الأمر عن تركز النساء في قطاعات وأنشطة اقتصادية محددة في قطاع العمل الرسمي، فقد حددت حمامي (1998) أنواع العمل غير الرسمي التي تقوم بها النساء الفلسطينيات بالبيع في الشوارع (خاصة في قطاع غزة)، والتصنيع المنزلي مثل إعداد الأطعمة وحياكة الملابس وتصفيف الشعر والعمل بالقطعة للمتعاقدين من الباطن في صناعة الملابس. تجد نسبة من النساء غير المتعلمات فرصا للعمل في الصناعات المحلية التي تتسم بالبدائية والحرفية وكذلك الزراعة وقطف الفواكه والخضار وتعشيب الأرض والأعمال الموسمية بالإضافة إلى الصناعات التحويلية وأعمال التجارة بالمفرق والتسويق.

هذه الأعمال تحتاج لساعات عمل طويلة من العمل الروتيني المكثف والمعتمد على الأيدي العاملة متوسطة ومتدنية المهارة (قطامش، 1999)، أي أن النساء تتركز في العمل الزراعي الموسمي من ناحية وفي الصناعات التحويلية البسيطة وفي الخدمات مما يتشابه مع أنماط تواجدهن في العمل الرسمي[19].

12.4 استخدام الوقت في الأراضي الفلسطينية

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ أول مسح حول استخدام الوقت بشكل مستقل ومنفصل خلال الفترة ما بين 2000/1999 والذي يعتبر واحدا من الأدوات الأساسية التي تخدم أهداف إبراز قضايا النوع الإجتماعي، كما يسهم بشكل أساسي في إبراز مشاركة المرأة في عملية التنمية.

فقد دعت الحاجة لتنفيذ هذا المسح لتعزيز الوعي لدى صانعي السياسات والمخططين والمؤسسات الحكومية والخاصة حول أهمية استخدام إحصاءات المرأة والرجل في صنع السياسات المتعلقة بالتعليم والعمل والصحة والثقافة وإعداد الخطط والبرامج.

[19] المصدر السابق.

13.4 الوقت المستخدم في العمل المنزلي

جدول 4-7: عدد ساعات العمل الأسبوعي في المنزل، حسب الجنس ونسبة النساء اللواتي يمارسن العمل المنزلي في بعض الدول لسنوات مختارة

الدول/ السنة	عدد ساعات العمل الأسبوعي في المنزل	
	رجال د: س	نساء د: س
كندا 1999	13:09	24:07
ألمانيا 1991-1992	11:00	26:08
السويد 1990-1991	10:08	28:00
الأراضي الفلسطينية 2000/1999	9.20	28.28
نسبة النساء اللواتي يمارسن العمل المنزلي		
	جميع الأعمال المنزلية	
البرازيل 1991- 1999	79	
تونس 1991- 1999	71	
الفلبين 1991- 1999	79	
كينيا 1991- 1999	35	
الأراضي الفلسطينية 2000/1999	91	

المصدر: المرأة في العالم، (1995، 2000). اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك.

د: دقيقة، س: ساعة

تقضي النساء ضعفي الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل المنزلي، فقد بلغ عدد الساعات التي تقضيها النساء الفلسطينيات أسبوعياً في العمل المنزلي حوالي 28 ساعة و28 دقيقة ويتقارب هذا الوقت مع بعض الدول المتقدمة كالسويد وألمانيا بينما يقل الوقت الذي يقضيه الرجال في الأعمال المنزلية مقارنة مع هذه الدول 9 ساعات و20 دقيقة. فمعظم الأعمال التي تقوم بها النساء في الأراضي الفلسطينية يعتبرها المجتمع من الواجبات العائلية التي يفترض أن تقوم بها المرأة كالغسيل وتنظيف المنزل والطبخ حيث تقضي النساء ما يقارب 91% من وقتها في إدارة المنزل والمحافظة عليه، وتعتبر نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في العمل المنزلي الأعلى مقارنة مع الدول الأخرى في الجدول أعلاه، وقد يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمعات العربية التي تعتبر أن الأعمال المنزلية هي من الأعمال التي يجب أن تقوم بها المرأة.

أكثر الأوقات التي تقضيها النساء في الأعمال المنزلية تتمثل بالطبخ والمحافظة على نظافة المنزل، حيث تقضي ما يقارب 12 ساعة و50 دقيقة في الطبخ، و13 ساعة و11 دقيقة في المحافظة على نظافة المنزل أسبوعياً، بينما نجد أن الرجال يقضون ما يقارب 4 ساعات و5 دقائق، 3 ساعات و30 دقيقة أسبوعياً على التوالي. وفي المناطق الريفية من المناطق النامية تقضي النساء من 20-30 ساعة أكثر من الرجل في العمل المنزلي حيث تقضي النساء في بنغلادش 31 ساعة وفي نيبال 42 ساعة أسبوعياً حيث تقوم المرأة بالنصيب الأكبر من العمل الذي يتضمن جلب المياه ونقل الخشب وتجهيز الطعام في حين يبلغ وقت الرجل في العمل بِأجر ضعف وقت المرأة. كما أن 18.4% نسبة النساء اللواتي

يستمعن إلى الموسيقى أو الراديو أي بزيادة بمقدار 3% عن الرجال، كما بلغت نسبة مشاهدة النساء للتلفزيون والفيديو 83.7% مقارنة مع 80.4% للرجال. يتقارب الوقت الذي تقضيه النساء في الأراضي الفلسطينية أسبوعياً في العناية الشخصية والمحافظة على الذات مع الوقت الذي تقضيه النساء في الدول المتقدمة على سبيل المثال تقضي النساء في الأراضي الفلسطينية 80 ساعة والرجال 77 ساعة أسبوعياً، وفرنسا 85 و84 ساعة، اليابان 76 و73 ساعة[20] على التوالي.

14.4 العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر

ارتفاع نسبة مشاركة النساء في العمل غير مدفوع الأجر بالأنشطة المتعلقة بزراعة المحاصيل والتسويق وتربية الدواجن عن الرجال

جدول 4-8: توزيع الوقت المستخدم في الأنشطة المتعلقة بالعمل سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر ونسبة الأفراد الذين قاموا بالأنشطة. ومعدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط حسب الجنس، 1999-2000

الأنشطة	العمل مدفوع الأجر					
	الوقت المستخدم في الانشطة المختلفة		نسبة الأفراد		معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط لمن قاموا بالنشاط	
	رجال د: س	نساء د: س	رجال	نساء	رجال د: س	نساء د: س
العمل في المنشآت	2:50	0:16	53.6	52.7	7:31	6:35
نشاطات الإنتاج الأولي (لغير المنشات)	0:15	0:02	37.3	17.3	6:02	3:41
خدمات تتعلق بالحصول على الدخل وإنتاج آخر للبضائع	1:14	0:03	65.9	28.5	8:12	3:40
	العمل غير مدفوع الأجر					
العمل في المنشآت	0:32	0:04	46.4	47.3	1:38	1:39
نشاطات الإنتاج الأولي (لغير المنشات)	0:09	0:05	62.7	82.7	2:01	1:28
خدمات تتعلق بالحصول على الدخل وإنتاج آخر للبضائع	0:08	0:03	34.1	71.5	1:48	1:37

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. مسح استخدام الوقت 2000/1999. رام الله- فلسطين

د: دقيقة ، س: ساعة

يقضي الأفراد الذين يقومون بأعمال مدفوعة الأجر وقتاً أكثر مقارنة بالوقت الذي يقضونه بالعمل غير مدفوع الأجر لكافة الأنشطة المتعلقة بالعمل حيث تقضي النساء في العمل مدفوع الأجر ما يقارب 46 ساعة و5 دقائق أسبوعياً بينما يقضي الرجال ما يقارب 52 ساعة و37 دقيقة في هذا النشاط أي بفارق 6 ساعات و32 دقيقة أسبوعياً لصالح الرجال. وبوجه عام فإن الوقت المخصص للعمل لقاء أجر قد انخفض، استناداً إلى دراسات أجريت بين عامي 1961، و1992 لكل من النساء والرجال العاملين طوال الوقت، ففي شرق أوروبا انخفض وقت العمل المدفوع الأجر بالنسبة للرجل

[20] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

والمرأة، وازداد العمل غير مدفوع الأجر بالنسبة للرجال، وفي اليابان ازداد وقت العمل لقاء أجر لدى المرأة أكثر منه لدى الرجل[21].

كلما تقدم عمر المرأة الفلسطينية فإنها تخصص وقتا أقل للأنشطة الترفيهية من المرأة في الدول المتقدمة

جدول 4-9: عدد ساعات الوقت المقضي أسبوعياً في الحاجات الأساسية والترفيه في بعض الدول حسب فئات العمر لسنوات مختارة

الدول/ وفئات العمر	الحاجات الأساسية		الترفيه	
	رجال	نساء	رجال	نساء
ألمانيا 1992/91				
64-60	81	83	39	43
69-65	83	85	43	48
كندا 1998				
64-60	78	75	48	51
69-65	77	79	52	57
الأراضي الفلسطينية 2000/1999				
64-60	83	95	49	41
69-65	90	97	49	44

المصدر: المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. قاعدة بيانات مسح استخدام الوقت 2000/1999. رام الله- فلسطين

مع تزايد العمر لدى الأفراد ووصولهم إلى سن الشيخوخة أظهرت البيانات في الجدول أعلاه أن الرجال والنساء في الأراضي الفلسطينية يقضون وقتاً أطول في الحاجات الأساسية كالنوم، الأكل والشرب والعبادات الدينية والأنشطة الفردية، مقارنة مع الدول الأخرى على الرغم من وجود اختلاف في الإسناد الزمني، كما يقل الوقت الذي تقضيه النساء الفلسطينيات في الأنشطة الترفيهية مقارنة بالدول المتقدمة والتي عادة ما تسعى إلى توفير كافة وسائل الرفاه والراحة للمواطنين فيها.

[21] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.

التوصيات

- السعي نحو تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة والتي تضمن لها حقوقها وواجباتها ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعمل على تطبيق قانون العمل الفلسطيني.

- تعزيز دور مؤسسات التعليم المهني الخاصة بالنساء حول أهمية التدريب المهني من خلال تحسين المناهج الدراسية وتوفير المنح لها.

- العمل على تطوير السياسة التعليمية بهدف تشجيع النساء للتوجه نحو فروع تعليمية جديدة غير موجودة حاليا في المجالات التقنية والمهنية والعلمية المختلفة.

- التعاون مع المؤسسات الإعلامية لخلق وتعزيز ثقافة مجتمعية تقبل بعمل النساء في المجالات غير التقليدية.

- إصدار تشريعات وقوانين لإلزام المؤسسات الخاصة والعامة بتوفير ظروف عمل مناسبة، مثل توفير حضانات ورياض الأطفال، الأمر الذي يساعد على فتح المجال أمام المرأة للبقاء في العمل وضمان استمرارها.

- إعداد دراسات أكثر عمقاً في معرفة ديناميكية سوق العمل ومن هن النساء اللواتي تأثرن بالأوضاع الحالية وما هي مؤهلاتهن وخبراتهن وكفاءاتهن.

- العمل على ضمان تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة في الأجور ما بين الرجال والنساء في الأراضي الفلسطينية.

- زيادة برامج التثقيف والتوعية بخصوص مزايا وفوائد تأخير سن الزواج بالنسبة للإناث حيث تزيد فرصهن في إكمال التعليم والمشاركة الفاعلة في سوق العمال والتنمية.

- توفير فرص التدريب والتأهيل للمرأة بهدف العمل على زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

قائمة المراجع

- المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله- فلسطين.
- قطامش، ربحي. 1999. قضايا المرأة العاملة الفلسطينية: دراسة تحليلية. جمعية المرأة العاملة: فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. مسح القوى العاملة: التقرير السنوي، 2001. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة: الربع الأول – الربع الثالث، 2002. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة. رام الله- فلسطين.
- لؤي شبانة 1999، المرأة والعمل في الأراضي الفلسطينية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة/ غزة- فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. المرأة والعمل في فلسطين، دراسة في العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت 1999-2000. رام الله- فلسطين.
- ريما حمامي، دمج النساء في العمل المأجور في فلسطين. ورقة مقدمة من برنامج دراسات المرأة/ جامعة بيرزيت www.amanjordan.org/rima/htm
- باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2000
- المرأة والعمل والتعليم في فلسطين، دليل إحصاءات القوى العاملة رقم 7، وزارة العمل، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات. تشرين أول 1997، رام الله- فلسطين
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، الرجل والمرأة في زمن متغير، 2000
- اللجنة الإجتماعية والإقتصادية لغرب أسيا، 1998. المرأة العربية، 1995: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات

الفصل الخامس

المرأة والحياة العامة

1.5 مقدمة

إن حالة حقوق المرأة في فلسطين لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ولا تعكس الوزن الحقيقي لمشاركة المرأة في بناء المجتمع الفلسطيني. ويبدو هذا جليا عند النظر إلى مستوى تمثيل المرأة في الحياة العامة، خاصة في المواقع القيادية في المجتمع، وإلى الممارسات الرسمية والشعبية تجاه النساء في مجتمعنا، وإلى الصورة النمطية للمرأة في خطابنا الرسمي والشعبي[1].

وعلى الرغم من وجود حركة نسوية فاعلة، فان جهد هذه الحركة قد تم اختزاله، على الأقل على مستوى النقاش العام، في موضوع قوانين الأحوال الشخصية مع ان هذا الموضوع وعلى الرغم من أهميته، لا يشكل الهم الوحيد للمرأة في المجتمع.

ان المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال بدأت ترقى إلى مصاف المسائل التي تحوز على أهمية في جدول الأعمال الفلسطيني. فقد اصبح تمكين المرأة وتحسين مركزها أمرا أساسيا لتحقيق مستوى افضل في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يتسم وضع النساء في المجتمع الفلسطيني بنوع من التناقض، فمن ناحية، ارتفعت مستويات التعليم بين النساء وزادت مشاركتهن في الحياة السياسية، بما في ذلك نشوء حركة نسوية، وشاركت النساء في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى في فلسطين (كانون ثاني 1996) في عملية الانتخاب والترشيح. بينما ما زالت مشاركة المرأة متدنية في سوق العمل الرسمي، وما زالت قيمة مشاركة المرأة منقوصة في سوق العمل غير الرسمي وخصوصاً في الزراعة، وما زال التمييز ضد النساء قائما في التوظيف والأجور. وفي نفس المجال، نجد ان سوق العمل ما زال مقسماً حسب نوع الجنس وتعمل فيه النساء في مجالات محددة، فنجد ان نصف النساء (54.2%) يعملن في قطاعات الخدمات (التعليم والصحة) مقارنة مع 31.9% للرجال، ويعمل حوالي الثلث (30%) في الزراعة مقارنة مع 11.9% للرجال، في حين يعمل 13.1% من الرجال في الإنشاءات (تغيب النساء تقريبا عن هذا القطاع 0.2%). وفي العام 2002 بلغت نسبة النساء ممن صنفن خارج قوة العمل بسبب الانشغال بالأعمال المنزلية 71.8% مقارنة مع 1.4% من الرجال[2].

وبالنظر لواقع النساء في المجتمع الفلسطيني، نجد استمرارا للعديد من الصور النمطية التي تحافظ على العلاقة التمييزية بين الرجال والنساء، تلك العلاقة القائمة على أساس مركزية دور الرجل وثانوية دور المرأة، معتمداً بذلك على سوء فهم وتطبيق للعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والسياسية والدينية. ان مثل هذا الإطار يستمد قوته وحصانته من ثقافة عربية متوارثة، ويشتق الكثير من عناصره من التفسيرات الخاطئة للتعاليم الدينية. ويشكل هذا المزيج من العادات والتقاليد والتفسيرات المختلفة للتعاليم الدينية أحد أهم المعوقات في وجه تغيير أوضاع المرأة في المجتمعات العربية بشكل عام[3].

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن/ حقوق المواطن الفلسطيني في مقالات/ رام الله، تموز 1999، غيث العمري ص 31.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله – فلسطين.

[3] مركز البحوث والدراسات الفلسطينية/ دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين/ وحدة البحوث المسحية، آب، أغسطس 1997.

تنسجم التوجهات الفكرية نحو "قضايا المرأة" وتعكس، إلى حد كبير، الممارسات الفعلية في الواقع الاجتماعي. فمن ناحية، هناك قبول مبدئي بحقوق المرأة السياسية، وقبول اقل بحقوقها الاقتصادية. ويتناقص القبول بحقوق المرأة في المجالات الاجتماعية والشخصية. وتنسجم وجهات النظر، إلى حد كبير، مع التعاليم الدينية حيثما كانت هذه التعاليم موجودة وواضحة (كمسألة حق المرأة في الزواج والطلاق وإمكانية لجوء الزوج لضرب زوجته).

يستعرض هذا الفصل واقع المرأة الفلسطينية وحجم مشاركتها في الحياة العامة من خلال استعراض التطور الذي حصل في مجالات مختلفة مثل المشاركة السياسية والنقابية وموقع المرأة في مجالس الحكم المحلي ومشاركتها في الأطر الطلابية النقابية. وتأتي هذه المشاركة في خضم تحديات كبيرة تواجه المجتمع الفلسطيني عموما والمرأة خاصة، أدت إلى تراجع قضايا التنمية خطوات عديدة إلى الوراء أمام الواقع السياسي والاجتماعي والمعيشي الصعب الذي يواجهه الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.

2.5 المشاركة السياسية

تعرّف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التمييز ضد المرأة بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم علـــى أســـاس الجـــنس ويكـــون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساســـية فـــي الميادیـــن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحـــباط تمـــتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية على أساس المساواة بينها وبين الرجل.

المصدر: الأمم المتحدة. المرأة في العالم 2000.

تؤكد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أهمية مساهمة المرأة مع الرجل في الحياة العامة على قدم المساواة. وتستند الاتفاقية إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يضمن الحق في الاشتراك في تسيير الشؤون العامة، إما بالتصويت لأي مرشح في الانتخابات أو بالترشيح للانتخابات. وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[4]، الذي يؤكد حق جميع البشر في تقرير المصير وتعتبر الدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة بأن تكفل للمرأة الحق في المشاركة على قدم المساواة وعلى أساس تكافؤ الفرص في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك الحق في التصويت وفي الأهلية للانتخابات.

تعاني المرأة على المستوى العالمي تمييزا مستمرا تجاه مشاركتها في الحياة العامة، ولا يقتصر الأمر على دول دون أخرى، على الرغم من تفاوت نسبة التمييز بين قطر وآخر. فقد استعرضت الأمم المتحدة في تقريرها المرأة في العالم 2000 حجم ومدى مشاركة المرأة في الحياة العامة، حيث خلصت إلى عدة استنتاجات تلخص واقع المرأة في العالم من حيث المشاركة السياسية جاء فيه:

- المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في البرلمانات الوطنية في كل مكان، بالرغم من ان تمثيل المرأة قد تحسن تحسنا كبيرا في بعض المناطق[5].

[4] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 (ألف) المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966. تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار / مارس 1976، طبقا للمادة 49 الديباجة.

[5] المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، الأمم المتحدة، نيويورك 2000.

- المرأة مستثناة بوجه عام من الفروع التنفيذية للحكم.
- لا زال تمثيل المرأة في الحكومات طفيفا على المستويين الوزاري ودون الوزاري[6].

وعـــند مقارنة واقع المرأة الفلسطينية وما حققته من خطوات تجاه أخذ دورها كاملا في عملية التنمية والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، نجد أن واقع المرأة في الأراضي الفلسطينية لا يختلف كثيرا، بل لعله أكثر سوءا من كثير من الدول. وهذا ما يحاول الفصل إظهاره والوقوف عليه.

العوامل التي تؤثر على مشاركة الرجل والمرأة في الحياة السياسية

تـــتداخل عوامـــل التنشـــئة القائمة على النوع الاجتماعي، مع تلك العوامل الاقتصادية والبيئية والدور الإنجابي للمرأة، والمعـــيقات الهيكلـــية للتمـــيز ضد المرأة في الترشيح للمواقع القيادية الأولى في الأحزاب السياسية. فالنظرة التقليدية للسياسة تجعل منها مجالا ذكوريا. ويمكن القول بشكل عام ان الرجال يتواجدون أكثر في القطاع العام في حين تتركز النساء في القطاع الخاص. وتكرس التنشئة القائمة على النوع الاجتماعي دور الأمومة على أنه الدور الرئيسي للمرأة. وبمـــا ان ممـــيزات الفعالية السياسية الطموح، العدائية، المنافسة، السلطة والنفوذ، تعتبر صفات غير أنثوية فانه يجري تسويغ عدم تواجد المرأة في هذا المجال.

ومن هنا فإن على النساء اللواتي يسعين للوصول إلى مراكز سياسية قيادية ان يناضلن على جبهتين الأولى ضد النمطية المتدخلة من خلال التنشئة القائمة على النوع الاجتماعي، والثانية واقع ان نمطية النوع الاجتماعي تثير مقاومة ضد النساء كممثلات سياسيات وتواجه النساء اللواتي يحصلن على مراكز في السلطة صراعا كثيرا مع الصفات المطلوبة للقيادة الناجحة. وهنا تتداخل التنشئة القائمة على النوع الاجتماعي مع تلك العوامل الاقتصادية والبيئية والدور الإنجابي للمرأة حيث ان المرأة العاملة خارج البيت تتحمل أعباء مضاعفة؛ فهي إضافة إلى عملها المدر للدخل، يتطلب منها الاستمرار في ممارسة دورها في تكوين الأسرة ورعايتها والحفاظ على النسيج العائلي لهذه الأسرة.

الأحزاب السياسية تتجه إلى خلق قطاعات نسوية داخلها تعبيرا عن اهتمامها بقضية المرأة وكعنوان عن تواجد العنصر النسوي فيها.[7]

شكلت الحركات النسوية وما زالت، جزءا من الأحزاب السياسية التي ناضلت من اجل مشروع التحرر الوطني من الاحتلال، وبقيت نضالات الحركات النسوية تحت رعاية الأحزاب السياسية المسيطر عليها من الرجال. وأدى احتواء الأحزاب السياسة لقضايا المرأة الأساسية إلى إضعاف مطالبة الحركات النسوية بالحقوق السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال. ففي العديد من الدول العربية لم تقصى المرأة من المناصب الحكومية فحسب بل أعيدت إلى إطار المنزل ضمن المجال الخاص.[8] أدى تأثير المجتمع التقليدي والذي يعتبر مكان ووظيفة المرأة هو البيت، وان خروج المرأة للعمل يتم فقط بسبب حاجة الأسرة أو المجتمع لذلك، إلى انخفاض نسب مشاركة المرأة في سوق العمل، كما لعب دورا في عدم وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار وفي رسم السياسات الاقتصادية.

[6] المستوى الوزاري يشمل الوزراء ووزراء الدولة ومدراء المصارف المركزية والوكالات التابعة لمجلس الوزراء، ويشمل المستوى دون الوزاري، نواب ومعاوني الوزراء أو من يعادلهم، ووكلاء الوزارة او من يعادلهم. زنزاب وكلاء الوزراء او من يعادلهم كالمدراء والمستشارين.

[7] المصدق، رقية 1990، المرأة والسياسة والتمثيل السياسي في الاحزاب، دار توبقال للنشر.

[8] المصدق، رقية 1990، المرأة والسياسة والتمثيل السياسي في الاحزاب، دار توبقال للنشر.

التمييز في المشاركة بالسلطة وفي مواقع اتخاذ القرار في كافة المستويات

عايشت المرأة الفلسطينية آثار التمييز الحاد القائم على النوع الاجتماعي مثل جميع النساء في العالم، وتتضح هذه الحدة في التمييز أكثر ما تتضح في مجال المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات في القضايا الأساسية التي تخص المجتمع، السياسية والتنموية وسن التشريعات والقوانين، ولقد أدى هذا التمييز الحاد تجاه المرأة إلى هدر كبير في مواهب وطاقات النساء كمورد بشري ثمين، وضروري لتطور مسيرة المجتمع الوطني خاصة على صعيد المجتمع البشري بشكل عام.

ونتيجة لظروف الاحتلال وحالة التشرد واللجوء، اصبح تمسك الشعب بموروثه من عادات وتقاليد، إحدى وسائله الأساسية للحفاظ على هويته الوطنية والثقافية وتماسك مجتمعه، مما لعب دورا في تثبيت الكثير من المفاهيم والممارسات التمييزية تجاه المرأة على أساس الاختلاف الجنسي، بتمسكه بالعلاقات الاجتماعية والمفاهيم المتعلقة بها، مثل أساليب تنشئة الأطفال وزواج الأقارب وغير ذلك، بل ان المرأة الفلسطينية ذاتها قامت بدور أساسي في الحفاظ على تماسك الأسرة والمجتمع وموروثه الاجتماعي والثقافي مما كان له اثر كبير في الحفاظ على الوجدان القومي والوطني لدى الأجيال المتعاقبة.

المرأة ومواقع صنع القرار

ثلاثة تعديلات وزارية لم تضم إليها أي امرأة جديدة

نص إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988 على المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو الجنس، لكن التمييز على أساس الجنس بقي مبدأ عاما ولم يتحول إلى مشروع للتطبيق العملي في المجالات المختلفة، بتعبير آخر ما تزال هناك فجوة بين المبادئ والواقع الممارس.

تتركز معظم المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية بيد الرجال، بينما تتركز النساء في الوظائف الإدارية التي تحتل الموقع الأدنى في السلم الوظيفي.

ان لمشاركة المرأة في السلطة السياسية في المجالين التشريعي والتنفيذي أي على مستوى المجلس التشريعي والوزارات المختلفة أهمية بالغة في المرحلة الحالية من التحول الذي يشهده المجتمع الفلسطيني والتطلعات لبناء مجتمع مدني ديمقراطي فلسطيني. ومع ذلك فمنذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، كانت نسبة تمثيل النساء في المجلس الوزاري متدنية، فمن اصل 23 وزيرا في التشكيل الوزاري الذي أعلن في منتصف العام 1996 عينت سيدتان بمنصب وزير في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي، أي ان النساء شكلن نحو 8.7% من مجموع الوزراء، قد يقول البعض ان هذه النسبة أعلى من العديد من الدول المجاورة، ولكن النسبة تبقى متدنية إذا ما أخذنا حجم هذا الدور وإذا ما أخذنا مبدأ المساواة بعين الاعتبار. وبعد فترة استقالت إحدى الوزيرتين من منصبها، وفي العام 2000– 2002 تم إجراء عدة تعديلات وزارية جديدة لم يدخل فيها أي امرأة باستثناء سيدة واحدة حافظت على موقعها في المجلس الوزاري.

المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية

تظهـــر البـــيانات المتوفرة للعام 2001 محدودية مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية العاملة داخـــل الأراضـــي الفلســـطينية. حيـــث تحتل الجبهة الديمقراطية المركز الأول من حيث نسبة تمثيل النساء في اللجنة المركـــزية، فـــي حين تبقى نسبة النساء القياديات هي الأقل في حركة فتح وهي الحركة الأكبر عدداً وتأثيراً في الساحة الفلسطينية.

بشكل عام يمكن القول ان المرأة الفلسطينية أبعدت عن مراكز القيادة في غالبية الأحزاب، وان تواجدن في بعض المواقع القـــيادية الأقل مرتبة، فعلى الرغم من احتلال المرأة الفلسطينية بعض المواقع القيادية في الأحزاب السياسية مثل اللجان المركـــزية، إلا أنهـــن وبصفة عامة كان تأثيرهن محدوداً في عملية صنع القرار داخل هذه الأحزاب والتنظيمات نتيجة لعوامل عديدة ساعدت في بقاء المرأة خارج موقع القرار السياسي في السلطة أو في المعارضة، لعل من أبرزها وضع الحـــركة النســـوية الفلسطينية الذي لم يجاري بعد التحولات التي شهدتها الساحة الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو.[9] ومنها ما يعـــود إلـــى اعتبارات تتصل بالأوضاع التي تعيشها الحركة النسوية الفلسطينية في المرحلة الراهنة. وينبغي القول ان قضـــية المـــرأة ليست على راس أولويات جدول أعمال السلطة الوطنية الفلسطينية ولا الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة أو المعارضة لها.

[9] القرار للنساء في ست وزارات فلسطينية، وحدة البحث – مركز الدراسات النسوية. تموز 1997. القدس – فلسطين

3.5 الرجال والنساء في البنى السياسية غير الرسمية

تشكل مشاركة المرأة في المؤسسات الوطنية والمدنية المختلفة على مستوى اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والنقابية مؤشرات أساسية على تنامي المجتمع المدني الديمقراطي.

يعرض الشكل التالي التوزيع النسبي للنساء الأعضاء في اتحادات مهنية مختلفة على مستوى الأراضي الفلسطينية. ويعكس توزيع النساء حسب المهن المختلفة ميولا اجتماعية وثقافية تنزع نحو التخصصات المهنية التي تقل فيها حركة المرأة في مكان عملها، لا بل انه يمكن ان تتركز هذه المهن في محيط مكان السكن، ويمكن فيها أيضا ضبط ساعات العمل، مثل مهنة الصيادلة حيث تصل نسبة النساء فيها الى حوالي 35%. في حين نجد ان المهن ذات الطابع المهني الذي يتطلب تحركا مستمرا وربما الانتقال من منطقة إلى أخرى تقل فيها نسبة النساء بشكل ملحوظ لصالح الرجال، مثل مهنة الصحافة والتي تقل فيها نسبة النساء عن 7% والمهندسون (10%).

شكل 5-1: نسبة مشاركة النساء في التخصصات المهنية، 2001

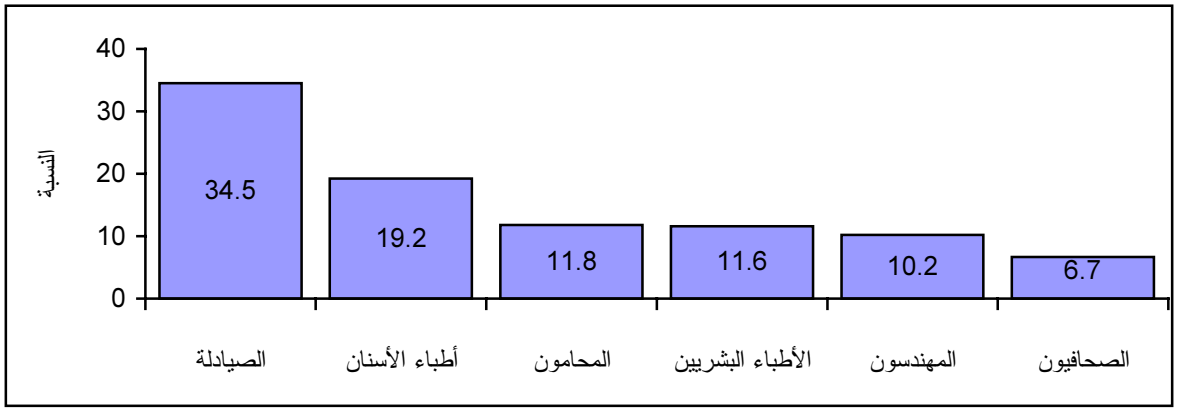

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، قاعدة بيانات الصحة. بيانات غير منشورة. (نقابة المهندسين، نقابة محامي فلسطين، نقابة الصحفيين الفلسطينيين، نقابة أطباء الأسنان، ونقابة الصيادلة)

التخصص الفرعي

لا تزال هناك معوقات جديه تواجه قيام النساء بدورهن في المجتمع. حيث نجد ان سوق العمل ما زال مقسماً حسب الجنس وتعمل فيه النساء في مجالات محددة، فنجد ان نصف النساء يعملن في قطاعات الخدمات (التعليم والصحة)، ويعمل حوالي الثلث في الزراعة. وتغيب المرأة عن تلك التخصصات الذات الطابع المهني المتخصص والمكانة الاجتماعية.[10]

الاختلاف على مستوى المنطقة: في كل مهنة يظهر بوضوح الاختلافات بين الجنسين بالنسبة إلى اختيار التخصص الفرعي. فعلى سبيل المثال يعرض الشكل التالي توزيع المهندسين والمهندسات المسجلين، حيث تشير البيانات إلى ان 10.2% من المهندسين في الأراضي الفلسطينية هم من النساء. وقد طرأت زيادة بحوالي 3% مقارنة بنسبة المهندسات للعام 1997، وكانت نسبة المهندسات في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة بحوالي 5%. وهي بذلك

[10] دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين/ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية/ وحدة البحوث المسحية، آب، أغسطس 1997. نادر عزت سعيد "الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني.

تحافظ على الفجوة الموجودة منذ العام 1997، دونما تغيير يذكر. وهذا يعني ان نسبة الطالبات الإناث اللواتي يتجهن إلى دراسة الهندسة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد حافظت على وتيرتها دونما تغيير.

شكل 5-2: التوزيع النسبي للمهندسين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2001

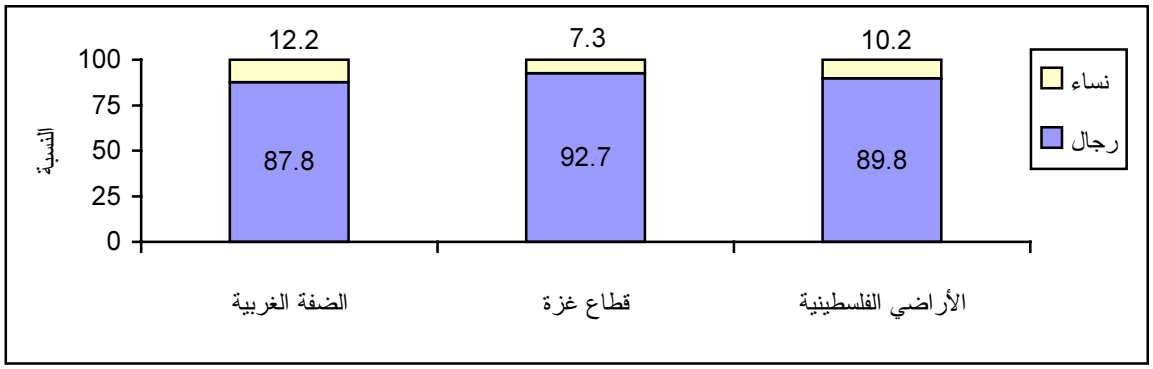

المصدر: نقابة المهندسين، 2001.

الإختلاف على مستوى التخصص الفرعي: يمكن القول ان النساء تحدد نوع التخصص او الدراسة بناء على استقراءها لمكان العمل، فالتخصصات التي تتطلب من الفتاة التنقل من مكان إلى اخر ومقابلة اناس كثر في المجتمع تفسح المجالات فيها للشباب، في حين ان تلك التخصصات التي تمارس مكتبيا وفي مكان قريب من مكان السكن تتجه اليها الفتيات اكثر من غيرها.

تشير البيانات في (شكل 5-3، شكل 5-4) إلى ان المهندسات يتركزن في تخصصات الهندسة المعمارية (31.7%، 21.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي) أي الحقول التي تتطلب عدداً أقل من الزيارات الميدانية او الجهد الجسمي والعضلي مقارنة بالتخصصات الهندسية الأخرى. فعلى سبيل المثال نجد ان أقل نسبة من المهندسات تتركز في مجال الهندسة الميكانيكية (3.4%، و0.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي) يليها الهندسة الكهربائية، وهما التخصصان اللذان يتطلبان احتكاكا مباشرا مع جمهور اكبر والحاجة إلى التنقل المستمر، واستخدام الجهد العضلي الامر الذي لا يفضله المجتمع بعاداته وتقاليده مقارنة مع تخصص الهندسة المعمارية حيث العمل في معظمه مكتبي. كذلك ترتبط التخصصات بفرص العمل المتاحة، فمثلا تخصص الهندسة الكيماوية ذا الفرص المحدودة للعمل حيث نجد أن المهندسات والمهندسين لا يفضلون الالتحاق به.[11]

[11] 3.1% من مجموع المهندسين الذكور هم مهندسين كيماويين مقارنة بـــ6.7% من مجموع المهندسات في نفس التخصص.

شكل 5-3: التوزيع النسبي للمهندسين في قطاع غزة حسب التخصص والجنس، 2001

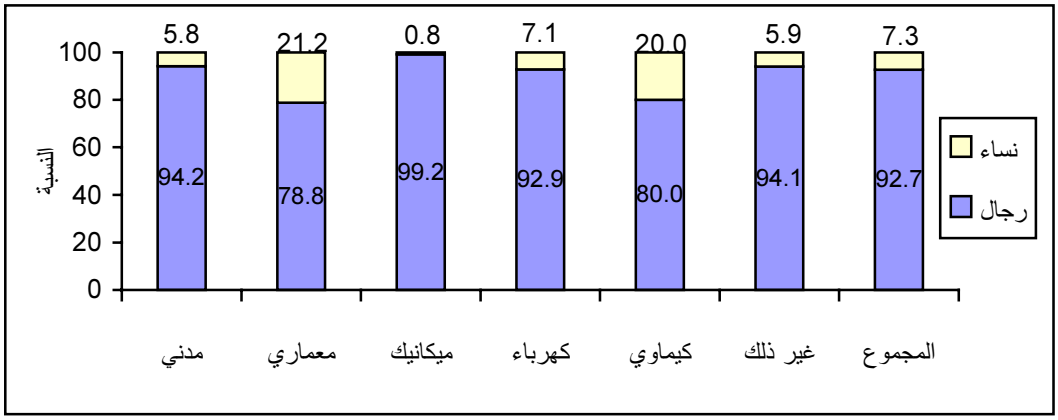

المصدر: نقابة المهندسين، 2001.

شكل 5-4: التوزيع النسبي للمهندسين في الضفة الغربية حسب التخصص والجنس، 2001

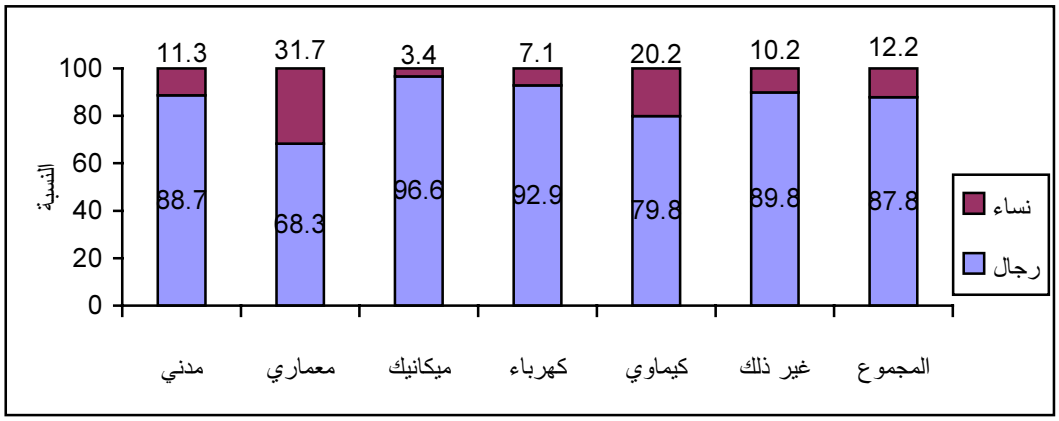

المصدر: نقابة المهندسين، 2001.

بشكل عام فان النساء في الضفة الغربية اكثر توجها لدراسة الهندسة بكافة فروعها باستثناء تخصص هندسة الكهرباء حيث تتساوى نسبة النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل وجود جامعتين فقط في قطاع غزة تمنحان تخصصات الهندسة، وصعوبة السفر الى الخارج بحكم التركيبة الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة يجعل الفرص أمام طالبات الضفة الغربية اكثر سهولة بالوصول الى الجامعات واختيار التخصص.

مهنة الصحافة

يتميز قطاع الصحافة بأن غالبية الصحفيين هم من الذكور. وتكاد تشكل النساء بما يشبه الزينة لهذه المهنة. وعند المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فان نسبة الصحافيات في الضفة الغربية يزدن بحوالي الضعف عن مثيلاتهن في قطاع غزة. وقد تشير هذه النسبة من النساء العاملات في مهنة الصحافة إلى سبب ندرة وتراجع تناول قضايا المرأة في المجتمع الفلسطيني أمام القضايا الطارئة التي تشغل الرأي العام حاليا والمتمثلة بالحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية منذ العام 2000. كما تطرح هذه النسبة المرتفعة من الرجال العاملين في مهنة الصحافة تساؤلاً حول قدرة هؤلاء واهتمامهم بطرح مواضيع وقضايا ذات شأن بالنسبة للمرأة الفلسطينية.

شكل 5-5: التوزيع النسبي للصحافيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2001

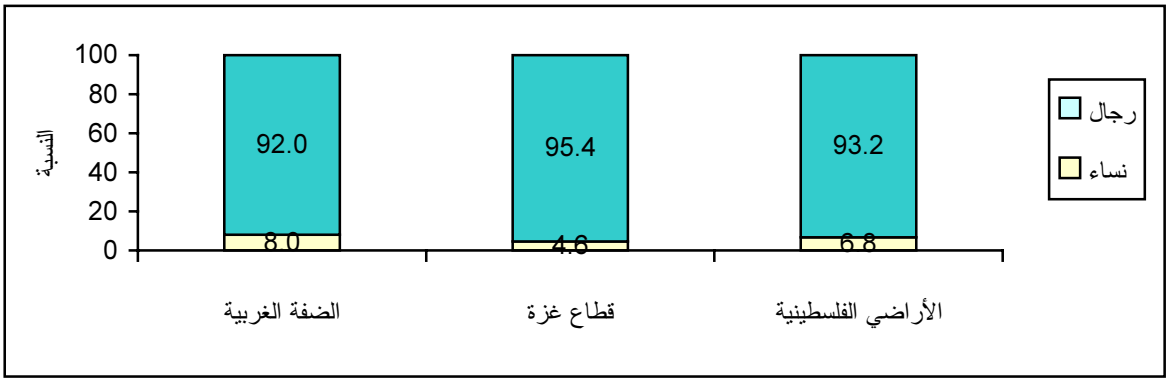

المصدر: نقابة الصحفيين الفلسطينيين، 2001.

ويحافظ الذكور على تفوقهم في كافة التخصصات المهنية على الرغم من تفاوت نسبة الإناث فيها بين زيادة هنا ونقصان هناك، إلا أنه من الواضح ان النساء ما زلن بعيدات عن تحقيق المساواة والوصول إلى نسبة ولو قريبة من الذكور في أي من التخصصات المهنية ذات المكانة الاجتماعية العليا.

الأطباء

هناك فجوات داخل المهن نفسها تبعا لنوع التخصص، ففي حين ان حوالي 19% من أطباء الأسنان من النساء، فإن هذه النسبة هي أقل من 12% في تخص الطب البشري.

شكل 5-6: التوزيع النسبي لأطباء الأسنان في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2002

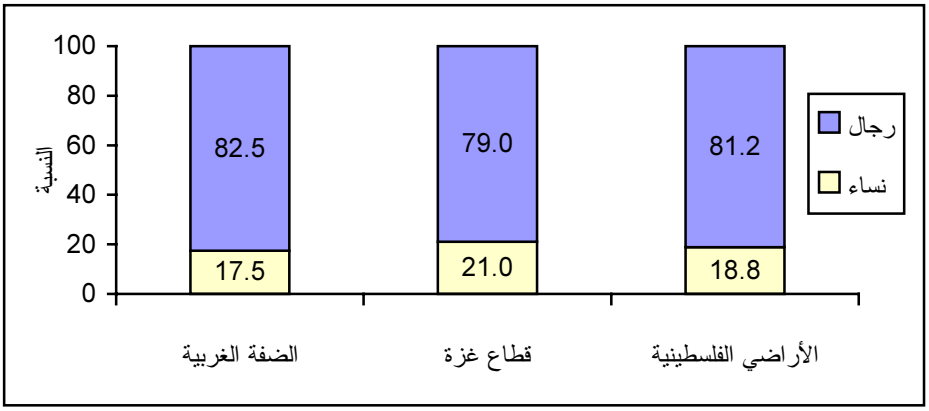

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة. بيانات غير منشورة.

وتستدعي الفجوة الكبيرة بين الذكور والإناث في التخصصات المهنية البحث في أسباب هذا الواقع، فإذا كانت العادات والتقاليد تمنع النساء من الالتحاق بالمهن التي تتطلب قوة جسمانية، أو تلك التي تتطلب تنقلا مستمرا والاختلاط مع فئات عديدة من المجتمع، فما الذي يمنع النساء من الالتحاق بمهن تعتبر مقبولة اجتماعيا كطب الأسنان أو الصيدلة أو الطب العام. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات في هذه التخصصات مقارنة بباقي التخصصات المهنية إلا أنها ما زالت متدنية، مما يجعلنا نعتقد ان هناك أسباباً أخرى تعيق إقدام النساء على هذه المهن. منها ما يتعلق بالنظرة

المجتمعية لأدوار المرأة والرجل في المجتمع، والتي ما زالت كما يبدو تميل إلى تفضيل المرأة كزوجة وربة منزل أكثر منها امرأة عاملة وفاعلة ومؤثرة سواء داخل البيت أو خارجه.

شكل 5-7: التوزيع النسبي للأطباء البشريين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2002

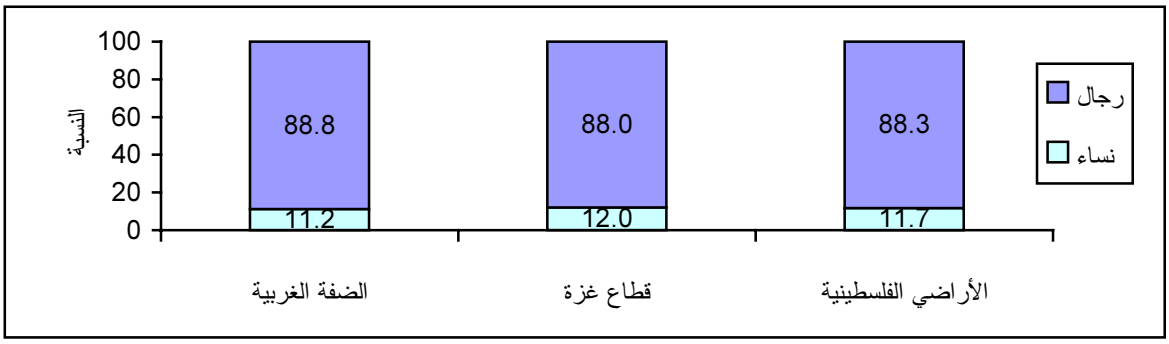

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة. بيانات غير منشورة.

مشاركة المرأة في السلطة القضائية

في قراءة سريعة لواقع مشاركة المرأة في السلطة القضائية يظهر القصور الواضح في حجم ودور مشاركة المرأة في السلطة القضائية، ففي العام 2002 حيث تشكل النساء حوالي 7% من مجموع القضاة، (7 قضاة نساء مقارنة بـــ 93 من القضاة الرجال)، فيما يوجد امرأة واحدة في منصب مدعي عام مقارنة مع 68 رجل في منصب مدعي عام. وتشكل النساء ما نسبته 12% من مجموع المحامين حيث يوجد 203 محاميات مقارنة مع 1,524 محامياً. وفي ظل واقع تعاني فيه النساء عموما من إجحاف قانوني واجتماعي، وجملة من القوانين التي تشرع التمييز وتضع القيود أمام النساء في كافة المجالات الحياتية، تعاني النساء من ندرة المحاميات العاملات في مجال الدفاع عن قضايا العنف ضد النساء، وقضايا الأحوال الشخصية. ورغم وجود المرأة الفلسطينية في منصب القاضية متقدمة بذلك مثلا على المرأة المصرية، إذ عينت أول امرأة قاضية في مصر خلال العام 2002. (احتفلت "سوزان مبارك" زوجة الرئيس المصري بتعيين "تهاني الجبالي" كأول قاضية مصرية. وقالت في كلمة ألقتها بمناسبة الاحتفال إن تعيين أول قاضية مصرية هو احتفال رمزي يعكس فخر مصر كلها بهذا الإنجاز الحضاري). [12]. إلا ان هذا الدور ما زال محدودا ولم يبرز الدور المتوقع منها تجاه قضايا المرأة.

وسائل الإعلام

لا بد من تغيير عرض الصورة السلبية والمهينة للمرأة المستمر في وسائط الإعلام – الإلكترونية والمطبوعة والبصرية والسمعية. فوسائط الإعلام لا توفر صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة ومساهماتها في المجتمع في عالم متغير. بالإضافة إلى هذا، فإن منتجات وسائط الإعلام العنيفة والمهينة أو الإباحية تؤثر أيضا بشكل سلبي على المرأة وعلى مشاركتها في المجتمع. والبرامج التي تعزز أدوار المرأة التقليدية يمكن ان تكون مقيدة بنفس الدرجة. كما ان الاتجاه السائد في العالم اجمع نحو الاستهلاكية خلق جوا غالبا ما تصور فيه الإعلانات والدعايات التجارية المرأة بشكل رئيسي كمستهلك وتستهدف الفتيات والنساء من جميع الأعمار بشكل غير لائق.

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995

[12] سوزان مبارك" زوجة الرئيس المصري خلال الاحتفال بتعيين "تهاني الجبالي" كأول قاضية مصرية. 2003/2/2 - www.amanjordan.org/arabic_news/wmview.php?ArtID=4953

يشكل الإعلام بمختلف أنواعه أحد الوسائل المكونة للرأي العام والثقافة السائدة في المجتمع، وهو أيضا مرآة تعكس رأي وقناعات المجتمع حول قضاياه المختلفة. من هنا جاء في إعلان منهاج عمل بيجين انه ونتيجة إلى التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبحت الإمكانيات متوفرة في كل مكان لكي تقدم وسائل الإعلام مساهمة اكبر في مجال النهوض بالمرأة.

شكل 5-8: التوزيع النسبي للصحافيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2001

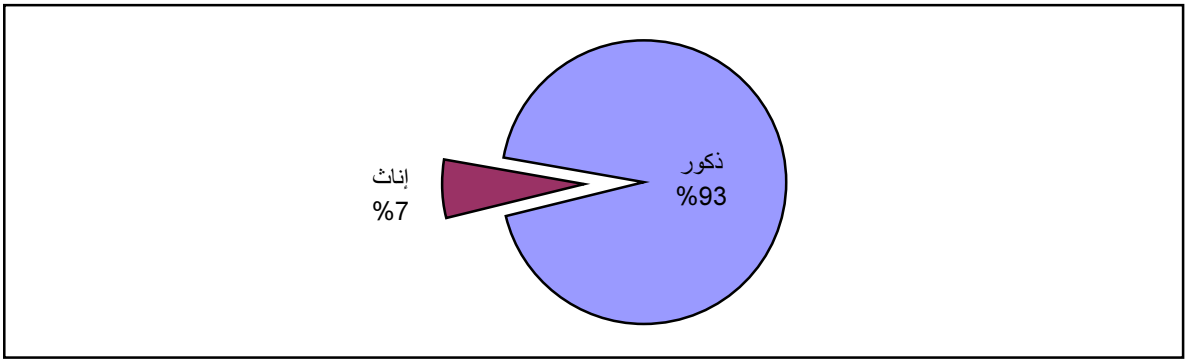

المصدر: نقابة الصحفيين الفلسطينيين، 2001.

على الرغم من ازدياد عدد النساء العاملات في قطاع الاتصال في الأراضي الفلسطينية فإن أثرهن محدودا في مجال التأثير على صناعة الإعلام، حيث ان قلة منهن وصلن إلى مناصب على مستوى صنع القرارات أو يعملن في مجالس وهيئات الإدارة التي تؤثر في سياسة وسائل الإعلام. فنجد مثلا ان 20% من النساء يعملن في رئاسة تحرير الصحف في الضفة الغربية، وهي في غالبيتها صحف موجهة للنساء. في حين بلغت نسبة النساء الصحفيات 7%. ولعل هذا قد يفسر استمرار الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام. من هنا جاءت دعوة مؤتمر بيجين إلى تحسين صورة المرأة في الإعلام.

شكل 5-9: التوزيع النسبي لرؤساء تحرير الصحف في الضفة الغربية حسب الجنس، 2001

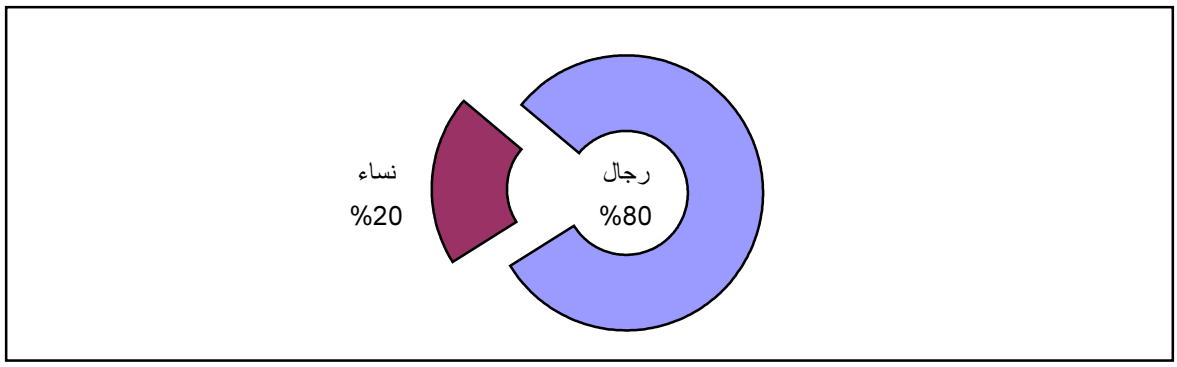

المصدر: وزارة الإعلام، رام الله. 2001

أما في التلفاز الرسمي (القناة الفضائية) وعلى الرغم من الدور المهم والحساس الذي تشكله برامجها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الشعب الفلسطيني في ظل الحملة العسكرية غير المسبوقة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي إلا أننا نلاحظ تراجع المساحة الإعلامية الموجهة للمرأة سواء من خلال تراجع نسبة العاملات في التلفاز أو من خلال البرامج الموجهة لقضايا المرأة. صحيح ان أحداث انتفاضة الأقصى فرضت نفسها على الساحة الفلسطينية بقوة مهمشة الكثير

من احتياجات المجتمع وقضاياه. ويبدو ان النساء هن أول من يدفع ثمن أي تحول يطرأ على المجتمع، فبالرغم من احتلال النساء لـــ 27% من مجموع وظائف التلفزيون في الضفة الغربية، تعمل غالبية هؤلاء النساء كمذيعات أو مقدمات لبرامج ونشرات الأخبار التلفزيونية. أما في قطاع غزة، فتبلغ نسبة النساء 16.7% من العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون.

مجالس طلبة الجامعات

منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000 غابت الفتاة تماما عن أي تمثيل في مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية.

في الوقت الذي تشكل فيه الطالبات نصف مجتمع الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، فإنهن ومنذ بداية انتفاضة الأقصى 2000 يغبن عن المشاركة في الحياة السياسية والنقابية للطلبة ممثلة بمجلس الطلبة. حيث لوحظ غياب كامل للطالبات من عضوية مجالس الطلبة، مع الإشارة هنا إلى ان هذه المجالس معينة وليست منتخبة، حيث ان الكتل الطلابية وفي ظل انتفاضة الأقصى وعدم قدرة الجامعات على تنظيم انتخابات لمجالس الطلبة، فقد طلب من هذه الكتل ان تفرز ممثلين عنها ليمثلوها في مجلس الطلبة، هذا بالرغم من تشكيل الطالبات لحوالي 47% من العدد الكلي للطلبة. فكما يبدو فإنه وخلال الحملات الانتخابية تلجأ الكثير من الكتل الطلابية الى تقديم مرشحات من الطالبات لغرض دعائي لا أكثر.

جدول 5-1: مجالس الطلبة حسب الجامعة والجنس، 2002

الجامعة	مجلس الطلبة				مجتمع الطلبة *
	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث (%)
النجاح	13	0	13	0.0	51.4
بيرزيت	9	0	9	0.0	46.8
القدس	11	0	11	0.0	48.3
بيت لحم**	9	0	9	0.0	66.9
الخليل	9	0	9	0.0	56.9
الأزهر	11	0	11	0.0	39.5
الإسلامية	11	11	22	50.0	51.7
الأقصى	11	11	22	50.0	66.6
القدس المفتوحة (المجلس القطري)	11	0	11	0.0	40.0
الجامعة الأمريكية (جنين)***	9	0	9	0.0	30.5
المجموع	**104**	**22**	**126**	**21.1**	**46.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. بيانات غير منشورة.

ملاحظة: هناك فصل بين الجنسين في جامعتي الأقصى والإسلامية، حيث يوجد مجلس للطلاب وآخر للطالبات.

* تم حساب البيانات للعام 2000 – 2001 استناداً إلى: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، *الدليل الإحصائي، 2001.*

* * المجلس مؤقت حيث لم تجري انتخابات بسبب ظروف انتفاضة الأقصى.

*** لا يوجد لجنة أو هيئة رسمية وإنما مندوبي كتل طلابية يمثلون الطلبة أمام الإدارة.

المؤسسات الدينية الإسلامية

مسجد المرأة بيتها، هكذا يردد المجتمع، فخروج المرأة من البيت لا تقتصر محدداته على مجال العمل أو الدراسة، بل يطال كذلك أدائها للفروض الدينية. والمجتمع بشكل عام يحث المرأة على أداء فروض دينها في بيتها، قد أشار مسح استخدام الوقت 2000/1999 إلى أن 4% فقط من النساء يقمن بالمشاركة في أنشطة دينية خارج المنزل في حين ان 25% من الرجال يقومون بذلك. ومع ذلك فإن نسبة النساء العاملات في المجالات الدينية تكاد تنافس أو تماثل باقي المهن الأخرى من حيث حجم مشاركة المرأة فيها، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في مهنة الوعظ 10.4% على مستوى الأراضي الفلسطينية. ومع هذا فان هذه النسبة قد تعتبر متدنية للغاية مقارنة بنسبة النساء الخريجات بشهادة البكالوريوس في تخصص الدراسات الإسلامية (الشريعة، أصول الدين والفقه) والتي بلغت 59.5% في الأراضي الفلسطينية (64.2%، 48.9%) في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكل 5-10: الوعاظ والواعظات في الأراضي الفلسطينية، 2001

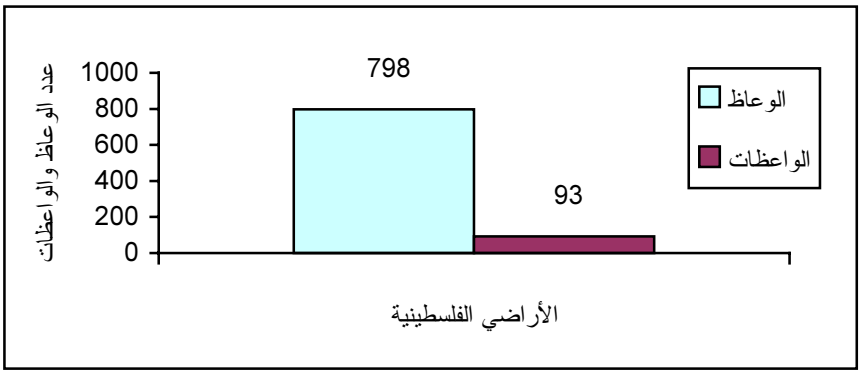

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2002 بيانات غير منشورة

المجالس المحلية

اعترف منهاج عمل بيجين بأنه يتعذر تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام للنساء والرجال دون المشاركة النشطة للمرأة وإدماج منظور يراعي وضع المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار.

المصدر: الأمم المتحدة. المرأة في العالم، 2000

على الرغم من أن كافة الأعضاء في المجالس المحلية معينون، حيث لم تجري انتخابات محلية منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا ان نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية والبلديات تكاد تكون معدومة في معظم المجالس. هنا قد نطرح تساؤل حول ماذا كانت ستكون النتائج في حال كانت هذه المجالس منتخبة وليس بطريقة التعيين. ان قراءة الواقع الفلسطيني، وقياسا على ما حققته المرأة في انتخابات عام 1996 يشير إلى المستوى الذي قد تحققه المرأة في انتخابات المجالس المحلية. فما أفرزته الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل 6 سنوات يدلل بوضوح على مكانة المرأة الفلسطينية في المفهوم الفلسطيني من حيث مشاركتها في الحياة العامة والخاصة.

شكل 5-11: النساء والرجال أعضاء الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية، 2002

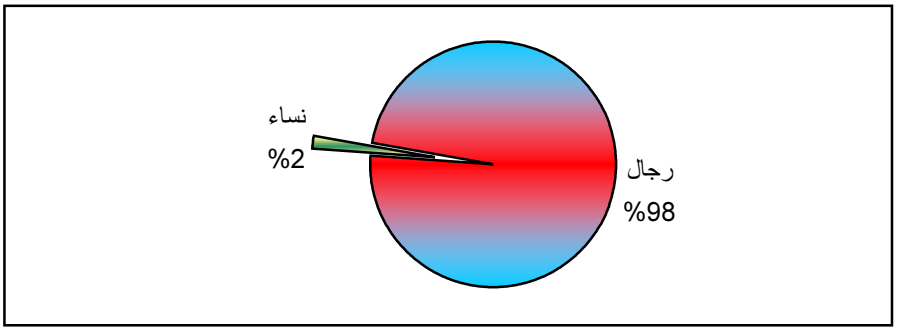

المصدر: وزارة الحكم المحلي، 2002

وكما يشير الشكل أعلاه فان نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية لم تتجاوز 2% على مستوى الأراضي الفلسطينية. وكـــان أعلى تمثيل للنساء أعضاء المجالس المحلية في بيت لحم على مستوى المحافظات حيث لم يتجاوز نسبة 4.5% (13 امرأة مقابل 292 رجل) في حين أنه في محافظة نابلس لم يتجاوز 0.5%، وخلت محافظة أريحا وجميع محافظات قطاع غزة من أي امرأة في المجالس المحلية.

التوصيات

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تعيق مشاركة النساء في الحياة العامة لعل أهمها تأثير تقاليد المجتمع والذي يعتبر مكان ووظيفة المرأة هو البيت، وان خروج المرأة للعمل يتم فقط بسبب حاجة الأسرة أو المجتمع لذلك. وعندما تنتهي هذه الحاجة تعود المرأة إلى البيت، ولعل هذا ما يفسر بقاء نسب مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة، مما لعب دورا في عدم وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار وفي رسم السياسات الاقتصادية.

ولعل أهم ما تواجهه المرأة الفلسطينية هو ضآلة حجم مشاركتها في عملية التنمية، والناتج عن عوامل عديدة لعل أبرزها تلك النظرة المجتمعية لأدوارها والتي تعيق بشكل كبير تقدمها في شتى المجالات الحياتية والاجتماعية، ولهذا فإن توصياتنا تنصب في اتجاه تعزيز دور المرأة في المجتمع والتأكيد على أهمية مشاركتها في التنمية وصولا إلى جعلها شخصا منتجا ومشاركا في عملية التنمية وصنع القرار.

- تعزيز دور المرأة في حركة المجتمع وتطوره ومساهمتها في بناء حضارته وازدهاره.
- إظهار الدور الإنتاجي للمرأة في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز هذا الدور من خلال مفهوم واعي للديمقراطية وحرية المرأة وحقوقها.
- دعم وتقوية الحركة النسوية وأشكال تنظيم المرأة والأطر التي تجسد دورها وإسهاماتها في بناء حضارة واعدة للمجتمع الفلسطيني.
- العمل على إبراز دور المرأة في كافة المجالات لتتحمل مسئوليتها الوطنية في بناء مجتمعنا الجديد بما يتلاءم ومكانتها وحقوقها الإنسانية والاجتماعية.
- ضرورة إجراء دراسات تعنى بالصور النمطية الجندرية وتصورات الدور الجندري لفئات عمرية مختلفة من الذكور والإناث وفي بيئات مختلفة أيضاً، وربطها بتأثيرات الوالدين، والرفاق، والمدرسة ووسائل الإعلام المختلفة.
- ضرورة تكثيف جهود المؤسسات التي تعنى بقضايا المرأة والطفل والشباب للقيام ببرامج توعوية موجهة نحو فئات كبيرة من المجتمع من أولياء أمور وأبناءهم ومعلمين ومرشدين تربويين حول أثر الصور النمطية على الأطفال والمراهقين وذلك من خلال ورش عمل ومحاضرات مختصة تعمل على الحد من تعزيز الصورة النمطية لديهم.
- إعداد برامج تلفزيونية تتناول موضوع الصورة النمطية وإظهار نماذج من النساء العاملات الناجحات في تخصصات مختلفة. تأسيس هيئات طلابية في المدارس تعمل في توفير النصائح للطلبة حول اختياراتهم الأكاديمية والمهنية في المستقبل، وتهيئ لهم سبل الاتصال بنماذج من النساء المهنيات الناجحات ليوفروا للطالبات نماذج للتعلم منهم والاحتذاء بهم، ويوفروا للطلبة الذكور أدلة حية على إمكانية تحقيق المرأة للنجاح في الحياة المهنية.

قائمة المراجع

- غيــث العمــري، 1999. حقــوق المواطن الفلسطيني في مقالات. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
- الجهــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله – فلسطين.
- دراســات تحليلــية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين. آب، أغسطس 1997. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة البحوث المسحية، رام الله.
- المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات. الأمم المتحدة، نيويورك.
- المصدق، رقية 1990. المرأة والسياسة والتمثيل السياسي في الأحزاب، دار توبقال للنشر.
- القرار للنساء في ست وزارات فلسطينية، تموز 1997. وحدة البحث – مركز الدراسات النسوية، القدس.
- نادر عزت سعيد، آب، أغسطس 1997. "الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني. دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة البحوث المسحية، رام الله.
- سوزان مبارك" زوجة الرئيس المصري خلال الاحتفال بتعيين "تهاني الجبالي" كأول قاضية مصرية. www.amanjordan.org/arabic_news/wmview.2003/2/2

الفصل السادس

المرأة والنزاع المسلح – انتفاضة الأقصى

1.6 مقدمة

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم، بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف العاشر من كانون الأول/ ديسمبر، يعيش الفلسطينيون تدميراً منظماً لحياتهم وخرقاً لحقوقهم الإنسانية في مناحي الحياة جميعها، بداية من حق الحياة وليس انتهاءً بحق التحرك والتنقل.

في يوم 2000/9/29، تفجرت انتفاضة الأقصى عقب خروج المصلين من باحات الحرم القدسي الشريف بعد أداء صلاة الجمعة نتيجة العدوان السافر من قبل الشرطة والوحدات الإسرائيلية الخاصة على المصلين هناك. ثم امتدت المواجهات إلى باقي مناطق الأراضي الفلسطينية، حيث عمدت إسرائيل إلى الرد على الاحتجاجات الشعبية من خلال إطلاق الرصاص الحي، ثم استخدمت الرشاشات الثقيلة وقذائف الدبابات، وقصف المدن الفلسطينية من الجو، كل هذا ضد شعب أعزل. وعلى مرأى ومسمع العالم الذي أخذ يدعي الحرية والديمقراطية دونما تحريك ساكن وكذلك ازدواجية المعايير في تطبيق القوانين.

لقد أحدث الوضع الصعب الناجم عن السياسات والإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني أضراراً يصعب حصرها. وفي مثل هذه الأوضاع تتأثر الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة أكثر من غيرها ويزداد وضعها سوءاً. لقد خلقت انتفاضة الأقصى وما رافقها من سياسات وممارسات إسرائيلية واقعا وتحديات وحاجات جديدة على المستوى الفلسطيني وخاصة على صعيد النساء اللواتي تأثرن بالأوضاع الطارئة بشكل كبير.

مثلما كانت المرأة الفلسطينية سابقاً هي اليوم. تحمل على عاتقها مسؤوليات جسام وتبذل جهوداً غير عادية في رعاية المنزل بمن فيه وتشارك الرجل هموم الحياة. وجاءت الانتفاضة لتضيف على كاهل المرأة الفلسطينية أعباء جديدة لم تكن في حسابها. فالقمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني المتمثل في الحصار الخانق وقتل وجرح آلاف المواطنين وتدمير الأراضي الزراعية وقلع الأشجار ومهاجمة سيارات الإسعاف والمستشفيات على يد جنود الاحتلال وقواته الخاصة والمستوطنين، لم تكن المرأة في فلسطين بمعزل عن آثاره وانعكاساته بل كانت في بؤرة نتائجه المؤلمة.

يستعرض الفصل الحالي واقع المرأة الفلسطينية في ظل الأوضاع الحالية، فعلى الرغم مما جاء من قرارات دولية حول أهمية احترام حقوق المرأة والطفل والعمل على حمايتهم إلا أن الواقع الفلسطيني يؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف الأطفال والنساء في عمليات القتل والإعاقة والحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما يستعرض الفصل مدى معاناة المرأة الفلسطينية بسبب القيود والحواجز الإسرائيلية وما تتركه من آثار نفسية واجتماعية على المرأة في تحمل أعباءٍ وهموم ضخمة تحتاج المرأة إلى سنين طويلة لتتخطاها وتنتقل إلى أمور تعنى بالتنمية والتمكين في مجتمعها.

2.6 انتهاكات حقوق الإنسان

الاحتلال الحربي الناتج عن النزاعات الدولية المسلحة هو أحد الأوضاع التي يتناولها القانون الدولي الإنساني. وهو يشمل اتفاقية لاهاي لعام 1907، والتي لها مكانة القانون الدولي العرفي، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والملحقان التابعان لها لعام 1977. إن الجزء الأكبر من القانون الدولي الإنساني ينطبق على النزاعات الدولية المسلحة، والمادة 3

من اتفاقية جنيف الرابعة وضعت حداً أدنى من القوانين للنزاع المسلح الداخلي. وتم التوسع فيه في الملحق الثاني. ولأن القانون الدولي الإنساني يهدف إلى التأكد من أن هناك حداً أدنى من المعايير لحماية ضحايا النزاع، فإنه يضع التزامات قانونية على الدول فيما يتعلق بالأشخاص الذين هم خارج نطاق سلطاتها أو ليسوا من مواطنيها، مثل أسرى الحرب، جرحى مقاتلي العدو، المدنيين تحت الاحتلال الحربي والأجانب الذين يعيشون على أراضيها.[1]

احتلت إسرائيل في العام 1967 ما تبقى من فلسطين التاريخية: الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. ومع انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وما تلاه من اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو عام 1993، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ففي عام 1994 وبموجب الاتفاقيات الموقعة بدأت إسرائيل بالانسحاب من جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة كمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يجري خلالها الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة باستثناء تلك المتعلقة بقضايا الحل النهائي على أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي في بداية السنة الثالثة وتستكمل قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

وفي أيار عام 1999 ووفق الاتفاقيات الموقعة انتهت المرحلة الانتقالية، إلا أن الموقف السياسي الإسرائيلي المتعنت المتمثل برفض الحكومة الإسرائيلية الإيفاء بالاستحقاقات الواردة في الاتفاقيات، أدى إلى تدهور خطير في العملية السلمية، حيث انتهى الأمر بقيام انتفاضة الأقصى في العام 2000 وإعادة الاحتلال الإسرائيلي لجميع أراضي الضفة الغربية في العام 2002 وكذلك أجزاء كبيرة من قطاع غزة. ومع أن إسرائيل لم يكن لديها اعتراف دولي بسيادة كاملة على هذه الأراضي، إلا أنها رفضت الاعتراف بالتطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة في سلوكها كمحتل عسكري طوال فترة احتلالها، ورفضت القبول والانصياع للمعايير الواردة في هذه الاتفاقية.

وقد كان لهذا الرفض نتائج خطيرة على حقوق الإنسان الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل. لقد تم الاعتراف بالآثار الجدية التي لحقت بالمرأة الفلسطينية جراء ذلك من قبل "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بوضع المرأة"، والتي أقرت ما يلي: "يشكل الاحتلال العائق الرئيسي أمام تطور المرأة الفلسطينية واستقلاليتها وانخراطها في عملية تطور المجتمع". إن المرأة الفلسطينية عرضة لانتهاك حقوقها الأساسية نتيجة للاحتلال ونتيجة كونها امرأة، وغياب نظم الحماية والدعم الدولي في مثل هذه الأوضاع يشكل ضرراً كبيراً.

ومع أن ظروف الاحتلال الإسرائيلي كانت صعبة جداً على المرأة والرجل، إلا أن تجربة المرأة تختلف عن تجربة الرجل. لقد اضطر كثير من النساء إلى تدبير الأمور البيتية في ظل غياب الزوج وفي ظل ظروف شديدة الصعوبة، بعضها نجم عن استشهاد أو اعتقال رب الأسرة أو فقدان أحد الأبناء أو هدم المنزل الذي يأوي الأسرة، وما يترتب جراء كل ذلك من معاناة تطال جميع أفراد الأسرة عموما والمرأة بشكل خاص. فهي الأم والزوجة والأخت التي تزداد معاناتها عند اعتقال أو استشهاد أو جرح أحد أفراد عائلتها اكثر من غيرها.

تعتبر عمليات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الخاصة بهذا المجال. وأشار الإعلان الخاص بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة،

[1] النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان للمرأة. حالات الاستثناء: ورقة عمل لورشة عمل نظمت من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. القدس. آب 1995. http://www.nisaa.org/conference/beijing-a.htm#2a1-1 - 2003/2/16

الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول 1974، [2] إلى قلق المجتمع الدولي، بسبب الوضع الذي تعانيه النساء والأطفال، من السكان المدنيين، في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، وكذلك أثناء الكفاح في سبيل السلم، وحق تقرير المصير، والتحرر القومي، والاستقلال.

لقد حظر الإعلان الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، واعتبر استخدام الأسلحة الكيماوية والجرثومية، انتهاكاً لبروتوكول جنيف لعام 1925، واتفاقيات جنيف لعام 1949، ومبادئ القانون الدولي الإنساني. كما اعتبر الإعلان جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية ضد النساء والأطفال، أعمالاً إجرامية.

واستناداً إلى هذه البنود الواردة في هذا الإعلان، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكول واتفاقيات جنيف لعامي 1925، و1949، فإن الأعمال التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي في عملياته داخل الأراضي الفلسطينية، تعتبر جرائم بشعة بحق الإنسانية جمعاء، وبحق النساء والأطفال على وجه الخصوص.

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني

تتعرض الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان جراء تصعيد الاحتلال الإسرائيلي لسياسات القمع والتنكيل ضد الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تدهور حاد وواضح في وضع حقوق الإنسان الفلسطيني وتعريض حياة وأمن أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني للخطر جراء تلك السياسات. [3]

حقوق المرأة:

حدد منهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عدم احترام حقوق الإنسان للمرأة وعدم كفاية تعزيز هذه الحقوق وحمايتها على أنها من دواعي القلق الخطير. وكرر منهاج العمل تأكيد ان حقوق الإنسان للمرأة تشكل جزءا" من حقوق الإنسان العالمية وان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان هو أمر حاسم لتمكين المرأة وتمتعها بالاستقلال الذاتي.

المصدر: الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، الصين 1995

تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى امتداد الـــ 33 شهراً الأخيرة، انتفاضة شعبية دموية ضد استمرار وتكريس الاحتلال والسيطرة والهيمنة الإسرائيلية وعدم الاعتراف بحقوق واستقلال الشعب الفلسطيني، فقد استخدمت إسرائيل القوة العسكرية المدججة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ومن ضمن ما نتج عن هذا العدوان سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى وتدمير البنى التحتية والاقتصاد والبيئة وانتهاك كافة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

[2] الحوار المتمدن: العنف ضد النساء. هادي محمود 2003/2/16 - http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?code=arabic&aid=1079

[3] تقرير حول واقع حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة الفلسطينية مقدم من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز الدراسات النسوية إلى لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة 16 شباط 2001.

الشهداء والجرحى

يجب الإقرار هنا أنه، وفي ظل الحرب غير المسبوقة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على شعب أعزل، يصعب حصر عدد الشهداء والجرحى بدقة متناهية، حيث هناك العشرات من الشهداء والجرحى غير المسجلين، إضافة إلى توالي سقوط الشهداء والجرحى يوميا.

وفي ظل هكذا حرب يصبح عدد الشهداء أو الجرحى، على الرغم من أهميته، ليس هو المحدد الأساسي لحجم المعاناة وحجم المأساة التي يتعرض لها هذا الشعب الأعزل. فكيف يمكن لرقم أن يبرز معاناة أم عجوز فقدت ولدها الوحيد، أو أم تهدم بيتها عليها وعلى أسرتها لتجد نفسها وحيدة مع زوجها الكهل بعد استشهاد جميع أبنائها وأحفادها. أما تلك الفتاة التي فقدت زوجها ثالث يوم من زفافها، فأية أرقام هذه التي يمكن أن تصف هذه المعاناة.

شكل 6-1: التوزيع النسبي للشهداء الفلسطينيين حسب الجنس في انتفاضة الأقصى 2000/9/29 – 2003/5/1.

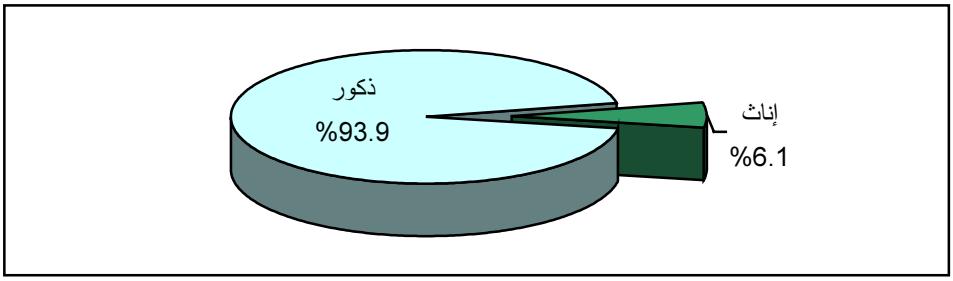

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. بيانات غير منشورة.

عدد الشهيدات الفلسطينيات تضاعف من معدل شهيدة واحدة شهريا خلال الفترة 1997/1987 إلى معدل 5 شهيدات شهريا في انتفاضة الأقصى 2000

منذ بداية الانتفاضة وحتى 2003/5/1 استشهد ما يقارب 2,484 من الفلسطينيين، بينهم ما يزيد عن 152 من النساء (حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الموثقة حتى تاريخ 2003/5/1)، أي ما نسبته 6.1% من الشهداء. وعلى الرغم من أن نسبة الشهيدات خلال الفترة 1997/1987[4] شكلن 7.3% من أعداد الشهداء، بزيادة قدرها 1.2% مقارنة بعدد الشهيدات في انتفاضة الأقصى، إلا أنه تجدر الملاحظة هنا أنه وخلال 31 شهراً منذ بدء انتفاضة الأقصى الحالية استشهدت 152 من النساء في حين أنه وخلال مدة 10 سنوات (1997/1987) استشهدت 139 من النساء. أي أنه كان هناك معدل شهيدة واحدة شهريا في خلال الفترة 1997/1987 مقارنة بمعدل 5 شهيدات شهرياً في الانتفاضة الحالية.

[4] هذه الفترة تشمل سنوات الانتفاضة الأولى (1994/1987).

شكل 6-2: جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية الموثقين حتى 2003/5/17

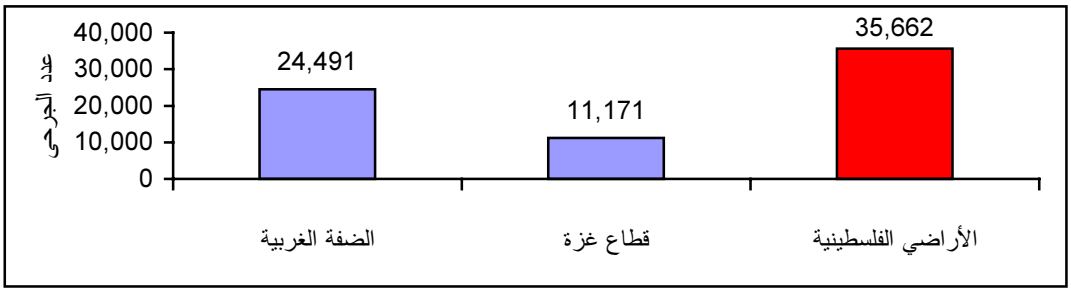

المصدر: وزارة الصحة: مركز المعلومات: 2003/6/12- www.moh3.com/arabic/update/Stat.html

أما عدد الجرحى فهو في ارتفاع متزايد نتيجة تكثيف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فحتى تاريخ 2003/5/17 جرح ما يزيد عن 35 ألف شخص، يعاني 17% منهم من إعاقات دائمة، ويقدر عدد الأطفال ممن أصيبوا بإعاقات دائمة حوالي 2,660 طفلاً وذلك نتيجة لإصابتهم أثناء الانتفاضة.[5]

التوزيع العمري للشهداء

تركزت أعلى نسبة للشهداء الذكور في الفئة العمرية (18-29 سنة)، في حين تركزت غالبية الشهيدات في الفئة العمرية (17 سنة فأقل).

شكل 6-3: شهداء انتفاضة الأقصى حسب الفئات العمرية والجنس حتى 2003/5/1.

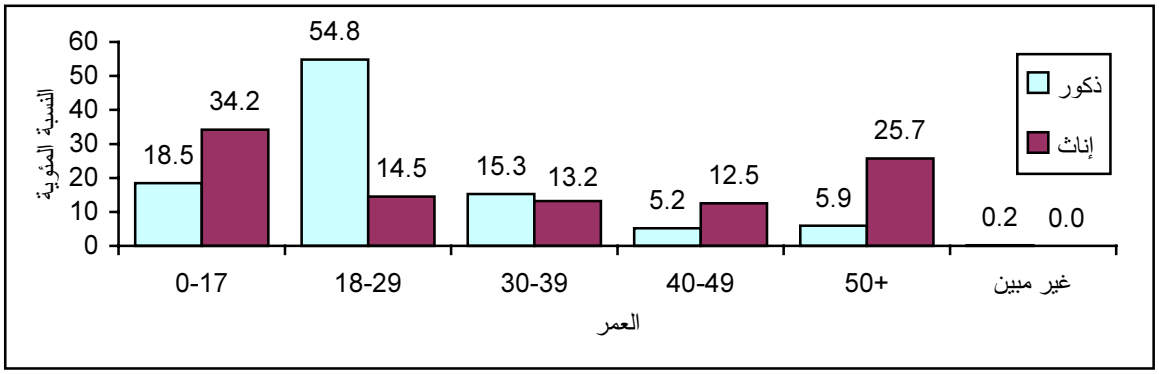

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. بيانات غير منشورة.

حوالي 71.9% من الشهداء هم دون 30 سنة، منهم 19.5% أطفالاً تقل أعمارهم عن 17 سنة، تشكل الفتيات 10.7% منهم، وحوالي 7.1% من الشهداء تزيد أعمارهم عن 50 سنة، تشكل النساء منهم 22.0%. من جهة أخرى نجد أن 26.4% من الشهداء الذكور تزيد أعمارهم عن 30 سنة، وهؤلاء في الغالب متزوجون، أي انهم تركوا ورائهم أطفالاً أيتاماً ونساءً أرامل لعل الكثيرات منهن وجدن أنفسهن وحيدات دون معيل أو شريك في تربية الأطفال أو تلبية احتياجاتهم. وحسب طبيعة المجتمع الفلسطيني وعاداته وتقاليده حيث يندر أن تتزوج النساء بعد الترمل، فهذا يعني بقاء تلك النساء وحيدات دون معيلٍ أو مصدر دخلٍ لهن ولأسرهن.

[5] قاعدة بيانات وزارة الصحة الفلسطينية: 2003/6/12. www.mon3.com/arabic/update/state.html.

3.6 تأثير انتفاضة الأقصى على المرأة الفلسطينية

النزاعات المسلحة غالبا ما تنتهك حقوق الإنسان:

ان حقوق الإنسان غالبا ما تنتهك في حالات المنازعات المسلحة، مما يؤثر على السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين. ويمثل انتهاك حقوق الإنسان للمرأة في حالات المنازعات المسلحة انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

المصدر، الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، الصين 1995.

ازدياد معاناة المرأة الفلسطينية

عانت المرأة الفلسطينية شأنها في ذلك شأن باقي فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني من تلك الإجراءات التعسفية بشكل مباشر، إضافة إلى معاناتها الناجمة عن كونها امرأة وما يتضمنه ذلك من معاناة مضاعفة جراء تحملها للعديد من المسؤوليات الإضافية المفروضة عليها من قبل مجتمعنا، والمرتبطة أساسا بأدوارها التقليدية داخل الأسرة المتمثلة في تحملها المسؤولية الأساسية والمباشرة في رعاية وتنشئة الأطفال، وحماية الأسرة، مما ضاعف من الأعباء المنوطة بها في ظل الانتفاضة الحالية، والتي لا تقتصر آثارها على المدى القريب، بل يترتب عليها آثاراً بعيدة المدى ستنعكس على حياتها في المجال الخاص والعام.

المرأة الفلسطينية أم الشهيد

في الوقت الذي عززت فيه المفاهيم المجتمعية السائدة فكرة أن الأولاد هم ضمان وذخر لمستقبل الأم والأب، حيث يتوقع الآباء عند كبرهم أن يأخذ الأبناء على عاتقهم مسؤولية إعالة آبائهم وأمهاتهم والعناية بهم، نجد أن الثقافة المجتمعية نفسها عززت مفاهيم التضحية والفداء في سبيل الدفاع عن الوطن، وينظر المجتمع بنوع من العزة والإكبار تجاه الأبناء الذين يضحون بأنفسهم، وبالتالي فإن الأمهات لسن بأقل اعتزازاً بأبنائهن الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل وطنهم على الرغم من الألم والحزن الشديد، ولهذا ليس غريباً ان تجد المرأة الفلسطينية ولحظة سماعها بنبأ استشهاد أحد أبنائها أن تكتم حزنها وألمها، بل وإطلاق "الزغاريد".

إن فقدان أي من أفراد الأسرة يترك من الآثار الجسيمة ما لا تستطيع لحظات إطلاق الزغاريد أن تخفيه، ففي الوقت الذي عاشت المرأة الفلسطينية عمرها تضحي من أجل أبنائها ومستقبلهم، يأتي القمع الإسرائيلي ليفقدها أملها في مستقبل أكثر إشراقا كانت تعد له العدّة وتضحي بالغالي والنفيس من أجل أن تحياه في آخر عمرها، وبالتالي فإن فقدان أياً من هؤلاء الأطفال غالباً ما يتسبب في حالات نفسية متردية لدى أمهات الشهداء والشهيدات جراء فقدان أعزاء شكلوا محور حياة هؤلاء الأمهات. بل أن المرأة من جراء ذلك تحمل أعباء إضافية يفرضها عليها مجتمعها.

المرأة الفلسطينية راعية الجرحى

وفقا لإحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية حتى تاريخ 2003/5/17 فقد وصل عدد الجرحى الفلسطينيين من جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل إلى 35,662 جريح وجريحة، منهم 6,188 أصيبوا بإعاقات دائمة شكل الأطفال دون الثامنة عشرة منهم حوالي 43%.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن المرأة الفلسطينية، ووفقا للأدوار التقليدية المنوطة بها، تقوم بالعبء الأساسي في رعاية هؤلاء الجرحى وذوي الإعاقات الدائمة والمؤقتة، ويقع على عاتق النساء، خاصة في ظل غياب بنية تحتية ومحدودية

الخدمات المؤسساتية المتوفرة لرعاية وإعادة تأهيل هؤلاء الأشخاص، العبء الأكبر في متابعة احتياجات ومتطلبات الأبناء المصابين. فالمرأة والتي تعاني أصلاً من محدودية المعرفة والانكشاف الاقتصادي والاجتماعي يأتي اليوم الذي تضطر فيه للقيام بدور تحتاج في أقله إلى تأهيل في كيفية التعامل مع هذه الشريحة بالشكل الذي يعطيهم الدعم المطلوب ويقدم لها المساعدة في باقي المهام الموكلة لها داخل البيت وخارجه.

هذه الأدوار الجديدة للمرأة الفلسطينية الناتجة عمّا يفرضه الاحتلال على هذا المجتمع يضاعف المهام الملقاة على عاتقها ويشكل عائقا إضافيا أمامها للولوج نحو المشاركة الفاعلة في عملية التنمية ومعيقاً يضاف إلى الكثير من المعوقات المانعة لتحقيق الحد الأدنى من تمكين المرأة. والعناية بالجرحى ليست بالعملية القصيرة المدى أو السهلة، بل هي عملية بالغة التعقيد خاصة لذوي الإعاقات الدائمة، الأمر الذي يشير إلى ما ينتظر المرأة الفلسطينية من مهمة دائمة تضع مستقبلها رهينة لحالة الإصابة الناشئة في عائلتها.

المرأة الفلسطينية ضحية الحصار العسكري وتقييد حرية الحركة والتنقل

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، مارست سلطات الاحتلال سياسة فرض العقوبات الجماعية بعدة أشكال كان من ضمنها سياسة إغلاق المناطق وعزلها عن بعضها البعض عبر فرض حصار عسكري مشدد غير مسبوق، أدى إلى عزل كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها عزل القرى عن المدن المجاورة وإغلاق الطرق الرئيسة والفرعية المؤدية إليها، مما اضطر المواطنين الفلسطينيين إلى سلوك طرق التفافية وترابية، ومنع مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم وغيرها من الإجراءات التعسفية الإسرائيلية، ضاربة عرض الحائط بالالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المواطنين المدنيين وقت الحرب أو تحت الاحتلال.

جدول 6-1: تأثير تقطيع أوصال الوطن الفلسطيني على تلقي الخدمة الطبية، 2000/9/29- 2003/5/17.

البيان	العدد
موت مرضى على الحواجز الإسرائيلية	93
ولادات حوامل عن الحواجز الإسرائيلية وفي البيوت نتيجة الحصار	52
وفاة أجنة جراء الولادات على الحواجز الإسرائيلية	29

المصدر: وزارة الصحة: مركز المعلومات: 2003/6/12 - www.moh3.com/arabic/update/stat.html

أحد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني هو تأخر ومنع المواطنين من تلقي الخدمات الصحية المناسبة والضرورية، مما خلف آثاراً نفسية وصحية خطيرة جداً على النساء على وجه الخصوص. حيث اضطر العديد من النساء إلى وضع مواليدهن على الحواجز الإسرائيلية وأمام نظر ومراقبة الجيش الإسرائيلي الذي لم يسمح لهن بالوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية. حيث تم توثيق 52 حالة ولادة على الحواجز، والتي بلا شك كانت المسبب الأول في وفاة 29 من هذه الأجنة على الحواجز الإسرائيلية.

كما وشددت إسرائيل من خناقها على حرية التنقل والحركة، ومنع المواطنين من تلقي الخدمات الطبية في إطار مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم توثيق استشهاد 93 فلسطينيا من المرضى على الحواجز منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2003/5/17، اكثر من نصفهم من النساء والأطفال.

وقد استشهد العديد من النساء وهن في طريقهن إلى العمل أو الدراسة أو في سعيهن للوصول إلى مراكز المدن للتزود بالحاجيات الضرورية، بحيث أصبحت الأراضي الفلسطينية عبارة عن كنتونات مجزئة ومحاصرة يتعرض كل من يغادرها إلى خطر الموت أو الإصابة أو الاعتقال.

المرأة الفلسطينية عرضة للقتل والإصابة

لقد تعرضت المرأة الفلسطينية، كغيرها من أبناء الشعب الفلسطيني لكافة الانتهاكات الناجمة عن ممارسات الاحتلال من قتل وجرح وإصابة، عبر استخدام الذخيرة الحية، وقصف المناطق السكنية بالرشاشات الثقيلة والمدفعيات والمروحيات الإسرائيلية. فحتى تاريخ 2003/5/1 سقط 152 شهيدة فلسطينية. هذا ويلاحظ أن معظم حالات الاستشهاد والإصابة ما بين النساء والطفلات لم تنجم عن مشاركتهن في الاشتباكات، وإنما من خلال ما يلي:

تواجدهن على الطرق الالتفافية، والتي غالبا ما تسلكها النساء بهدف الخروج للعمل، أو الدراسة، أو لشراء حاجيات الأسرة، أو تلقي الخدمات الطبية لها أو لأحد أفراد أسرتها.

مسنة تبلغ من العمر 95 عاما تهدد أمن إسرائيل؟:

استشهاد المسنة فاطمة محمد حسن عبيد (95 عاما) من قرية عطاره، في محافظة رام الله بتاريخ 2002/12/3 اثر إصابتها برصاص الجيش الإسرائيلي حينما هاجم الجنود سيارة الأجرة التي كانت تستقلها في طريقها إلى مدينة رام الله لشراء هدايا العيد لأحفادها التسعة عشر طفلا. المسنة لم تستطع السير في الطرق الرئيسية الموصلة إلى مدينة رام الله حيث يغلق الجيش هذه الطرق ويمنع المواطنين من التنقل، فاضطرت إلى سلوك طريق جبلي يوصل إلى رام الله حينما هاجم الجنود هناك السيارة وأطلقوا وابل من الرصاص على المسافرين من مسافة قريبة جدا. مما أدى إلى استشهاد المواطنة فاطمة وجرح امرأتين أخريين.[6]

[6] معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية. (2002/12/25) www.hdip.org

الاستشهاد والإصابة جراء إعاقة الإسعاف على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، أو منع المواطنين من المرور لتلقي الخدمات الصحية، فحتى تاريخ 2003/5/17[7]، استشهد 93 مواطنا بما فيهم النساء المرضى والحوامل جراء منع مرورهم على الحواجز.

بسبب إعاقة وصولها إلى المستشفى

استشهاد مواطنة من الجانية على أحد الحواجز العسكرية الإسرائيلية غرب رام الله، 2001/01/23

استشهدت مساء يوم 2001/01/23 المواطنة عيشه عبد الكريم نصار 29 سنة من قرية الجانية / محافظة رام الله والبيرة بعد إعاقة وصولها إلى المستشفى من قبل الحاجز العسكري الإسرائيلي المقام بالقرب من مستوطنة دولب غربي رام الله. وكانت الشهيدة نصار تعاني من فقر الدم منذ إنجابها لطفلها الخامس قبل حوالي شهرين ونقلها زوجها مساء اليوم (2001/1/23) بسيارته الخاصة باتجاه مستشفى رام الله اثر فقدانها الوعي خلال تواجدها في المنزل إلا أن الحاجز العسكري الإسرائيلي المقام بالقرب من مستوطنة دولب قام بإيقاف السيارة وإعاقة دخولهم إلى رام الله لمدة 25 دقيقة على الأقل كما قال الزوج مما حدى به إلى الاتصال بالإسعاف.

وتوجهت سيارة الإسعاف من مركز الهلال الأحمر بالبيرة فور تلقيها النداء باتجاه الحاجز العسكري المذكور وذلك عند الساعة 6:30 مساءا وقد التقت سيارة الإسعاف بالسيارة التي تقل المريضة في الطريق حيث سمح لها بعبور الحاجز بعد 25 دقيقة من إعاقتها. وقام طاقم الإسعاف بمحاولات حثيثة لإسعافها إلا أنها كانت أصلا قد فارقت الحياة وتوجه بها الإسعاف إلى مستشفى رام الله حيث أعلن الأطباء هناك وفاتها. [8]

الإصابة أو الاستشهاد خلال تنفيذ سلطات الاحتلال لعمليات التصفية أو الاعتقال ضد النشطاء السياسيين الفلسطينيين، حيث يتم انتهاك حقوق المدنيين بشكل سافر دون أي مراعاة لحياتهم، حيث أن جيش الاحتلال وبحجة مطاردة رجال المقاومة يعمد إلى قصف تجمعات سكنية ومنازل المواطنين. كما أن الجيش عادة ما يروع سكان المنازل من خلال إطلاق النار داخل المنزل وصولاً إلى الاعتداء على قاطنيه. ففي 2001/12/29 توفيت المواطنة نجود محمد غنيم، 26 عاماً، متأثرة بجراح أصيبت بها نتيجة الضرب المبرح الذي تعرضت له أثناء اعتقال شقيقها في بلدة الخضر قرب مدينة بيت لحم.

ويشكل العدوان، والاحتلال الأجنبي، واقعا مستمرا يؤثر على النساء والرجال، ولا تزال الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان والحالات التي تشكل عقبات خطيرة في سبيل التمتع الكامل بهذه الحقوق تحدث في مختلف أنحاء العالم، وتشمل هذه الانتهاكات والعقبات، بالإضافة إلى التعذيب وضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية المهينة، الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، وجميع أشكال العنصرية، والتمييز العرقي، والاحتلال الأجنبي.

المصدر: الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، الصين 1995.

خلال تواجدهن في منازلهن أو بالقرب من مناطق سكناهن، حيث تتعرضن للإصابة جراء القصف الإسرائيلي للمناطق السكنية، أو خلال فرض حظر التجول أو الحصار على القرى، والمخيمات والمدن الفلسطينية. فقد وثقت المؤسسات

[7] وزارة الصحة: مركز المعلومات: 2003/3/5 - www.moh3.com/arabic/update/stat.html

[8] الهلال الأحمر الفلسطيني: (2002/12/25) www.palestinercs.org/arabic_updates.htm

الصحية سقوط العشرات من المدنيين النساء والأطفال جراء الاعتداءات الإسرائيلية على التجمعات السكنية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال:

استشهاد ثلاث نساء من عائلة الملالحة داخل خيمة تسكن بها في قطاع غزة بقذائف الدبابات الإسرائيلية. 2001/6/10

أقدمت دبابات قوات الاحتلال الإسرائيلي الليلة الماضية في قطاع غزة المتمركزة في مستوطنة نتساريم جنوب غزة على إلقاء قذائف باتجاه خيم وبيوت من الزينكو في منطقة الملالحة جنوب غزة ويقطنها بدو رحالة مما أدى إلى استشهاد ثلاث نساء هن: حكمت عطا الله الملالحة 17 سنة، نصرة سالم الملالحة 65 سنة، سلمية عمر الملالحة 37 سنة. وإصابة نصرة حسين الملالحة 75 سنة وحسين محمد الأترم 30 سنة بشظايا القنابل.

هذا القتل الجماعي وبدم بارد هو جريمة حرب حسب الاتفاقيات والقوانين الدولية ويجب ان يكون واضحا أن مرتكبي هذه الجرائم هم مجرمو حرب، وانه لخطير جداً أن تقف الدول والمؤسسات التي وضعت الاتفاقيات والقوانين صامتة حيال هذه الجرائم وأن تحسب حساباتها ألف مرة قبل الإعلان عن هذه الجرائم كجرائم حرب خوفاً من ردة الفعل الإسرائيلية، هذا الصمت يفرغ القيم والمفاهيم والاتفاقيات من مضامينها ويشد بيده بهذا الموقف السلبي على يد مقترفي هذه الجرائم ويفسح لهم المجال بالتمادي فيه واقترافه مرات أخرى لدرايتهم بأن أحداً لن يحاسبهم. [9]

سقوط عشرات الشهداء والجرحى خلال قصف إسرائيلي لمجمع سكني في مدينة غزة، 2002/7/23.

قامت طائرات إسرائيلية مقاتلة من طراز "اف 16" بتاريخ 2002/7/23 الثانية عشرة ليلاً بقصف مجمع سكني في المنطقة الواقعة بين مدينة غزة ومخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، والناس نيام، ما نتج عنه سقوط عشرات الشهداء والجرحى. وحسب المعلومات التي توفرت لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حتى (الساعة الثالثة ظهر اليوم، الثلاثاء) فقد أستشهد 13 مواطنا، بينهم ثمانية أطفال تتراوح أعمارهم بين 4 إلى 8 أعوام، وجرح 140 مواطنا، من بينهم العشرات يعانون من جراح خطيرة. ونتج عن القصف كذلك، تدمير خمس بنايات سكنية بالكامل، وإلحاق الضرر بنحو 20 بناية مجاورة، وتشريد نحو 240 عائلة.

4.6 الحالة الصحية للنساء الفلسطينيات خلال انتفاضة الأقصى

أدت سياسة الحصار المشدد الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصال الوطن ومنع الوصول إلى الخدمات العامة، الصحية والتعليمية، إلى تدهور خطير في الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين، أحد هذه المؤشرات هو التدهور الذي حصل على الوضع الصحي للنساء الفلسطينيات.

انتشار واسع لفقر الدم

أشار مسح التغذية 2002 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في صيف 2002 إلى انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب، حيث أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 33.2% من مجموع النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة يعانين من فقر الدم (دون متوسط الهيموجلوبين لدى النساء)، بواقع 31.4% في الضفة الغربية و36.4% في قطاع غزة.[10]

[9] الهلال الأحمر الفلسطيني: (2002/12/15) www.palestinercs.org/arabic_updates.htm

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. *مسح التغذية-2002*. رام الله- فلسطين.

الإجهاض، ووفيات الأجنة

بالاستناد إلى إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية، فإن 46 حالة ولادة تمت على الحواجز الإسرائيلية في ظروف تنعدم فيها أدنى متطلبات العناية الصحية نتج عنها 27 حالة وفاة أجنة على الحواجز نتيجة المنع أو التأخر في الوصول إلى المستشفيات. هذا عدا عن النساء الحوامل اللواتي يتعرضن لمعاناة يومية ناجمة عن القصف الإسرائيلي المتكرر للمناطق السكنية وما ينجم عنه من خوف وهلع يؤثر مباشرة على صحتهن النفسية والجسدية، وما يترتب عنه من انعكاس على صحة الجنين.

هذا بالإضافة إلى ما تتعرض له بعض النساء الحوامل من استنشاق للغاز، أو الإصابة المباشرة جراء قرب مساكنهن من مناطق المواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو المستوطنات. فقد أفادت البيانات الصادرة عن وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأجنة، وتعرض النساء لحالات الإجهاض القصري.

5.6 الأسيرات الفلسطينيات

لقد طرأت زيادةً ملحوظة على أعداد الأسيرات الفلسطينيات خلال الانتفاضة الحالية، حيث تضاعف عددهن عشر مرات قياسا بأعداد الأسيرات في العام 1995. فمن 5 أسيرات في العام 1995[11]، وصل العدد إلى 46 حتى نهاية شهر كانون ثاني/ ديسمبر 2002 في سجن الرملة الإسرائيلي[12]، يعشن أوضاعا قاسية للغاية، حيث تنتهك كافة حقوقهن الإنسانية والمعيشية، وتفرض عليهن عقوبات شديدة تتناقض مع كل القوانين والأعراف الدولية. كما أنهن يعتقلن في القسم نفسه المتواجد فيه السجينات الجنائيات الإسرائيليات، ويعشن تحت ظروف صعبة جداً. حيث تعمد إدارة السجن إلى تضييق الخناق على السجينات الفلسطينيات من خلال: [13]

- مصادرة أغراض السجينات والتهجم عليهن.
- تقليص فترة النقاهة (الفسحة) من 4 ساعات إلى ساعتين.
- الفحص والاستيلاء على أغراضهن الشخصية.
- منعهن من إرسال الرسائل أو مشاهدة عائلاتهن.
- منعهن من استعمال الهاتف.
- منعهن من الحصول على أغراض مسموحا بها من قبل إدارة السجن.

6.6 الأوضاع النفسية للمرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة

إضافة إلى كل تلك الانتهاكات والتي تتعرض لها المرأة الفلسطينية كل يوم جنباً إلى جنب مع باقي فئات الشعب الفلسطيني من مختلف أنواع العقوبات الجماعية من قصف، وتجويع، وحصار، وغيره، فأن المرأة الفلسطينية وفي ظل مجتمع تقليدي محافظ، تزداد معاناتها في ظل هذه الأوضاع، من حيث أن لكل فعل مباشر من سياسات القمع الإسرائيلية أثرا غير مباشر على المرأة الفلسطينية إضافة إلى أضراره المباشرة الأخرى كنتيجة حتمية لوضع المرأة الفلسطينية في المجتمع وما يترتب عليه من أدوار تقليدية وقيم مجتمعية.

---

[11] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. *المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات*. رام الله – فلسطين.

[12] أسيرات سجن الرملة يعانين أوضاعا سيئة". نادي الأسير الفلسطيني، صحيفة القدس 2002/12/22، عدد 11975

[13] مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين وحقوق الإنسان: 2002/12/14 – http://www.addameer.org/

في مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية، 2001. الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تظهر البيانات أن حوالي 90% من الأسر ظهر على أحد أفرادها ردود فعل مثل البكاء والحزن على ما تم مشاهدته أو سماعه أو قراءته عبر وسائل الإعلام.

تتضاعف معاناة المرأة الفلسطينية مع تعرض أي فرد من أفراد الأسرة لأي بلاء وعدم القدرة على ممارسة عمله ومهامه الحياتية جراء الممارسات الإسرائيلية كون المرأة تحتضن هموم البيت بمن فيه، فحالات الخوف والهلع التي قد تصيب الأطفال جراء استهداف منازلهم بالقذائف، تكون ألام عادة هي المسؤولة الأولى عن تهدئة روعهم والعناية بهم، وهي هنا تقوم بدور مزدوج، فهي أولا مثل غيرها من أعضاء الأسرة عرضة للخوف والقلق على نفسها أولا وعلى أسرتها ثانيا. إضافة إلى هذا فإن النساء كن أكثر تأثراً من الناحية النفسية من الرجال. حيث فاقت مثلا نسبة الإناث اللواتي عانين من نوبات البكاء نسبة الذكور وفي كافة الفئات العمرية. حيث بلغت حوالي 46% للنساء في الفئة العمرية (35-39 سنة) مقارنة مع 26% للرجال في الفئة العمرية ذاتها.

إن المرأة الفلسطينية وبصفتها المسؤولة المباشرة عن رعاية أفراد الأسرة وتوفير احتياجاتهم، فقد أدت ممارسات الاحتلال وإجراءاته التعسفية وما ينتج عنها يومياً إلى زيادة العبء والمسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة داخل الأسرة من حيث:

القلق على الأبناء وتوفير الحماية لبقية أفراد الأسرة

لقد كان للعنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والناجم عن استخدام القوة، والقصف العشوائي على المواطنين الفلسطينيين العزل، وتعريض حياة وأمن المواطنين الفلسطينيين للخطر مشكلات اجتماعية ونفسية عميقة تمثلت بحالات من القلق، والخوف، والاكتئاب والانهيار العصبي، والتوترات النفسية، وحالات من الفزع.[14] وقد كان الأطفال بالدرجة الأولى ضحية لهذه الآثار النفسية التي ظهرت ملامحها من خلال ازدياد حالات التبول الليلي، تساقط الشعر، القلق وعدم التمكن من النوم، وتدني في التحصيل الأكاديمي وغيرها، مما تتطلب تدخلا فوريا من قبل الوالدين، وبشكل خاص من قبل الأمهات لتوفير الأمن والأمان لأطفالهم مما زاد الأعباء النفسية عليهن، في الوقت الذي كن فيه بحاجة إلى مساعدة وتدخل لإعادة الأمن والطمأنينة إلى أنفسهن.

مسؤولية العناية بالأسرة تضاعفت في ظل انتفاضة الأقصى

إن حالات الطوارئ المتكررة التي تعيشها الأسر الفلسطينية جراء القصف المدفعي والمروحي للأحياء السكنية، وما ينجم عنه من حالات خوف وهلع تصل أحيانا إلى ترك البيوت والبحث عن أماكن سكن بديلة، إضافة إلى الحالات الناجمة عن فرض منع التجول لفترات طويلة على بعض الأحياء السكنية قد ضاعف من مسؤوليات المرأة من حيث: التأكد من توفير احتياجات الأسرة، والتكيف والتأقلم مع ظروف معيشية مؤقتة اضطرت فيها الأسرة إلى ترك منزلها لفترات زمنية طويلة نسبيا بسبب تعرض منازلها للقصف العشوائي، وتوفير الغذاء للأسرة في ظل منع التجول، أو في ظل عدم توفر أو تدني مصادر الدخل للأسرة جراء ارتفاع نسبة البطالة الناجمة عن الحصار الاقتصادي، وبالتالي فإن على المرأة الفلسطينية أن تقوم بتدبير احتياجات أسرتها واتباع خطة ترشيدية معقولة تمكنها من توفير متطلبات أسرتها، مما يزيد من العبء النفسي عليها.

[14] لمزيد من المعلومات راجع تقرير أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية، 2001، النتائج الأساسية، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إن تحول العديد من الشوارع والأحياء إلى ساحات مواجهة، خاصة في مناطق التماس مع المستوطنين ونقاط التواجد العسكري الإسرائيلي قد ساهمت في زيادة العبء الملقى على عاتق الأمهات والنساء عموما في ضمان أمن وحماية الأطفال، فإنه لا يمكن تصور مدى القلق الذي يعتري مشاعر ألام كل يوم عند ذهاب أبنائها إلى المدرسة وعودتهم منها، خاصة مع تكرار الحالات التي سقط فيها أطفال المدارس قتلى أثناء ذهابهم أو عودتهم من وإلى المدرسة. هذا كله قد ضاعف من الأعباء الملقاة على عاتق الأمهات، حيث باتت العديد منهن مسؤولات عن مرافقة الأطفال من وإلى المدارس، وفي بعض الأحيان اضطرارها إلى إبعادهم عن المنزل لفترات معينة وتمضية بعض ساعات في الشوارع معهم بانتظار أن تهدأ المواجهات المحيطة بمكان سكنهم.

التوصيات

- ايلاء موضوع تمكين المرأة وتأهيلها الأهمية القصوى للتكيف مع أوضاعها الحالية في مواجهة أعباء الأسرة في ظل استشهاد معيل الأسرة أو تعطله عن العمل وما ينتج عن ذلك من تردي في الوضع المادي، إضافة إلى تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الاعتقال، بما يتركه ذلك من واقع نفسي مرير تعيشه الأسرة. هذا إضافة إلى ضرورة تمكين النساء وإيصالهن إلى مواقع صنع القرار في البحث عن حل لقضية أبناء شعبهن الذي يعاني من ويلات الاحتلال والحرب.

- توجيه الطاقات نحو الاهتمام بالجرحى الفلسطينيين وخاصة المعاقين منهم والعمل الحثيث لتدريبهم وتأهيلهم مهنياً وصحياً، حتى يواصلوا رسالتهم الوطنية والاجتماعية، إضافة الى توعية الأهل وتدريبهم على كيفية التعامل مع حالات الإعاقة.

- الاهتمام بالتعامل مع البيانات والدراسات المتعلقة بالحالة النفسية للشعب الفلسطيني خاصة النساء والأطفال بالجدية الكافية ووضع الخطط والبرامج لمساعدة هؤلاء على تجاوز الأزمة.

- بناء قاعدة بيانات تعنى بتوفير معلومات حول معاناة النساء وأكثرها احتياجا تشكل افضل الطرق لوضع آلية للمراقبة والتقييم لمدى النجاح والتقدم المنجز في التعامل مع هذه القضايا.

- من جهة أخرى هناك حاجة طارئة لوضع برنامج إعادة تأهيل وتشغيل النساء خاصة اللواتي فقدن المعيل الأساسي للأسرة من خلال عقد الدورات المهنية في مجال الاستثمار ومساعدتهن في الحصول على قروض ميسرة لتمكينها من الحصول على موارد للدخل تكفيهن الحاجة لطلب المساعدات.

الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة
صدر رسميا بموجب قرار الجمعية العامة 3318 (د _ 29)
المؤرخ في 14 كانون الأول / ديسمبر 1974

إن الجمعية العامة، وقد نظرت في توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراره 1861 (د – 56) المؤرخ في 16 أيار/ مايو 1974، وإعرابا عن عميق قلقها للآلام التي يعانيها النساء والأطفال من السكان المدنيين، الذين يقعون في ظروف مفرطة الكثرة، في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال، ضحايا لأفعال لا إنسانية فيصيبهم منها أذى شديد.

وإدراكاً منها لما يعانيه النساء والأطفال من الآلام في كثير من مناطق العالم، وخصوصا في المناطق المعرضة للقمع والعدوان والاستعمار والعنصرية والسيطرة والتسلط الأجنبيين.

وإذ يساورها القلق الشديد لاستمرار قوى الاستعمار والعنصرية والسيطرة الخارجية الأجنبية، رغم الإدانة العامة القاطعة، في إخضاع كثير من الشعوب لنيرها وفي قمع حركات التحرر القومي بوحشية وفي إلحاق الخسائر الكبيرة والآلام التي لا تحصى بالسكان الخاضعين لسيطرتها، وخصوصا النساء والأطفال.

وإذ تأسف لاستمرار ارتكاب اعتداءات خطيرة على الحريات الأساسية وكرامة الشخص البشري، ولاستمرار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والدول الأجنبية المتسلطة في انتهاك القانون الإنساني الدولي.

وإذ تشير إلى الأحكام المتصلة بالموضوع في صكوك القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية النساء والأطفال في أيام السلم وأيام الحرب.

وإذ تشير، في جملة وثائق هامة أخرى، إلى قرارها 2444 (د – 23) المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1968، وقرارها 2597 (د – 24) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1969، وقراريها 2674 (د – 25) و2675 (د – 25) المؤرخين في 9 كانون الأول/ديسمبر 1970، بشأن احترام حقوق الإنسان وبشأن المبادئ الأساسية لحماية السكان المدنيين أثناء المنازعات المسلحة، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1515 (د – 48) المؤرخ في 28 أيار/مايو 1970 والذي يرجو فيه المجلس من الجمعية العامة أن تنظر في إمكانية صياغة إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ أو في وقت الحرب.

وإدراكاً لمسئوليتها إزاء مصير الجيل الصاعد وإزاء الأمهات، اللاتي يؤدين دورا عاما في المجتمع وفي الأسرة وخاصة في تنشئة الأطفال.

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة توفير حماية خاصة للنساء والأطفال من بين السكان المدنيين، تصدر رسميا هذا الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التزام الإعلان التزاما دقيقا.

1. يحظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، الأمر الذي يلحق آلاما لا تحصى بهم، وخاصة بالنساء والأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مناعة، وتدان هذه الأعمال.

2. يشكل استعمال الأسلحة الكيماوية والجرثومية أثناء العمليات العسكرية واحدا من افدح الانتهاكات لبروتوكول جنيف لعام 1925، واتفاقيات جنيف لعام 1949، ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وينزل خسائر جسيمة بالسكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال العزل من وسائل الدفاع عن النفس، ويكون محل إدانة شديدة.

3. يتعين على جميع الدول الوفاء الكامل بالالتزامات المترتبة عليها طبقا لبروتوكول جنيف لعام 1925 واتفاقيات جنيف لعام 1949، وكذلك صكوك القانون الدولي الأخرى المتصلة باحترام حقوق الإنسان أثناء المنازعات المسلحة، والتي تتيح ضمانات هامة لحماية النساء والأطفال.

4. يتعين على جميع الدول المشتركة في منازعات مسلحة، أو في عمليات عسكرية في أقاليم أجنبية أو في أقاليم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، أن تبذل كل ما في وسعها لتجنب النساء والأطفال ويلات الحرب. ويتعين اتخاذ تدابير كالاضطهاد والتعذيب والتأديب والمعاملة المهنية والعنف، وخاصة ما كان منها موجها ضد ذلك الجزء من السكان المدنيين المؤلف من النساء والأطفال.

5. تعتبر أعمالا إجرامية جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رميا بالرصاص والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرد قسرا، التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة.

6. لا يجوز حرمان النساء والأطفال، من بين السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال أو الذين يعيشون في أقاليم محتلة، من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة، وفقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان حقوق الطفل، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي.

قائمة المراجع

- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الانتفاضة الفلسطينية الثانية: الآثار الاجتماعية والنفسية على المرأة الفلسطينية الناتجة عن التصعيد الإسرائيلي للعنف، القدس. آب 2001
- الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، منهاج عمل بيجين، 1995. الصين
- وزارة الصحة: مركز المعلومات: www.moh3.com/arabic/update/Stat.html
- تقريـــر حول واقع حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة الفلسطينية، مقدم من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز الدراسات النسوية إلى لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة 16 شباط 2001.
- معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية. 14 /2002/12 www.hdip.org
- الهلال الأحمر الفلسطيني: 2002/12/15 – www.palestinercs.org/arabic_updates.htm
- أسيرات سجن الرملة يعانين أوضاعا سيئة". نادي الأسير الفلسطيني، صحيفة القدس 2002/12/22، عدد 11975
- مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين وحقوق الإنسان 2002/12/14 – /http://www.addameer.org
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. قاعدة بيانات توثيق الانتفاضة، بيانات غير منشورة. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية، 2001. النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية–2002 . رام الله– فلسطين.
- النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان للمرأة. حالات الاستثناء: ورقة عمل لورشة عمل نظمت من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. القدس. آب 1995.

http://www.nisaa.org/conference/beijing-a.htm#2a1-1 – 2003/2/16

- هادي محمود. الحوار المتمدن: العنف ضد النساء.

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?code=arabic&aid=1079 – 2003/2/16

ملحق (1): قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الفصل الأول: المرأة والرجل والأسرة	
جدول 1-1: التوزيع النسبي المتوقع للسكان، نهاية السنة	15
جدول 1-2: عدد النساء لكل 100 رجل في بعض الدول المجاورة، 1995 – 2000	16
جدول 1-3: نسبة الأفراد الذين أعمارهم أقل من 15 سنه في بعض الدول المجاورة، 1995، 2000	17
جدول 1-4: معدلات الخصوبة الكلية حسب المنطقة والسنة.	23
الفصل الثاني: التعليم	
جدول 2-1: معدل الالتحاق الصافي بالمدارس حسب المرحلة والجنس، 1997/1996-2002/2001	32
جدول 2-2: معدل الالتحاق الكلي بالمدارس في دول عربية مختارة وإسرائيل، 2001/2000	34
جدول 2-3: معدلات الالتحاق الاجمالي في التعليم العالي حسب المنطقة والجنس، 1996/ 1997، 2001 / 2002	36
جدول 2-4: توزيع طلبة المدارس الثانوية حسب التخصص والجنس، 2002/2001	39
الفصل الثالث: الصحة	
جدول 3-1: معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخمس سنوات حسب المستوى التعليمي للأم، 2000	48
جدول 3-2: مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال دون الخمس سنوات في بعض الدول العربية 1995، 2000	49
جدول 3-3: نسبة النساء اللواتي تلقين الرعاية أثناء فترة الحمل، 1996، 2000	52
جدول 3-4: نسبة النساء اللواتي أنجبن خلال فترة قصيرة بين المواليد حسب العمر الحالي للنساء، 2000	54
الفصل الرابع: القوى العاملة	
جدول 4-1: التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة حسب المنطقة، المستوى التعليمي والجنس، 2002	60
جدول 4-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 1996، 2002	62
جدول 4-3: استحقاقات إجازة الأمومة لدول مختارة، 1998	63

الجدول		الصفحة
جدول 4-4:	التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة العملية والجنس، 1996، 2002	64
جدول 4-5:	معدل البطالة في الدول المتقدمة والنامية حسب الجنس، 1990، 1997	68
جدول 4-6:	التغيرات التي طرأت على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة، 1995- 2002	69
جدول 4-7:	عدد ساعات العمل الأسبوعي في المنزل، حسب الجنس ونسبة النساء اللواتي يمارسن العمل المنزلي في بعض الدول لسنوات مختارة	73
جدول 4-8:	توزيع الوقت المستخدم في الأنشطة المتعلقة بالعمل سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر ونسبة الأفراد الذين قاموا بالأنشطة. ومعدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط حسب الجنس، 1999-2000	74
جدول 4-9:	عدد ساعات الوقت المقضي أسبوعياً في الحاجات الأساسية والترفيه في بعض الدول حسب فئات العمر لسنوات مختارة	75
الفصل الخامس: المرأة والحياة العامة		
جدول 5-1:	مجالس الطلبة حسب الجامعة والجنس، 2002	90
الفصل السادس: المرأة والنزاع المسلح _ انتفاضة الأقصى		
جدول 6-1:	تأثير تقطيع أوصال الوطن الفلسطيني على تلقي الخدمة الطبية، 2000/9/29-2003/5/17	101

ملحق (2): قائمة الأشكال

الشكل		الصفحة
الفصل الأول: المرأة والرجل والأسرة		
شكل 1-1:	نسب النساء لكل 100 رجل حسب العمر في الأراضي الفلسطينية، 2003	16
شكل 1-2:	التوزيع النسبي لسكان الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس، 2003	17
شكل 1-3:	نسب النساء والرجال المتزوجين حسب العمر في الأراضي الفلسطينية، 2000	18
شكل 1-4:	نسب السكان المتزوجين حتى العمر 18 سنة حسب المنطقة، 1995، 1997	19
شكل 1-5:	نسب النساء والرجال العزاب والمتزوجين في الأراضي الفلسطينية، 1997، 2000	19
شكل 1-6:	متوسط العمر العزوبي عند الزواج الاول للنساء والرجال حسب المؤهل العلمي، 1995، 2002	21
شكل 1-7:	العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس للأعوام 1997-2002	21
شكل 1-8:	التوزيع النسبي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب صلة القرابة مع الزوج والمنطقة، 2000	22
شكل 1-9:	معدلات الخصوبة الكلية في بعض الدول المجاورة، 1999	23
شكل 1-10:	متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2000	24
شكل 1-11:	التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة وجنس رب الأسرة، 2000	25
الفصل الثاني: التعليم		
شكل 2-1:	التوزيع النسبي لشهداء انتفاضة الأقصى من طلبة المدارس حسب العمر والجنس خلال الفترة من 2000/9/29 – 2003/4/25	30
شكل 2-2:	معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس، 2002	31
شكل 2-3:	معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة، 2002/2001	33
شكل 2-4:	توزيع الطلبة في كليات المجتمع حسب الجنس، 2002/2001	37
شكل 2-5:	توزيع الهيئات التدريسية في المدارس ورياض الأطفال حسب مرحلة المدرسة والجنس، 2002/2001	40
شكل 2-6:	توزيع الهيئات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي حسب الجنس، 2001/2000	41

الشكل		الصفحة
شكل 2-7:	نسبة النساء في الهيئات التدريسية في الجامعات وكليات المجتمع، 1997/1996، 2002/2001	41
الفصل الثالث: الصحة		
شكل 3-1:	توقع البقاء على قيد الحياة في الأراضي الفلسطينية، سنوات مختارة	46
شكل 3-2:	معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخمس سنوات، سنوات مختارة	47
شكل 3-3:	معدلات الوفيات حسب نوع التجمع، 2000	48
شكل 3-4:	التوزيع النسبي للوفيات حسب السبب والجنس، 2001	51
شكل 3-5:	نسبة المواليد (آخر مولودين) الذين ولدوا في السنوات الثلاث السابقة للمسح حسب تلقي الأم رعاية صحية بعد الولادة، 1996، 2000	53
الفصل الرابع: القوى العاملة		
شكل 4-1:	معدل المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس في بعض الدول العربية، 1997	58
شكل 4-2:	نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 1995-2002	59
شكل 4-3:	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية، 1996، 2002	60
شكل 4-4:	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والجنس، 2002	66
شكل 4-5:	متوسط الأجر اليومي للمستخدمين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمستوى التعليمي 1996، 2002	67
شكل 4-6:	نسبة البطالة للفئة العمرية 15-24 سنة حسب الجنس والمنطقة، 2002	69
الفصل الخامس: المرأة والحياة العامة		
شكل 5-1:	نسبة مشاركة النساء في التخصصات المهنية، 2001	84
شكل 5-2:	التوزيع النسبي للمهندسين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2001	85
شكل 5-3:	التوزيع النسبي للمهندسين في قطاع غزة حسب التخصص والجنس، 2001	86

الشكل		الصفحة
شكل 5-4:	التوزيع النسبي للمهندسين في الضفة الغربية حسب التخصص والجنس، 2001	86
شكل 5-5:	التوزيع النسبي للصحافيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2001	87
شكل 5-6:	التوزيع النسبي لأطباء الأسنان في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2002	87
شكل 5-7:	التوزيع النسبي للأطباء البشريين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة، 2002	88
شكل 5-8:	التوزيع النسبي للصحافيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2001	89
شكل 5-9:	التوزيع النسبي لرؤساء تحرير الصحف في الضفة الغربية حسب الجنس، 2001	89
شكل 5-10:	الوعاظ والواعظات في الأراضي الفلسطينية، 2001	91
شكل 5-11:	النساء والرجال أعضاء الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية، 2002	92
الفصل السادس: المرأة والنزاع المسلح _ انتفاضة الأقصى		
شكل 6-1:	التوزيع النسبي للشهداء الفلسطينيين حسب الجنس في انتفاضة الأقصى 2000/9/29 – 2003/5/1.	98
شكل 6-2:	جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية الموثقين حتى 2003/5/17.	99
شكل 6-3:	شهداء انتفاضة الأقصى حسب الفئات العمرية والجنس حتى 2003/5/1	99

ملحق (3): الجداول التفصيلية

الفصل الأول: المرأة والرجل والأسرة:

جدول 1-1: التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والجنس والمنطقة في فئات عمريه معينة، 2000

الفئة العمرية	الضفة الغربية				قطاع غزة				الأراضي الفلسطينية			
	نساء	رجال	كلا الجنسين	النسبة*	نساء	رجال	كلا الجنسين	النسبة*	نساء	رجال	كلا الجنسين	النسبة*
4-0	17.6	17.9	17.8	96.3	19.7	20.0	19.8	96.9	18.4	18.7	18.5	96.5
14-5	26.9	27.3	27.1	96.3	30.2	30.6	30.4	97.1	28.1	28.5	28.4	96.6
49-15	45.2	46.6	45.9	95.2	41.7	42.8	42.2	95.7	43.9	45.1	44.4	95.4
64-50	6.1	5.1	5.6	117.0	5.2	4.2	4.7	122.2	5.9	4.8	5.3	118.7
+65	4.2	3.1	3.6	126.6	3.2	2.4	2.9	131.5	3.7	2.9	3.4	128.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**97.8**	**100**	**100**	**100**	**98.3**	**100**	**100**	**100**	**98.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

النسبة*: نسبة النساء لكل 100 رجل.

جدول 1-2: توزيع النساء والرجال (12 سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والمنطقة، 1997، 2000

الحالة الزواجية		* 1997			** 2000		
		الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
أعزب	نساء	36.4	34.6	35.7	38.1	37.2	37.8
	رجال	46.4	44.8	45.8	47.7	46.0	47.1
متزوج	نساء	55.2	57.2	55.9	53.6	55.0	54.1
	رجال	52.4	54.2	53.1	51.5	53.0	52.0
مطلق	نساء	1.0	1.4	1.1	1.3	1.6	1.4
	رجال	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2
أرمل	نساء	7.1	6.6	7.0	7.0	6.2	6.7
	رجال	0.6	0.6	0.6	0.6	0.8	0.7
غير مبين	نساء	0.3	0.2	0.3	0.0	0.0	0.0
	رجال	0.3	0.1	0.3	0.0	0.0	0.0
المجموع	نساء	100	100	100	100	100	100
	رجال	100	100	100	100	100	100

المصدر: * الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997: الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين.

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-3: العمر الوسيط عند الزواج الأول في الضفة الغربية حسب الجنس والمحافظة/ المنطقة، 2000

الجنس	المحافظة/ المنطقة										
	جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	اريحا	بيت لحم	الخليل
نساء	18.6	20.2	19.8	18.9	19.0	19.1	19.2	18.7	19.8	19.4	18.8
رجال	24.5	25.3	25.4	24.7	24.3	25.5	24.6	24.3	24.9	25.0	23.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، بيانات غير منشورة.

جدول 1-4: العمر الوسيط عند الزواج الأول في قطاع غزة حسب الجنس والمحافظة، 2000

الجنس	المحافظة				
	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح
نساء	17.7	18.3	19.6	19.2	19.5
رجال	22.1	23.5	24.1	24.2	24.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، بيانات غير منشورة.

جدول 1-5: نسبة المتزوجون حتى العمر 18 سنة حسب العمر والمنطقة، 1995، 1997

فئات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
			*1995			
19-15	16.8	0.5	25.0	1.4	19.4	0.8
24-20	26.0	1.7	35.7	3.4	29.1	2.2
29-25	24.7	2.4	26.7	3.7	25.4	2.8
34-30	27.8	2.5	30.1	5.2	28.5	3.4
39-35	36.4	5.2	32.0	8.1	35.1	6.2
44-40	33.9	4.2	24.3	6.1	30.8	4.9
49-45	29.4	3.6	31.4	4.3	30.0	3.8
54-50	37.0	5.5	46.7	6.3	39.8	5.7
+55	54.0	10.8	56.5	13.4	54.7	11.5

جدول 1-5 (تابع): نسبة المتزوجون حتى العمر 18 سنة حسب العمر والمنطقة، 1995، 1997

فئات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
	1997 **					
19-15	16.3	0.4	21.2	1.1	18.2	0.7
24-20	27.2	1.2	35.7	3.3	30.3	2.0
29-25	23.1	1.8	30.4	3.5	25.6	2.4
34-30	23.4	2.3	25.6	3.8	24.2	2.8
39-35	28.9	3.5	28.3	5.4	28.7	4.2
44-40	32.5	4.7	26.1	5.9	30.1	5.1
49-45	25.8	3.1	18.1	3.6	22.7	3.3
54-50	31.4	4.1	33.1	5.4	32.0	4.6
+55	45.2	7.7	50.1	9.4	46.9	8.2

المصدر: *دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية، ص 73-75، جداول 25 – 27.

** الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية.

جدول1-6: التوزيع النسبي للنساء (15 – 49) سنة اللواتي سبق لهن الزواج حسب درجة القرابة بالزوج وبعض الخصائص الخلفية.

خصائص خلفية	درجة القرابة بالزوج				
	قرابة درجة أولى	قريب (من نفس الحمولة)	لا توجد علاقة	المجموع	عدد النساء
	* 2000				
الضفة الغربية	26.8	19.3	53.9	100	3,475
قطاع غزة	31.5	21.0	47.5	100	1,888
حضر	28.4	19.5	52.1	100	2,994
ريف	27.8	23.3	48.9	100	1,524
مخيم	29.8	15.2	55.0	100	845
الأراضي الفلسطينية	**28.4**	**19.9**	**51.7**	**100**	**5,363**

جدول1-6 (تابع): التوزيع النسبي للنساء (15 – 49) سنة اللواتي سبق لهن الزواج حسب درجة القرابة بالزوج وبعض الخصائص الخلفية.

خصائص خلفية	درجة القرابة بالزوج				
	قرابة درجة أولى	قريب (من نفس الحمولة)	لا توجد علاقة	المجموع	عدد النساء
		** 1995			
الضفة الغربية	27.2	38.9	33.9	100	10,325
قطاع غزة	31.6	31.7	36.7	100	5,435
حضر	26.9	33.7	39.4	100	6,238
ريف	30.3	41.8	27.9	100	6,590
مخيم	29.1	29.9	41.0	100	2,932
الأراضي الفلسطينية	**28.8**	**36.3**	**34.9**	**100**	**15,760**

المصدر: * الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

** دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية.

جدول 1-7: نسبة النساء (15 – 49) سنة المتزوجات حاليا من أزواج متعددي الزوجات حسب المنطقة والعمر الحالي، 1995

المنطقة	العمر الحالي								
	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-40	المجموع	عدد النساء
الضفة الغربية	0.9	1.7	2.5	4.7	4.7	6.2	7.8	3.8	9,908
قطاع غزة	0.9	3.1	4.7	7.4	7.5	8.4	10.7	5.6	5,198
الأراضي الفلسطينية	**0.9**	**2.2**	**3.3**	**5.6**	**5.5**	**6.9**	**8.7**	**4.4**	**15,106**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 3)، الزواج – نتائج تفصيلية.

جدول 1-8: عدد الولادات لكل 1000 امرأة في سن 15 – 19 سنة وإسهامها في إجمالي معدل الخصوبة في بعض الدول المجاورة، 1999

المؤشر	الدولة						
	مصر	الأردن	الأراضي الفلسطينية *	إسرائيل	العراق	لبنان	سوريا
عدد الولادات لكل 1000 امرأة	65	43	77	19	45	26	44
الإسهام في إجمالي معدل الخصوبة الكلية	9.5	4.4	6.5	3.5	4.3	4.8	5.5

المصدر: الأمم المتحدة، المرأة في العالم، 2000. اتجاهات وإحصاءات، ص 56 – 62 جدول 2.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-9: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة المعيشية والمنطقة، 2000

نوع الأسرة المعيشية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
نووية	79.9	75.0	78.3
ممتدة	15.8	22.3	17.9
مركبة	0.2	0.4	0.3
فرد واحد	4.1	2.3	3.5
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-10: التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية حسب جنس رب الأسرة والمحافظة/ المنطقة، 2000

جنس رب الأسرة	المحافظة/ المنطقة										
	جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	اريحا	بيت لحم	الخليل
نساء	11.6	7.8	7.3	7.8	8.9	13.7	11.8	9.7	11.9	7.7	6.1
رجال	88.4	92.2	92.7	92.2	91.1	86.3	88.2	90.3	88.1	92.3	93.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-11: التوزيع النسبي للأسر في قطاع غزة حسب جنس رب الأسرة والمحافظة، 2000

جنس رب الأسرة	المحافظة				
	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح
نساء	5.6	6.0	7.7	7.5	10.7
رجال	94.4	94.0	92.3	92.5	89.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-12: متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية حسب جنس رب الأسرة والمحافظة/ المنطقة، 2000

جنس رب الاسرة	المحافظة/ المنطقة										
	جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	اريحا	بيت لحم	الخليل
نساء	2.3	3.1	2.6	2.9	3.8	2.2	3.4	3.7	3.0	3.0	3.5
رجال	6.2	6.0	6.0	6.0	6.2	6.4	6.1	6.1	5.7	5.7	6.5
المجموع	**5.8**	**5.7**	**5.8**	**5.8**	**5.9**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.3**	**5.5**	**6.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-13: متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة حسب جنس رب الأسرة والمحافظة، 2000

جنس رب الأسرة	المحافظة				
	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح
نساء	3.8	3.9	3.2	3.6	4.6
رجال	7.5	6.9	7.3	6.8	7.7
المجموع	7.3	6.7	7.0	6.6	7.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1-14: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة وجنس رب الأسرة والمنطقة، 2000

جنس رب الأسرة والمنطقة	حجم الأسرة									الإجمالي
	1	2	3	4	5	6	7	8	+9	
الضفة الغربية										
نساء	34.8	20.7	13.8	11.5	6.5	5.1	3.0	1.4	3.2	**9.7**
رجال	1.1	8.6	9.4	11.1	14.6	15.2	13.2	9.6	17.2	**90.3**
قطاع غزة										
نساء	25.2	16.5	14.7	8.0	3.8	9.4	11.7	4.7	6.0	**7.0**
رجال	0.5	7.9	6.4	8.5	9.2	12.0	12.6	11.9	31.0	**93.0**
الأراضي الفلسطينية										
نساء	32.4	19.7	14.0	10.6	5.8	6.2	5.2	2.2	3.9	**8.8**
رجال	0.9	8.4	8.4	10.3	12.8	14.2	12.9	10.3	21.8	**91.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

جدول 1- 15: التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الجنس والحالة الزواجية والمنطقة، 2000

الحالة الزواجية	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
لم يتزوج أبدا	11.4	2.4	4.1	1.1	9.5	1.9
متزوج	9.5	96.6	16.7	98.0	11.4	97.1
أرمل	72.4	0.8	70.5	0.8	71.9	0.8
مطلق	6.7	0.2	8.7	0.1	7.2	0.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي-2000، النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

الفصل الثاني: التعليم:

جدول 2-1: توزيع خريجي كليات المجتمع حسب مجال الدراسة والمنطقة، والجنس، 2000/1999

مجال الدراسة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية		كلا الجنسين	الإناث (%)
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		
إعداد المعلمين	32	155	-	-	32	155	187	82.9
الفنون	26	135	40	25	66	160	226	70.8
الصحافة والإعلام	11	2	-	-	11	2	13	15.4
البرامج التجارية والأعمال الإدارية	199	369	76	93	275	462	737	62.7
الحاسوب	81	150	26	37	107	187	294	63.6
الهندسة والمهن الهندسية	138	2	43	1	181	3	184	1.6
العلوم المعمارية والبناء	27	32	21	-	48	32	80	40
البرامج الصحية	42	139	13	44	55	183	238	76.9
برامج الخدمات الاجتماعية	-	21	-	-	-	21	21	100
برامج الخدمات الشخصية	6	-	16	2	22	2	24	8.3
المجموع	**562**	**1,005**	**235**	**202**	**797**	**1,207**	**2,004**	**60.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي2001/2000- وزارة التعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة).

(-) تعني لا يوجد بيانات

جدول 2-2: توزيع خريجي الجامعات الفلسطينية حسب حقل الدراسة، والجنس، 2000/1999

حقل الدراسة	ذكر	أنثى	كلا الجنسين	الإناث%
برامج إعداد معلمين والعلوم التربوية	330	671	1,001	67.0
الفنون	68	52	120	43.3
برامج العلوم الإنسانية	842	1,326	2,168	61.2
برامج العلوم الاجتماعية والسلوكية	461	342	803	42.6
الصحافة والإعلام	76	67	143	46.8
البرامج التجارية والأعمال الإدارية	1,368	623	1,991	31.3
برامج القانون	239	81	320	25.3
برامج علوم الحياة	93	163	256	63.7
برامج العلوم الطبيعية	120	158	278	57.0
برامج الرياضيات والإحصاء	136	162	298	54.4
برامج الحاسوب	255	216	471	45.8
برامج الهندسة والمهن الهندسية	175	32	207	15.5
برامج التصنيع والمعالجة	38	6	44	13.6
برامج العلوم المعمارية والبناء	200	95	295	32.2
برامج الزراعة والغابات ومصائد الأسماك	49	17	66	26.0
البرامج البيطرية	28	7	35	20.0
البرامج الصحية	299	316	615	51.4
برامج الخدمات الاجتماعية	117	144	261	55.2
برامج الخدمات الشخصية	3	4	7	57.2
غير محدد	58	161	219	73.5
المجموع	**4,955**	**4,643**	**9,598**	**48.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي2001/2000- وزارة التعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة)

جدول 2-3: توزيع طلبة كليات المجتمع المتوسطة حسب حقل الدراسة، والجنس، 2001/2000

حقل الدراسة	ذكر	أنثى	كلا الجنسين	الإناث%
إعداد المعلمين	65	292	357	81.8
الفنون	164	248	448	63.4
الصحافة والإعلام	19	3	22	13.6
البرامج التجارية والأعمال الإدارية	710	1,419	2,129	66.7
الحاسوب	307	394	701	56.2
الهندسة والمهن الهندسية	468	41	509	8.1
العلوم المعمارية والبناء	210	37	247	15.0
البرامج الصحية	130	338	468	72.2
برامج الخدمات الاجتماعية	-	21	21	100.0
برامج الخدمات الشخصية	56	6	62	10.7
المجموع	**2,129**	**2,835**	**4,964**	**57.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي2001/2000- وزارة التعليم العالي. رام الله- فلسطين. (بيانات غير منشورة)

(-) تعني لا يوجد بيانات

جدول 2-4: توزيع طلبة الجامعات حسب حقل الدراسة، والجنس 2001/2000

التخصص	ذكر	أنثى	كلا الجنسين	الإناث (%)
برامج إعداد معلمين والعلوم التربوية	2,437	5,462	7,899	69.1
الفنون	272	328	600	54.7
برامج العلوم الإنسانية	3,310	7,153	10,463	68.3
برامج العلوم الاجتماعية والسلوكية	1,734	1,443	3,177	45.4
الصحافة والإعلام	587	719	1,306	55.1
البرامج التجارية والأعمال الإدارية	10,851	3,982	14,833	26.8
برامج القانون	979	307	1,286	23.9
برامج علوم الحياة	458	770	1,228	62.7
برامج العلوم الطبيعية	593	838	1,431	26.8
برامج الرياضيات والإحصاء	694	967	1,661	58.2
برامج الحاسوب	2,642	1,184	3,826	30.9
برامج الهندسة والمهن الهندسية	1,146	403	1,549	26.0
برامج التصنيع والمعالجة	83	21	104	20.2
برامج العلوم المعمارية والبناء	1,201	558	1,759	31.7
برامج الزراعة والغابات ومصائد	151	39	190	20.5
البرامج البيطرية	57	11	68	16.2
البرامج الصحية	1,011	1,530	2,541	60.2
برامج الخدمات الاجتماعية	3,178	1,955	5,133	38.1
برامج الخدمات الشخصية	30	30	60	50.0
غير محدد	8,806	7,659	16,465	46.5
المجموع	**40,220**	**35,359**	**75,579**	**46.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2002. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي2001/2000- وزارة التعليم العالي. رام الله - فلسطين. (بيانات غير منشورة)

الفصل الثالث: الصحة:

جدول 3-1: معدل وفيات الرضع للعشر سنوات السابقة لأحدث مسح متاح، حسب النوع الاجتماعي والقطر أو الإقليم العربي

البلد	سنة المسح	ذكور	إناث	المجموع
قطر	1998	10.2	8.2	10.2
البحرين	1995	15.1	13.2	13.6
السعودية	1996	21.1	21.8	21.4
الأراضي الفلسطينية	2000	25.3	25.6	25.5
الأردن	1997	34.3	23.4	28.5
سوريا	1993	34.9	29.9	34.6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
الرقم لخمس سنوات السابقة للمسح.

جدول 3-2: نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من سوء تغذية متوسط (اقل من انحرافين معياريين) حسب الجنس، ومعدل التغير للأعوام 2000-2002 *

الجنس	الوزن مقابل العمر			الطول مقابل العمر			الوزن مقابل الطول		
	2000	2002	معدل التغير	2000	2002	معدل التغير	2000	2002	معدل التغير
إناث	2.9	3.7	27.6	8.6	9.5	10.5	1.3	2.2	69.2
ذكور	2.2	3.2	45.5	7.5	8.5	13.3	1.5	2.9	93.3
المجموع	**2.6**	**3.5**	**34.6**	**8.0**	**9.0**	**12.5**	**1.4**	**2.5**	**78.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. المسح الصحي- 2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
*: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية- 2002، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

جدول 3-3: التوزيع النسبي للوفيات حسب سبب الوفاة والجنس، 2001

سبب الوفاة	نساء	رجال
أمراض القلب والشرايين والأوردة	29.0	26.9
أمراض الضغط	13.1	7.8
الأورام السرطانية	11.0	10.1
الشيخوخة	7.0	5.8
ما قبل الولادة	6.1	6.6
التشوهات الخلقية	4.6	4.1
أمراض الجهاز التنفسي والالتهابات الرئوية	4.4	4.9
السكري	7.0	4.7
أخرى	17.8	29.1
المجموع	**100**	**100**

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الصحة الفلسطينية عام 2001.

الفصل الرابع: القوى العاملة:

جدول 4-1: توزيع القوى العاملة المشاركة حسب الحالة الزواجية، والمنطقة والجنس 2002.

الحالة الزواجية	رجال			نساء			كلا الجنسين		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
لم يسبق له الزواج	31.9	24.8	29.5	38.9	31.9	37.4	32.9	25.4	30.6
سبق له الزواج	67.7	74.9	70.1	55.2	64.2	57.1	65.8	73.9	68.3
غير ذلك	0.4	0.3	0.4	5.9	3.9	5.5	1.3	0.7	1.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

جدول 4-2: توزيع القوى العاملة المشاركة حسب العمر والحالة الزواجية، والجنس 1996، 2002

فئات العمر	لم يسبق له الزواج		سبق له الزواج		غير ذلك	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
2002						
24-15	84.7	70.9	15.3	28.1	0.0	1.0
34-25	27.0	43.6	72.7	54.2	0.3	2.2
44-35	1.5	19.3	98.0	75.4	0.3	5.3
54-45	0.3	14.3	99.2	72.5	0.5	13.2
+55	0.5	10.3	97.4	65.3	2.1	24.4
1996						
24-15	81.8	74.4	18.0	24.8	0.2	0.8
34-25	19.6	42.6	79.9	53.8	0.5	3.6
44-35	1.8	23.4	97.6	67.7	0.6	8.9
54-45	1.6	22.4	97.3	61.8	1.1	15.8
+55	0.4	8.9	96.2	52.5	3.4	38.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

جدول 4-3: العاملون حسب النشاط الاقتصادي، والمنطقة والجنس، 2002

النشاط الاقتصادي	رجال	نساء	كلا الجنسين
الزراعة والحراجة	11.8	29.9	14.8
صيد الأسماك	0.1	_	0.1
التعدين والمحاجر	0.4	_	0.3
الصناعة التحويلية	13.4	8.1	12.6
الكهرباء	0.1	0.2	0.3
الإنشاءات	13.2	0.2	10.9
تجارة الجملة	2.7	0.5	2.4
تجارة التجزئة	14.2	6.4	12.9
الفنادق والمطاعم	2.2	0.1	1.8
النقل والتخزين	6.6	0.4	5.5
الوساطة المالية	0.8	1.2	0.9
الأنشطة العقارية	0.1	0.1	0.1
الإدارة العامة	15.4	6.8	14.0
التعليم	6.9	30.8	10.8
الصحة	3.0	6.9	3.6
الخدمات الإجتماعية	0.2	2.5	0.6
الخدمات المحلية	0.0	0.0	0.0
الهيئات غير الإقليمية	0.9	1.4	1.0
غير ذلك	8.0	4.5	7.4
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

(-) تعني عدد المشاهدات قليل بحيث لا تسمح بنشر البيانات

جدول 4-4: توزيع العاملين حسب المهنة، والمنطقة والجنس، 2002

المهنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين
المشـــرعون وموظفو الإدارة العليا	6.2	2.7	5.6	1.5	2.8	1.7	4.8	2.7	4.5
المتخصصون	8.5	22.6	11.1	10.4	23.7	11.9	9.1	22.8	11.3
الفنيون	5.9	15.9	7.8	10.9	28.7	12.8	7.4	18.3	9.2
الكتبة	2.1	8.0	3.2	3.6	4.2	3.6	2.5	7.3	3.3
العـــاملون فـــي الخدمـــات والأسواق	19.2	8.6	17.2	25.4	4.2	23.1	21.0	7.8	18.9
العمـــال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	8.9	27.8	12.4	11.0	32.4	13.3	9.5	28.7	12.6
العاملون في الحرف والمهن الأخرى	21.7	7.4	19.1	14.9	1.5	13.4	19.7	6.3	17.5
مشغلو الآلات ومجمعوها	11.4	1.1	9.5	6.6	_	5.9	10.0	0.9	8.5
المهن الأولية	16.1	5.9	14.2	15.6	2.6	14.2	16.0	5.3	14.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

(-) تعني عدد المشاهدات قليل بحيث لا تسمح بنشر البيانات

جدول 4-5: متوسط الأجر اليومي بالشيكل الإسرائيلي حسب المهنة والمنطقة والجنس. 2002

المهنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	الفجوة	رجال	نساء	الفجوة	رجال	نساء	الفجوة
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	143.2	102.2	71.4	128.3	104.4	81.4	139.6	102.8	73.6
المتخصصون	109.3	77.5	70.9	76.7	59.2	77.2	96.8	73.1	75.5
الفنيون	84.1	66.2	78.7	68.5	52.0	75.9	76.6	61.7	80.5
الكتبة	79.0	56.4	71.4	53.5	47.6	89.0	66.5	55.3	83.2
العاملون في الخدمات والأسواق	67.3	56.0	83.2	44.5	43.2	97.1	56.1	55.4	98.8
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	80.0	22.2	27.8	39.7	_	_	62.1	22.2	35.7
العاملون في الحرف والمهن الأخرى	102.8	34.4	33.5	49.7	28.2	56.7	90.6	34.2	37.7
مشغلو الآلات ومجمعوها	82.3	64.7	78.6	46.6	_	_	74.6	64.7	86.7
المهن الأولية	79.5	50.2	63.1	46.8	50.3	107.5	69.5	50.3	72.4
المجموع	89.8	64.9	72.3	56.4	56.5	100.2	78.1	63.1	80.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

(-) تعني عدد المشاهدات قليل بحيث لا تسمح بنشر البيانات

جدول 4-6: معدل البطالة حسب عدد سنوات الدراسة، والمنطقة والجنس، 2002

سنوات الدراسة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين
0	1.1	1.2	1.1	1.9	0.6	1.8	1.4	1.0	1.4
6-1	19.5	7.5	18.5	26.1	2.0	24.5	22.0	5.6	20.8
9-7	34.5	11.9	32.8	27.8	2.4	26.0	32.0	8.5	30.3
12-10	35.0	24.8	34.3	32.2	9.0	30.6	34.0	19.2	32.9
+13	9.8	54.5	13.3	12.0	86.0	17.1	10.6	65.7	14.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

جدول 4-7: معدل البطالة (المفهوم الموسع) حسب الجنس والمنطقة، 2002

الجنس	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
رجال	40.5	48.5	43.2
نساء	24.4	44.0	28.6
كلا الجنسين	38.1	48.1	41.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2002. بيانات غير منشورة. رام الله- فلسطين

جدول 4-8: توزيع الوقت المستخدم في الأنشطة المختلفة حسب الجنس والمنطقة. معدل لكل أيام الأسبوع بالساعات والدقائق. 1999-2000

الأنشطة	الوقت المستخدم في الأنشطة					
	رجال		نساء		كلا الجنسين	
	الضفة الغربية د: س	قطاع غزة د: س	الضفة الغربية د: س	قطاع غزة د: س	الضفة الغربية د: س	قطاع غزة د: س
العمل في المنشآت	3:27	3:11	0:21	0:16	1:55	1:44
العمل الأول (المهنة الرئيسية)	2:42	2:26	0:17	0:13	1:30	1:20
نشاطات الإنتاج الأولي (لغير المنشآت)	0:23	0:26	0:09	0:04	0:16	0:15
زراعة المحاصيل والتسويق وتربية الدواجن	0:13	0:19	0:05	0:03	0:09	0:11
خدمات تتعلق بالحصول على الدخل وإنتاج آخر للبضائع	1:30	1:07	0:07	0:04	0:49	0:35
نشاطات تصنيع الأغذية وعمل وبيع الملابس	0:14	0:1	0:05	0:03	0:10	0:07

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. مسح استخدام الوقت 2000/1999. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

د: دقيقة، س: ساعة

جدول 4-9: معدل الوقت المستخدم للأفراد الذين قاموا بالأنشطة حسب الجنس والمنطقة. معدل لكل أيام الأسبوع بالساعات والدقائق. 1999-2000

الأنشطة	معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط لمن قاموا بالنشاط					
	رجال		نساء		كلا الجنسين	
	الضفة الغربية د: س	قطاع غزة د: س	الضفة الغربية د: س	قطاع غزة د: س	الضفة الغربية د: س	قطاع غزة د: س
العمل في المنشآت	7:53	7:12	6:22	6:04	7:43	7:06
العمل الأول (المهنة الرئيسية)	7:48	7:04	5:54	5:32	7:34	6:54
نشاطات الإنتاج الأولي (لغير المنشآت)	4:03	4:40	2:11	1:31	3:17	3:40
زراعة المحاصيل والتسويق وتربية الدواجن	3:46	4:25	2:36	1:23	3:21	3:30
خدمات تتعلق بالحصول على الدخل وإنتاج آخر للبضائع	8:01	7:55	2:20	2:11	6:49	6:52
نشاطات تصنيع الأغذية وعمل وبيع الملابس	5:52	5:08	1:51	2:08	3:45	3:54

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. مسح استخدام الوقت 2000/1999. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين

د: دقيقة، س: ساعة

الفصل الخامس: المرأة والحياة العامة

جدول 5-1: التخصصات المهنية حسب المنطقة والجنس، 2001

التخصصات	الضفة الغربية			قطاع غزة			مجموع
	رجال	نساء	نسبة الإناث (%)	رجال	نساء	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث (%)
أطباء الأسنان	690	152	18.1	370	100	21.3	19.2
الأطباء	1868	204	9.8	174	64	26.9	11.6
الصيادلة	768	435	36.2	696	337	32.6	34.5
المحامون	929	117	11.2	595	86	12.6	11.8
المهندسون	5423	754	12.2	3815	299	7.3	10.2
الصحافيون	272	13	4.6	460	40	8.0	6.7

المصـــادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *2002، بيانات غير منشورة*.نقابة المهندسين، والجمعية الطبية العربية، (الأطباء العامون، وأطباء الأسنان، والصيادلة، في قطاع غزة).

جدول 5-2: أعداد الصحافيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001

المنطقة	رجال	نساء	المجموع	نسبة الإناث %
الضفة الغربية	272	13	285	4.6
قطاع غزة	460	40	500	8.0
الأراضي الفلسطينية	**732**	**53**	**785**	**6.7**

المصدر: نقابة الصحافيين الفلسطينيين، 2001.

جدول 5-3: قضاة المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس، 2002

الجنس	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
رجال	48	45	93
نساء	3	4	7
المجموع	**51**	**49**	**100**
إناث%	**5.9**	**8.2**	**7.0**

المصدر: مجلس القضاء الأعلى، 2003.

جدول 5-4: أعداد المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين في الضفة الغربية حسب التخصص، 2001

التخصص	رجال	نساء	المجموع	نسبة الإناث %
مدني	1987	253	2240	11.3
معماري	616	286	902	31.7
ميكانيك	959	34	993	3.4
كهرباء	1526	116	1642	7.1
كيماوي	194	49	243	20.2
غير ذلك	141	16	157	10.2
المجموع	**5423**	**754**	**6177**	**12.2**

المصدر: نقابة المهندسين، 2001.

جدول 5-5: العاملون بقناة فلسطين الفضائية حسب المسمى الوظيفي والجنس والمنطقة، 2001

	رجال	نساء	المجموع	نسبة الإناث%
الفضائية/رام الله				
دائرة الشؤون الإدارية	7	0	7	0.0
دائرة الهندسة	9	3	12	25.0
دائرة البرامج	3	2	5	40.0
دائرة العلاقات العامة	0	0	0	0.0
دائرة العلاقات الدولية	0	0	0	0.0
دائرة الإخراج	0	0	0	0.0
المذيعون والمذيعات	0	2	2	100.0
المجموع	**19**	**7**	**26**	**26.9**
الفضائية/غزة				
دائرة الشؤون الإدارية	43	10	53	18.9
دائرة الهندسة	111	8	120	6.7
دائرة البرامج	35	7	42	16.7
دائرة العلاقات العامة	5	2	7	28.6
دائرة العلاقات الدولية	3	0	3	0.0
دائرة الإخراج	10	0	10	0.0
المذيعون والمذيعات	2	15	16	93.8
المجموع	**209**	**42**	**251**	**16.7**
الفضائية/الأراضي الفلسطينية				
دائرة الشؤون الإدارية	43	10	53	18.9
دائرة الهندسة	111	8	120	6.7
دائرة البرامج	35	7	42	16.7
دائرة العلاقات العامة	5	2	7	28.6
دائرة العلاقات الدولية	3	0	3	0.0
دائرة الإخراج	10	0	10	0.0
المذيعون والمذيعات	2	15	16	93.8
المجموع	**209**	**42**	**251**	**16.7**

المصدر: قناة فلسطين الفضائية، سجلات إدارية، 2001.

جدول 5-6: أطباء الأسنان والأطباء البشريين حسب المنطقة، ونوع الجنس، 2002

المنطقة	أطباء الأسنان				الأطباء البشريون			
	رجال	نساء	المجموع	نسبة الإناث (%)	رجال	نساء	المجموع	نسبة الإناث (%)
جنين	94	14	108	13.0	183	22	205	10.7
نابلس	141	29	170	17.1	411	64	475	13.5
طولكرم	53	10	63	15.9	200	12	212	5.7
قلقيليه	23	5	28	17.9	46	2	48	4.2
رام الله	93	36	129	27.9	269	43	212	20.3
القدس	113	16	129	12.4	307	45	352	12.8
بيت لحم	53	15	68	22.1	150	23	173	13.3
الخليل	107	19	126	15.1	361	32	393	8.1
مجموع الضفة الغربية	**677**	**144**	**821**	**17.5**	**1927**	**243**	**2174**	**11.2**
مجموع قطاع غزة	**384**	**102**	**486**	**21.0**	**2403**	**328**	**2731**	**12.0**
المجموع	**1061**	**246**	**1307**	**18.8**	**4330**	**571**	**4901**	**11.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، قاعدة بيانات إحصاءات الصحة، بيانات غير منشورة

جدول 5-7: أعداد المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001

المنطقة	ذكر	أنثى	المجموع	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
القدس	660	100	760	84.8	15.2
الخليل	731	76	807	89.6	10.4
بيت لحم	413	41	454	90.1	9.9
رام الله	945	147	1092	84.4	15.6
أريحا	32	7	39	78.1	21.9
نابلس	1454	257	1711	82.3	17.7
طولكرم	603	68	671	88.7	11.3
قلقيلية	133	10	143	92.5	7.5
جنين	452	48	500	89.4	10.6
مجموع الضفة الغربية	**5423**	**754**	**6177**	**87.8**	**12.2**
قطاع غزة	**3815**	**299**	**4114**	**92.7**	**7.3**
الأراضي الفلسطينية	**9238**	**1053**	**10291**	**89.8**	**10.2**

المصدر: نقابة المهندسين، 2001.